المُلَخَّصُ النَّقِيُّ

لِشُرُوحِ الفِقْهِ الأَكْبَرِ

مِن كَلامِ المَاتُرِيدِيَّةِ
وأهلِ المَذهبِ الحنفِيّ

عَمِلَهُ
المحتاجُ إلى عَفْوِ اللهِ تعالَى
الفقيرُ الشَّامِيُّ
سميرُ بن سامِي ابن القَاضِي
غفرَ اللهُ لهُ

شركة دار المشاريع

المُلَخَّصُ النَّقِيُّ

لِشُرُوحِ الفِقْهِ الأَكْبَرِ

مِن كَلامِ المَاتُرِيدِيَّةِ
وأَهلِ المَذهَبِ الحَنَفِيِّ

عَمِلَهُ
المحتاجُ إلى عَفْوِ اللهِ تعالَى
الفقيرُ الشَّامِيُّ
سميرُ بن سامِي ابن القَاضِي
غفرَ اللهُ لهُ

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ ـ ٢٠٢٢ر

شركة دار المشاريع

بيروت ـ لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ ـ ١٤ بيروت ـ لبنان

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

ISBN 978-9953-20-914-2

9789953209982

email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للَّه ربِّ العالمين أنعم علينا فجعلنا مسلمينَ موحِّدِينَ من أمة خاتم الأنبياء والمرسلين محمدٍ ﷺ وعلى ءَالِهِ وصحبِهِ ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ومَنَّ على هذه الأمة بأن جعل فِي كُلِّ قرنٍ منها عُدُولًا يُوضحون ويَنصرون أصول الدين وينفون عنها تحريف الغالين وإبطال المبطلين وقد جعل اللَّه تعالى من هؤلاء فِي القرنِ الثانِى من الهِجرة المباركة إمامَ عصرِه وفريدَ وقتِهِ رافعَ لواءِ الفِقْهَين وإمامَ الأصلينِ صاحبَ العبادةِ والزهادةِ أبا حنيفةَ النعمانَ ابنَ ثابتٍ الكوفىَّ رضِىَ اللَّه عنه وأجزل ثوابه فقام بإملاءِ رسائلَ فِي علمِ العقائدِ تَلَقَّاها منه طلابُهُ ثم طلابُهُمْ وهلُمَّ جرًّا وكانت هِىَ الأصلَ الذِى بَنَى عليه الإمامُ أبو منصور الماتريدىُّ رحمه اللَّه كلامَهُ والأساسَ الذِى شادَ عليه بُنْيَانَهُ وكان مِن بينها رسالةُ الفقه الأكبر وصلتْ إلينا بروايةِ العدل عن العدل واشتهرتْ نسبتُها إلى الإمام واسْتَقَرَّتْ ۝

ثم إنه لرصانَةِ كلماتِهِ ووجازَةِ عباراتِهِ وبُعْدِ غَوْرِهِ وغرابةِ طَوْرِهِ وكونِهِ عمدةً فِي العقائد وفِي التَّيَمُّنِ بألفاظِه ماتُدفع به النوائب وتُستمطر به السحائبُ أحببتُ الخَوضَ فِي تيارِه والغوصَ فِي بحاره ونَشْرَ شرحٍ لَه وجيزِ اللفظ وافِي المَعْنَى يَتبيَّنُ به بعضُ ما خفِىَ من مكنوناتِهِ وشىءٌ يسيرٌ من مخزوناتِه ءَامِلًا به الأجر الجزيل فِي الآجل والثناء الجميل فِي العاجل ۝ ولكتابِ الإمامِ شروحٌ كثيرةٌ وقد رأيتُ مِمَّا طُبِعَ منها بضعَةَ شروحٍ جَرَى شارحُوها على سَنَنِ علماءِ الماتريديةِ كشرحِ

الشيخِ مُحيِي الدين محمد بن بهاء الدين وشرحِ الشيخ إلياسَ بنِ إبراهيم السِّينُوبِيِّ وشرح المَولى أحمد بن محمد المَغْنِيساويِّ وشرحِ إسحٰقَ الحكيمِ الرومِيِّ وشرحِ المُلَّا عليٍّ القارِئِ وإشاراتِ رئيسِ قضاةِ الدولةِ العثمانية كمالِ الدينِ البياضِيِّ[1] وغيرها غير أنَّ أغلاطًا دخلَتْ فيها من السَّهْوِ والإسرائيلياتِ وقصصِ أهلِ الكتابِ وكُتبِهم ومِن شرحِ ابن أبِي العزِّ المجسِّمِ للطحاويةِ ومِنْ نِسْبَةِ ما لا يَصِحُّ إلى الشيخِ أبِي الحَسَنِ الأشعرِيِّ رحمه الله تعالى ومِنَ الاسترسالِ فى نقلِ كلِّ قولٍ ولو كان شديدَ الضعفِ أو مخالِفًا أو مهجورًا فرأيتُ لذلك اختصارَ هذه الشروحِ بعضَ اختصارٍ وجَمْعَهَا مع المُحافظةِ على ألفاظِها وتراكيبِ عباراتِهَا وربما أُضيف شيئًا من كلامِ غيرِ الشُّرَّاحِ من أهلِ العِلم فأذكرُ قائلَهُ إن شاء الله أو أزيدُ شيئًا من لفظِي فأفتتحُهُ بقلتُ وأختِمُهُ بقولِ والله أعلمُ ۞ ولستُ فِيما عَمِلْتُ إلَّا ناظمَ عِقْدٍ والدُّرُّ من قاموسِ بحرِ الماتريديَّةِ المحيطِ والجوهرُ مِن معدِنِهم وما نطقتُ به فهو على لسانِهم وسمَّيْتُهُ لذلك المُلَخَّص النَّقِيّ لشروحِ الفقهِ الأكبرِ مِن كلامِ الماتريديَّةِ وأهلِ المذهبِ الحنفِيِّ ۞ وعلى الله التُّكلان وبه الحَوْلُ والقُوَّةُ ۞

---

(١) قوله (كمال الدين البياضِيّ) هو القاضِى ابن القاضِى أحمد بن الحسن البياضِيُّ الرومِيُّ بلدًا الحنفِيُّ مذهبًا البُسْنَوِيُّ الأصلِ أحد أجلاء صدور العلم ومن أجمعهم لفنون العلم. وَلِيَ القضاءَ فِى حواضرَ مختلفة إلى أن وَلِيَ قضاء العسكر وقضَى بشهامةٍ وحقٍّ وصرامةٍ. قال فِى خلاصة الأثر اجتمعتُ به فرأيتُه جبلًا من جبال العلم اهـ وشرحُه لعباراتِ الإمامِ أبِى حنيفةَ من أحسنِ الشروحِ وأقلِّها خطأً. الفقير.

قالوا رحمهم الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للَّهِ الذِى خَصَّصَ نفرًا من عباده ليتفقهُوا فِى الأمور الدينية وليستنبطوا العقائدَ من الأدلة اليقينية والصلاةُ على من أقام متن الإسلام بشرحِهِ وفصلِه وأظهر دين الحق على الدين كلِّه وعلى ءَالِهِ وأصحابه الذين بهم أُقيمتْ شعائر الشرع وحُفِظَت العقائد وعلى التابعين لَهُمْ بإحسانٍ فِى المصادر والموارد ۝

وبعد فإنَّ كتابَ الفقه الأكبر ثبتَ بالإسنادِ الصحيحِ واشتهرَ أنه مِمَّا أَلَّفَه الإمامُ المقدَّم والهُمام المكَرَّم سراج الأمة ومُقْتَدَى الأئمة ضخمُ الدَّسيعة[1] السابقُ فِى تدوينِ علم الشريعة مُحْيِي سنةِ رسول الله الكريمُ الوفِيُّ أبو حنيفة نعمانُ بن ثابت الكوفِيُّ رضِىَ الله عنه وعمن دخل فِى طريقتِه وانتحل بِنِحلتِه ۝ وأما ما نُقِلَ عن بعض سفلةِ المعتزلة وجهلةِ المختذَلَة من أنَّ الإمام أبا حنيفة ليس له كتابٌ فيما يتعلق بمعرفة البارِئِ وأنَّ هذا الكتاب لمحمد بن يوسف المعروفِ بأبِى حنيفة البخارِىِّ فهو غلطٌ صريحٌ وشطَطٌ فضيحٌ[2] اختلقوه مِن حيثُ إنَّ هذا الكتابَ فيه إبطالُ قواعدِهِمْ وإهمالُ عقائدِهِمْ وزعمُهُم أنَّ الإمام

---

(١) قوله (الدسيعة) قال فى تاج العروس الدسيعة اسم للعطية الجزيلة وقال الأزهرىُّ يقال للجواد هو ضخم الدسيعة أى كثير العطية سميت دسيعة لدفع المعطِى إياها بمرة واحدة. الفقير.

(٢) قوله (شططٌ فضيح) الشَّطَطُ مجاوزةُ الحدِّ والفضيحُ الأمرُ السَّيِّئ المُشتهر . الفقير.

من جملتهم ومنخرطٌ معهم فِي زُمرتهم ⊙ وكفاك شاهدًا على قولِنا أنَّ عباراتِ الإمامِ أبِي منصورٍ الماتريدِيِّ[1] وعباراتِ الإمامِ أبِي جعفرٍ الطحاوِيِّ[2] موافقةٌ لعباراتِهِ وجاريةٌ على مقتَضَى ألفاظِهِ وهما قد صرَّحا باتباعِ منهاجِهِ والنسجِ على منوالِهِ ⊙ وذكرَ فِي إشاراتِ المَرامِ أنَّ الإمامَ الماتريدِيَّ روَى كتبَ الإمامِ عن أبِي بكر أحمد بن إسحٰقَ الجُوزجانِيِّ[3] وأبِي نصر أحمد بن العباسِ العياضِيِّ[4] كلاهما

---

(١) قوله (أبِي منصور الماتريدِيِّ) هو إمام أهل السنة والجماعةِ أبو منصور محمد بن محمد الماتريدِيُّ نسبةً إلى قرية ماتريت مِنْ بلادِ ما وراءَ النَّهر حيث وُلِد. بيَّنَ عقيدة الصدرِ الأولِ ونَصَرَها بالعقلِ والنقلِ وإلى طريقتِهِ فِي بيانِ العقائد ينتسبُ أكثرُ من ثُلُثَيِ الحنفية. تُوُفِّيَ سنة ثلاثِمِائة وثلاث وثلاثين. الفقير.

(٢) قوله (أبِي جعفر الطحاوِيِّ) هو الإمامُ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوِيِّ نسبة إلى قرية طَحَا المصرية المحدِّثُ الفقيهُ من أعمدةِ المذهب الحنفِيِّ وصاحب العقيدةِ التِي شاعتْ شرقًا وغربًا. تُوُفِّيَ سنةَ إحدى وعشرين وثلاثِمِائة. الفقير.

(٣) قوله (أحمد بن إسحٰقَ الجُوزجانِيِّ) قال فِي الجواهر المُضِيَّة أحمدُ بن إسحقَ الجوزجانِيُّ الإمامُ أبو بكر تلميذ أبِي سليمٰن موسَى بن سليمٰنَ الجُوزجانِيِّ أستاذ أبِي نصر أحمدَ بنِ العباس القاضِي اهـ الفقير.

(٤) قوله (أحمد بن العباسِ العياضِيِّ) قال فِي الجواهر هو أحمد بن العباسِ بنِ الحسين ابن جبلة بن غالب بن جابر بن نَوْفَل بن عِياض بن يحيى بن قيس بن سعد بن عُبادة الأنصارِيُّ الخزرجِيُّ الفقيه السَّمرقَنْدِيُّ أبو نصر العياضِيُّ تفقَّه على الإمام أبِي بكر وتفقَّهَ عليه جماعةٌ منهم ولداه ذكره الإدريسِيُّ فِي تاريخ سَمَرْقَنْد وقال كان من أهل العلم والجهاد وكانَ له ولدان إمامان فِي الفِقْه. أسرَهُ الكَفَرَةُ فقتلوه صبرًا فِي ديار التُّرْك فِي أيام نصر بن أحمد بن أسد بن سامان الكبير ولم يكن أحدٌ يضاهيه ويقابله فى البلاد لعلمه وورعه وكتابته وجلادته وشهامته إلى أن اسْتُشْهد نوَّر الله ضريحه. مِمَّا قاله ترك النصيحة يُورث الفضيحةَ. حُكِيَ أنه لما اسْتُشْهد خلَّفَ أربعينَ رجلًا من أصحابه كانوا من أقران أبِي منصور اهـ الفقير.

عن أبِى سليمٰنَ موسى بنِ سليمٰنَ الجُوزجانِىِّ[1] عن الإمامَين أبِى يوسف القاضِى[2] ومحمد بن الحسن الشيبانِىِّ[3] وكذا رواها عن نصير بن يَحيَى[4] ومحمد بنِ مقاتلٍ الرازىِّ[5] عن أبِى مطيع الحكم

---

(١) قوله (موسى بن سليمٰن الجُوزجانِىِّ) قال ابن عبد البر فِى الاستغناء فِى معرفة المشهورين أبو سليمٰن الجوزجانِىُّ راوية الكتاب الكبير لمحمد بن الحسن موسى ابن سليمان. روَى عن ابن المبارك ومحمد بن الحسن. قال ابن أبِى حاتم كان يكفِّر القائلين بخلق القرءَانِ. كتب عنه أبِى. وسُئل عنه أبو زُرعة فقال كان صدوقًا صاحب سنة اهـ الفقير .

(٢) قوله (أبِى يوسف القاضِى) قال ابن سعد فِى الطبقات اسمه يعقوب بن إبرٰهيم من بنِى عَمرِو بن عَوفٍ منَ الأنصار . كان عنده حديث كثير عن أبِى خصيف والمغيرة وحصين ومطرِّف وهشام بن عروة والأعمش وغيرهم من الكوفيين. وكان يُعرف بالحفظ للحديث يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثًا فيقوم فيمليها على الناس ثم لزم أبا حنيفة النعمان بن ثابت فتفقَّهَ وغلب عليه الرأْىُ وجفا الحديثَ. وكان صيَّرَه المهدِىُّ مع ابنه موسى وهو ولِىُّ عهده على قضائه وكان معه بجرجان حين أتته الخلافة ثم قدم معه بغداد فولاه قضاءَها فلم يزل هو وولده إلى أن مات لخمس ليالٍ خلون من ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين ومائة فِى خلافة هارون اهـ الفقير .

(٣) قوله (محمد بن الحسن الشيبانِىّ) قال الصيمرِىُّ فِى أخبار أبِى حنيفة وأصحابه أبو عبد الله محمد بن الحسن صاحب أبِى حنيفة مولى لبنِى شيبان وكان موصوفًا بالكمال وكانت منزلته رفيعة يعظِّمُه أصحابه جدًّا. قدم أبوه واسط فوُلد له بها مُحَمَّد فطلب الحديث ثم قدم بغداد وولَّاهُ هٰرُون الرشيد القضاء بالرَّقة ثم عزله وَقدم بغدادَ فلمَّا خرج هٰرُون إلى الرىِّ أخرجه معه فمات بها سنة تسع وثمانين ومِائَة وهو ابن ثمان وخمسين سنةً اهـ الفقير .

(٤) قوله (نصير بن يحيى) قال فِى الجواهر نصير بن يحيى وقيل نصر البَلْخِىُّ تفقَّهَ على أبِى سليمٰنَ الجُوزجانِىِّ عن محمد روَى عنه أبو عتاب البَلْخِىُّ ماتَ سنة ثمان وستِّينَ ومِائَتَيْنِ رحمه الله تعالى اهـ الفقير .

(٥) قوله (محمد بن مقاتل الرازىّ) الفقيهُ قاضِى الرىِّ من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمٰن بن شعيب وعلِىِّ بن معبد. له تصانيفُ. تُوفِّىَ سنة ست=

ابن عبد اللهِ[1] وأبِى مقاتل حفص بن سَلْم[2] السمرقندىِ ⊙ ونَقَلَ القاضِى صاعدُ بن محمد[3] كثيرًا من عباراتِهِ فِى عقيدتِهِ المَرْوِيَّةِ عن الإمامِ وهِىَ كُلُّها مُسْنَدَةٌ إليه رَضِىَ اللَّهُ عنه ⊙ وقد تَوَاطَأَ على نسبةِ هذا الكتابِ إلى الإمامِ المعظَّمِ مشايخُ المذهبِ وغيرُهُم فقد نقلَ صاحبُ الكشفِ شمسُ الدينِ عبد العزيز بن أحمد الحَلوائىُّ[4] قريبًا من النِّصْفِ من لفظه العذبِ الجارِى، ونسبَ الكتابَ إليه الأصولِىُّ الفقيه المؤرّخُ المتكلمُ عبدُ القاهر بنُ طاهر التميمىُّ البغدادىُّ الشافعىُّ[5] ومدحَهُ الإمامُ المؤرخُ أبو المظفر

= وأربعين ومائتين. قال الذهبِىُّ فِى ميزان الاعتدال حدَّثَ عن وكيعٍ وطبقتِهِ. تُكُلِّم فيه ولم يُترَكْ اهـ الفقير .

(١) قوله (الحكم بن عبد الله) راوِى كتاب الفقه الأكبر تفقَّهَ بأبِى حنيفةَ وولِىَ قضاءَ بَلْخ ماتَ سنة سبع وتسعين ومِائَة عن أربع وثمانينَ سنة. قال الذهبِىُّ فِى ميزان الاعتدال تفقَّهَ به أهلُ تلك الديار وكان بصيرًا بالرَّأْىِ علامة كبير الشأن ولكنه واهٍ فِى ضبطِ الأثر وكان ابنُ المبارك يعظِّمه ويُجِلُّه لدِينه وعِلمه اهـ الفقير .

(٢) قوله (حفص بن سلم) أبو مقاتل السمرقندِىُّ راوِى كتاب العالِمِ والمتعلِّم طال عمره وبقِىَ إلى سنة ثمان ومِائَتَيْنِ. وَهَّوْهُ فِى الحديث. الفقير .

(٣) قوله (القاضِى صاعد بن محمد) هو المفتِى الفقيه أبو العلاء النيسابورىُّ الأُستوائِىُّ شيخ أبِى عبد الله الصيمرىِّ تُوُفِّىَ سنة اثنتين وثلاثين وأربعمِائَة رحمه الله تعالى. الفقير .

(٤) قوله (عبد العزيز بن أحمد الحلوائىّ) ذكره السّمعانىُّ فِى كتاب الأنساب فقال عبد العزيز بن أَحْمَد بن نصر بن صالح شمس الأئمّة البخارىّ الحَلْوائىُّ بفتح الحاء إمامُ أهلِ الرَّأْىِ ببخارى فى وقته اهـ وهو صاحب كتاب كشف الأسرار فِى أصول الفقه تُوُفِّىَ سنة ثَمَان أو تسع وَأَرْبَعين وأربعمائة. الفقير .

(٥) قوله (عبد القاهر بن طاهرالتميمىُّ البغدادىُّ) أبو منصور الإمامُ الأُصولِىُّ المحدث الفقيه المتكلم المؤرّخ الشافعىُّ تلقَّى العلمَ من طلابِ أبِى الحسن الأشعرىِّ وطلاب طلابه وصاحبُ الفَرق بين الفرق وأصولِ الدين=

الأسفَرايِنِيُّ الشافعيُّ[1] فِي كتابه التبصير مدحًا بليغًا وقال أخبرنا به الثقةُ بطريق معتمدٍ وإسنادٍ صحيحٍ عن نصير بن يَحيَى عن أبِي مطيعٍ عن أبِي حنيفة اهـ وقال العلامةُ الفقيهُ[2] حافظ الدين محمد بن محمد الكَرْدَرِيُّ الشهيرُ بابن البزازِيِّ إنِّي رأيت بخط العلامة محمد ابن عبد الستار الكردرِيّ البَراتقينِي العِمَادِيِّ[3] أنَّ هذا الكتابَ تأليفُ الإمام أبِي حنيفة بلَّغَهُ الله تعالى الدرجات المنيفة اهـ وقال المُحَدِّثُ الفقيهُ الأصولِيُّ الشافعيُّ بدرُ الدين الزركشيُّ إنَّ الأئمة انتدبوا للردِّ على أهل البدع والضلال وقد صنَّفَ الشافعيُّ كتابَ القياس ردَّ فيه على مَنْ قال بقِدَمِ العالَمِ مِن المُلحدين وكتابَ الردِّ على البراهمة وغير ذٰلك وأبو حنيفة كتابَ الفقهِ الأكبرِ وكتابَ العالِمِ والمتعلِّمِ إلخ اهـ وقال خاتمةُ اللُّغَوِيِّينَ المحدِّثُ الفقيهُ الأصولِيُّ المؤرخُ السيدُ محمد مرتضَى الزبيدِيُّ الحنفِيُّ رحمه الله تعالَى فِي شرحِهِ على الإحياءِ إنَّ الإمامَ الماتريدِيَّ رحمه الله بَنَى كتبَهُ على نصوصِ الإمامِ أبِي حنيفة اهـ وقال المسائلُ المذكورةُ فِي كتب الإمامِ الخمسةِ من أمالِي الإمامِ

= وتفسير الأسماء والصفات، كان يُدَرِّسُ فِي ثمانية عشر فنًّا. تُوُفِّيَ سنة تسعٍ وعشرين وأربعِمائةٍ. الفقير .

(١) قوله (أبو المظفر الأسفرايِنِيّ) هو طاهر بن محمد الأصولِيُّ المفسِّرُ الفقيه الشافعيُّ صهرُ أبِي منصورٍ التميمِيّ. تُوُفِّيَ بطوسٍ سنة إحدى وسبعين وأربعمائة. الفقير .

(٢) قوله (قال العلامة الفقيه إلخ) انظر كتابَ مناقب الإمام أبِي حنيفة له (٢/ ١٢٢) وقد تُوُفِّيَ ابن البزَّازِيِّ سنة سبع وعشرين وثمانمائة وهو صاحب الفتاوى البزازية. الفقير .

(٣) قوله (العلامة محمد بن عبد الستار إلخ) وُلِدَ سنةَ تسع وخمسين وخمسمائة وتُوُفِّيَ ببُخارَى فِي محرَّم سنة اثنتين وأربعين وستّمائة كان فقيهَ المشرقِ برعَ فِي المذهبِ وأصولِهِ ورُحِلَ إليه من الآفاق. الفقير .

التِي أملاها على أصحابِهِ كحمَّادٍ ابنِه وأبِى يوسف وأبِى مطيع وأبِى مقاتل فهم قاموا بجمعها وتلقاها عنهم جماعة كإسمٰعيلَ بنِ حماد ومحمد بن مقاتل ومحمد بن سماعة ونصير بن يحيى وشدَّاد بن الحكم وغيرهم إلى أنْ وصلَتْ بالإسنادِ الصحيح إلى الإمامِ أبِى منصور الماتريدىِّ اهـ

هذا ونُسَخُ كتبِ الإمامِ الخطيَّةُ مبثوثةٌ فِى مكتبات المخطوطات فِى تركية ومصر والهند والحجاز وبريطانية والنَّمْسَة وغيرِها ○ وقال الشيخُ محمد زاهد الكوثرىُّ رحمه الله إنَّ فِى مكتبةِ شيخِ الإسلام عارف حكمت فِى المدينة المنوَّرةِ نسختين منَ الفقه الأكبر روايةَ حمَّادِ بن أبِى حنيفة عن والدِه الإمام وهما قديمتانِ وصحيحتانِ قال فيا ليتَ بعض الطابعين قام بإعادةِ طبعِ الفقهِ الأكبرِ من هٰتَيْنِ النُّسْخَتَيْنِ مع المقابلةِ بنسخِ دارِ الكتبِ المصريةِ القديمةِ اهـ

واعلم أنَّ الفقهَ الأظهرَ فِى تسميةِ هذا الكتابِ بالفقهِ الأكبر هو أنَّ جهاتِ شرفِ العلم وعظمته إنما هِى معلومُهُ وغايتُهُ وحجتُهُ وهذا العلمُ يشمَلُها فإنَّ معلومَه يتناول مباحثَ معرفةِ الله تعالى وغايتَه الفوزُ بسعادة الدارَين وحجَّتَه دلائلُ عقليَّةٌ مؤيِّدةٌ للآياتِ والأحاديثِ الصحيحةِ المنقولةِ ○ وقد بيَّنَ ذلك الإمامُ المُعَظَّمُ فِى الفقهِ الأبسطِ فقال [اعلمْ أنَّ الفقهَ فِى الدينِ] أىْ فِى أصولِهِ وعَرَّفُوهُ بأنه وَضعٌ إلٰهِىٌّ سائقٌ لِذَوِى العقولِ باختيارِهِمُ المحمودِ إلى الخير بالذاتِ[٤] هو [أفضلُ من الفقهِ فِى الأحكامِ] أىْ فِى فروعِهِ [والفقهُ]

(٤) قوله (وضعٌ) أىْ تخصيصٌ، وقوله (إلٰهِىٌّ) احترازٌ عن الأوضاع الصناعية،=

أىْ بالمعنَى الذِى يعمُّهُما هو [معرفةُ النَّفْسِ ما لهَا] أىْ ما يصحُّ لَهَا من الاعتقادياتِ والعمليَّاتِ [وما عليها] أىْ ما يجبُ عليها منهما [وما يتعلَّقُ منها] أىْ مِن تلك المعرفةِ [بالاعتقادياتِ هو الفقهُ الأكبرُ] اهـ

وللإيماءِ إلى هذا الفقهِ وبيانِ ما يدخلُ تحته (**قالَ الإمامُ أبُو حنيفةَ**) رضِى اللَّه عنه فِى رسالتِهِ الموسومةِ[1] بالفقهِ الأكبر (**أصلُ التوحيدِ**) أىْ حقيقتُهُ وهِى عبارةٌ عنِ اعتقادِ عدمِ الشريكِ فِى الأُلوهيةِ وخَوَاصِّهَا كتدبيرِ العالَمِ واستحقاقِ العبادة وخلقِ الأجسام والأعراض[2] فَعُلِمَ أنْ لا توحيدَ فِى الفلاسفةِ والمَجُوسِ والقدريةِ والنصارَى[3] بل هم فِى بيداءِ الجُحودِ تائهون حيارَى (**وَمَا يصحُّ الاعتقادُ عَلَيْهِ**) أىْ ما يصحُّ اعتمادُ الاعتقادِ عليه والاعتقادُ هو

= وقوله (سائقٌ) احترازٌ عن الأوضاعِ الإلهيةِ الغيرِ السائقةِ كتخصيصِه تعالى إنباتَ الأرضِ والأشجار فِى بعضِ الأماكن بالأحايين المعينة، وقوله (لذوِى العقول) احترازٌ عن أفعال البهائم، وقوله (باختيارِهم) احترازٌ عن الأوضاع الإلٰهية السائقة لا بالاختيار كالوجدانيات السائقة من هِىَ فيه إلى غاياتها، وقوله (المحمود) احترازٌ عن الاختيار المذموم كاختيار الكفر، وقوله (إلى الخير بالذات) أىْ إلى ما وعده الكريمُ من الكرامات. من إشارات المرام. الفقير.

(١) قوله (الموسومة) أىِ الموصوفة. الفقير.

(٢) قوله (وهِىَ عبارةٌ عن اعتقادِ عدمِ الشريكِ فِى الأُلوهيةِ وخواصها كتدبيرِ العالم واستحقاقِ العبادة وخلقِ الأجسامِ والأعراضِ) يدلُّ على أنَّ اعتقادَ الشريكِ للَّه تعالى فيما هو من خواصِّ الألوهيةِ كاعتقادِ القدرةِ فِى العبدِ أيضًا على التخليقِ منافٍ للتوحيدِ ناقضٌ للإيمانِ كما صرَّحَ به بعد هذا فورًا واللَّهُ أعلمُ. الفقير .

(٣) قوله (فَعُلِمَ أن لا توحيد فِى الفلاسفة والمجوس والقدرية والنصارى) قلتُ ومثلُهُمُ المجسمةُ وسيأتِى ذلك عن الأئمة إن شاء اللَّهُ. واللَّهُ أعلمُ. الفقير.

الحكم الجازم وإنما يُؤخذُ من الأدلةِ الجازمةِ العقليةِ المتوافقةِ مع الأدلةِ القطعيَّةِ النقليةِ فإنَّ العقلَ شاهدُ الشرعِ والشرعَ لا يَأتِى إلَّا بما يُجَوِّزُهُ العقلُ، قال الحافظُ الفقيهُ الأصوليُّ الخطيبُ البغداديُّ فِى الفقيهِ والمُتَفَقِّهِ وإذا رَوَى الثقةُ المَأمونُ خبرًا متَّصِلَ الإسنادِ رُدَّ بأمورٍ أحدُها أن يخالفَ موجَباتِ العقولِ فيُعلَمُ بطلانُهُ لأنَّ الشرعَ إنما يَرِدُ بمجَوَّزاتِ العقولِ وأمَّا بخلافِ العقولِ فلا اهـ ولذلك فسَّرَ البياضِيُّ الفقهَ الأكبر بأنه معرفةُ ما يصحُّ للمكلَّفِ وما يجبُ عليه منَ العقائد الدِّينية بالدليلِ اهـ وقد بيَّنَ الإمامُ أبو حنيفةَ رَضِىَ اللَّهُ عنه أهميةَ العلمِ عمومًا وهذا العلمِ خصوصًا بالأولوية بقوله فِى الفقه الأبسط [ولَأَنْ يتفقَّهَ الرجلُ] أىْ يُتْقِنَ [كيف يعبدُ ربَّهُ] أىْ بمعرفةِ الربِّ الصانعِ بما له مِنْ صفاتِ الكمالِ وبعلمِ أركانِ عبادتِهِ وشروطِ طاعتِهِ [خيرٌ له من أنْ يجمعَ العلمَ الكثيرَ] اهـ أى بلا صحةِ اعتقادٍ أو بلا فقهٍ وفهمٍ وقال رضِىَ اللَّهُ عنه فِى كتابِ العالِمِ والمتعلِّمِ [والعملُ تَبَعٌ للعِلْمِ كما أنَّ الأعضاءَ تبعٌ للبصرِ فالعِلْمُ مع العملِ اليسيرِ أنفعُ منَ العملِ الكثيرِ مع الجهلِ ولذلك قال اللَّه تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1]] وقال فِى الفقهِ الأبسط [وأفضلُ الفقهِ أنْ يتعلَّمَ الرجلُ الإيمانَ باللَّهِ تعالى والشرائعَ والسُّنن والحدود واختلافَ الأمةِ] أىْ ما تُخالفُ به أُمَّةُ الإجابةِ باقِىَ الأمَمِ فِى العقائدِ والأصولِ وذٰلكَ لأنَّ كثيرًا منَ المعارفِ تزدادُ ظهورًا بمعرفةِ الأضداد بل مِن الناسِ مَن يحتاجُ إلى

---

(١) سورة الزمر/ الآية (٩).

معرفةِ الضِّدِّ ليفهَمَ بَلْ وليَسْلَمَ مِن الزَّلَلِ وقد بيَّنَهُ الإمامُ رَضِىَ اللَّهُ عنه فِى العالِمِ والمتعلِّمِ فقال إننا [قد ابْتُلينا] أىْ فِى زمنِهِ رضِىَ اللَّهُ عنه وما بعد ذٰلك إلى أيَّامِنا [بمَن يطعنُ] أىْ مِنْ أهلِ الأهواءِ [علينا] أىْ فِى الاعتقاديَّاتِ [ويَستحْيِي الدماءَ منَّا] أىْ قديمًا وحديثًا كما هو مَرْوِىٌّ ومُدَوَّنٌ ومُشاهَدٌ [فلا يسعُنا] أىْ فلا يجوز لنا [أن لا نَعْلَمَ] بالدليل والبرهانِ [مَنِ المُخطِئُ مِنَّا ومَنِ المُصيبُ وأنْ لا نَذُبَّ عن أنفسِنا] أىْ بمنعِ مَن يُريدُ الاستطالةَ علينا وعلى دينِنَا واعتقادِنا بإقامةِ الحججِ عليهم [وحُرَمِنا] أىْ بمنعِ مَن يريدُ استحلالَ دمائِنا وأموالِنا [فقد ابتُلينا بمن يُقاتِلُنا] أى القتالَ الحِسِّىَّ والمَعْنَوِىَّ [فلا بُدَّ لنا مِن السِّلاحِ] اهـ أىْ مِن الحججِ والبراهينِ المتَقَدِّمِ ذِكْرُها التِى هِىَ أيضًا فِى معنَى السلاحِ الذِى يُدْفَعُ به ضرَرُهُم وتُزالُ شُبَهُهُمْ قال رحمه اللَّهُ [مع أنَّ الرجلَ إذا كفَّ لسانَهُ عنِ الكلامِ فيما اختلف فيه الناسُ] أىْ عند ظهورِ الأهواءِ [وقد سمع ذلك لم يُطِقْ أنْ يكفَّ قلبَهُ] أىْ عن المَيْلِ إلى أحدِ الطرفَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ أهلِ السُّنَّةِ وأهلِ الهَوَى [لأنه لا بُدَّ للقلبِ أنْ يَكرَهَ أحدَ الأمرَيْنِ أو الأمرَيْنِ جميعًا] أىْ لعدَمِ رُجْحانِ أحدِهِما أو لرجحانِ أمرٍ ثالثٍ عندَهُ وكلا الأمرين مَهْلَكَةٌ [فأمَّا أنْ يُحِبَّهُما جميعًا وهما مُختلفان] أىْ متباينانِ [فهٰذا لا يكونُ وإذا مالَ القلبُ إلى الجَورِ] أىْ حادَ عنِ الحقِّ [أحبَّ أهلَهُ وكان منهم وإذا مالَ إلى الحقِّ وعرفَ أهلَهُ كان لهم وَلِيًّا] أىْ محِبًّا قال رحمه اللَّهُ [وإذا لم تعرف المُخطِئَ مِن المُصيبِ لا يضرُّكَ] أىْ جَهلُكَ [فِى خصلةٍ ويضُرُّكَ فِى خصالٍ غير واحدةٍ فأمَّا الخصلةُ التِى لا تضرُّكَ فإنَّها أنك لا تُؤاخَذُ بعملِ المُخْطِئِ] أىْ لأنكَ لستَ أنتَ مُرْتَكِبَهُ

[وأما الخصالُ التِى تَضُرُّكَ فواحدةٌ منها اسمُ الجهالةِ يقع عليك لأنك لا تعرفُ الخطأ من الصوابِ] أىْ تكونُ جاهلًا بما يجبُ عليك معرفةُ حقيقتِهِ من الاعتقادياتِ لا تفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطلِ [ومَنْ وصفَ عدلًا] أىْ تلفَّظَ بتعيينِ العدلِ أىِ الحقِّ من الاعتقاداتِ تقليدًا بلا تبصُّرٍ [ولم يعرف] فِى الوقتِ عَيْنِه [جَوْرَ] أىْ بطلانَ [مَنْ يُخالِفُهُ فإنه جاهلٌ بالجَورِ والعدْلِ] لأنَّ مَنْ لم يَجْزِمْ بالحقِّ وبخطإ المُخالفِ للعدلِ أىِ الحقِّ فلم يعرفْهُ [والثانيةُ] أىْ والخصلةُ الثانيةُ الضارَّةُ أنه [عسَى أنْ يَنْزِلَ بك مِن الشُّبهَةِ ما نزلَ بغيرِكَ ولا تدرِى ما المَخرَجُ منها لأنك لا تدرِى أمُصيبٌ أنتَ أم مخطئٌ فلا تَنْزِعُ عنها] أىْ لا تَتْرُكُها ولا تتخلَّصُ منها [والثالثةُ لا تَدْرِى مَنْ تُحِبُّ فِى اللَّهِ وتُبْغِضُ فِى اللَّهِ لأنك لا تدرِى] أىْ لا تُمَيِّزُ [المخطئَ مِن المُصيبِ] اهـ وهو يدلُّ على أنه لا يُعذَرُ أحدٌ بجهلِهِ مَنِ المُصيبُ والمُخْطِئُ فِى أصولِ الاعتقادِ ولا يأمَنُ المُكتفِى بالتقليدِ أن تُصيبَهُ الشُّبُهَاتُ ولا يَدْرِى مَنْ يُحِبُّ ومَن يُبغِضُ مِن أهلِ الهُدَى وأهلِ الضَّلالاتِ فيجبُ عليه معرفةُ ذٰلك بدليلِهِ ومَنْ مَنَعَ النظرَ فِى ذلك مِن الحَشويةِ والظاهريةِ فقد استروحَ بالجهالات ومَنْ لا يعرِفُ ما يجبُ للَّهِ تعالى من صفاتِ الكمالِ ولا ما لا يجوزُ عليه من صفاتِ النقصانِ فلمْ يعرفِ اللَّهَ عزَّ وجلَّ ولم يُؤمِنْ به ولم يُحَصِّلِ الإيمانَ الموصوفَ فِى حديثِ جبريلَ عليه السلامُ وقد نصَّ محمدُ بنُ الحسنِ رحمه الله فِى الجامعِ الكبيرِ على كُفرِهِ وقال رحمه الله فِى الجامع الصغير فِى صبىٍّ سُبِىَ وسُبِىَ معه أبواه أو أحدُهما فماتَ لا يُصَلَّى عليه إلا إذا كان أقرَّ بالإسلام وهو يعقل الإسلام اهـ قال فِى المُحِيط البرهانِىِّ قوله يعقل الإسلام يعنِى يعقل

صفةَ الإسلام وهذا يدلُّ على أن من قال لا إله إلا الله لا يكون مسلمًا حتى يعلم صفة الإيمان، وكذلك إذا اشترَى جارية واستوصفَها صفة الإسلام فلمْ تعلم فإنَّهَا لا تكون مؤمنةً، وصفةُ الإسلام ما ذَكَرَ فِي حديثِ جبريلَ صلوات الله عليه أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والبعث بعد المَوت والقدر خيره وشره من الله تعالى اهـ ولذلك أفتَى علماءُ المذهبِ بكفرِ مَنْ قال لا أعرف صفة الإيمانِ كما فِي السِّيَرِ من التَّتارخانية ⊙

وفِي عبارةِ الإمامِ الآنفةِ إشارةٌ إلى أنَّ هذا العِلْمَ يُسَمَّى بعِلْمِ التوحيدِ أيضًا كما ذكره البياضِيُّ فِي الإشاراتِ وهو ظاهرٌ ⊙

لأجلِ ما تقدَّمَ كُلِّهِ قال الإمامُ رحمه الله فِي رسالةِ الفقهِ الأكبرِ (**يجبُ أنْ يقولَ**) المُعْتَقِدُ فِي قلبِه وفِي بعضِ النسخِ [تقولَ] أىْ معتقِدًا (**ءَامَنْتُ باللَّهِ**) الواجبِ الوجودِ لذاتِهِ المُبْدِى لوُجُودِ ما عداهُ (**وملائكتِهِ**) جمعُ مَلَكٍ مأخوذٌ من الأَلُوكة وهِى الرسالة وأَصْلُه مَأْلَكٌ ثمَّ قُلِبَت الهمزةُ إلى موضِعِ اللّامِ فقِيل ملأَكٌ وَعَلَيهِ قولُ الشّاعِر

أيُّهَـا القاتِلُـونَ ظُلْمًـا حُسَـينًا
أَبشِـرُوا بالعَـذابِ والتَّنْكِيـلِ
كُلُّ أَهْلِ السَّماءِ يَدْعُو عَلَيكُم
مِـن نَـبِيٍّ ومَـلْأَكٍ ورَسُـولِ

ثمَّ خُفِّفَت الهَمزةُ بأَنْ أُلْقِيَتْ ثمّ غَلَبَتْ على الجواهر العُلْوِيَّةِ النُّورانيَّةِ المُبَرَّأةِ عن الكُدُوراتِ الجسمانيةِ القادرةِ على التشكُّلِ

بالأشكال المختلفة ولذلك يَرَاهم الأنبياءُ وغيرُهُمْ كذلكَ، وهم عبادٌ مكلَّفون، عند ربِّهِمْ مُكْرَمُونَ، بأمرِهِ تعالى يعملون، ذَوُو أجنحةٍ ليسُوا إناثًا ولا هم ذكورٌ مِنَ الذُّنوبِ معصومونَ، لا يَعْصُونَ اللَّهَ ما أمرَهُمْ ويَفعلونَ ما يُؤْمَرُونَ (وكُتُبِهِ) جمعُ كتابٍ والمرادُ هٰهُنا ما أَنزل اللَّه تعالى على أنبيائه صلوات اللَّه عليهم إمَّا مكتوبًا على ألواحٍ أو مسموعًا مِنَ اللَّه من وراء حجاب أو من مَلَكٍ مشاهَدٍ أو مُصَوِّتٍ هَتَّافٍ وهِيَ كثيرةٌ قال بعضُهم لا نجزمُ فيها بعددٍ إذْ لم يثبتْ بطريقٍ تقومُ به الحجةُ وما وردَ أنها مِائَةٌ وأربعةُ كتبٍ فيُروَى من طريقِ راوٍ متَّهمٍ بالكذبِ وأشهرُها أربعةٌ التوراةُ والزَّبُورُ والإنجيلُ والقرءَانُ (وَرُسُلِهِ) جمعُ رسولٍ وهو لُغةً مَنْ أُرْسِلَ للتبليغِ عن غيرِهِ فالمُرادُ الإيمانُ بجميعِ أنبيائِهِ سواءٌ المبعوثُ منهم بشريعةٍ مجدِّدَةٍ وهو النَّبِيُّ الرسُولُ اصطلاحًا أمِ المَأْمُورُ بتقريرِ شرعٍ سابقٍ والدَّعوةِ إليه كأنبياءِ بَنِي إسرائيلَ الذين كانوا بين مُوسَى وعِيسَى عليهما السلامُ الذينَ أخبرَ عنهم ربنا تبارك وتعالى ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾[1] أي الأنبياءِ ولذلك شُبِّهَ علماءُ الأمةِ المحمديةِ فِي سَعةِ العلمِ بهم[2] ⊙ وسُمُّوا بالرسل من باب المعنَى اللغويِّ لا الاصطلاحِيِّ ⊙ وأولُهُم ءَادمُ عليه السلامُ كان نبيًّا رسولًا صاحبَ شريعةٍ ونُقِلَ عنِ المعتزلةِ إنكارُ كونِهِ صاحبَ

---

(١) سورة البقرة/ الآية (٨٧).

(٢) قوله (ولذلك شُبِّهَ علماءُ الأمةِ المحمديةِ فِي سعة العلم بهم) المرادُ ما رواه الحافظُ أبو نعيم فِي الحِلْيَةِ عن سيدنا عيسى عليه السلامُ أنه قال فيهم علماءُ حلماءُ بررةٌ أتقياءُ كأنهم من الفقهِ أنبياءُ اهـ الفقير.

شريعةٍ وهٰذا فيه تنقيصُهُ عليه السلامُ والزَّعمُ أنه هو وأولادُهُ كانُوا كالبهائمِ لم يتوجَّهْ عليهم أمرٌ ولا نَهْيٌ ۝ قال بعضُ قدماءِ الحنفيةِ فِي نقضِ هٰذا الزعمِ أوحَى اللَّه إلى ءَادمَ عليه السلامُ بواسطةِ جبريلَ وكلَّمَهُ بلا واسطةٍ وعلَّمَهُ أسماءَ الأشياءِ بلا واسطةٍ ثم أمَرَهُ بالهُبوط إلى الدنيا وأمرَهُ بالطوافِ والأحكامِ والمناكحةِ والقربانِ وأشباهِ ذٰلك وكلُّ ذٰلك كان فريضةً عليه وعلى أولادِهِ واللَّهُ تعالى أوحَى إليه بذٰلك كلِّهِ وهو عليه السلام بلَّغَ إلى أولادِهِ وهٰذا هو حدُّ الرسالةِ والنبوةِ والشريعةِ وءَادَمُ صلواتُ اللَّهِ عليه كان صاحبَ الشَّريعةِ ومَنْ أنكرَ ذٰلك يصيرُ كافرًا اهـ

وقَدَّمَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذِكْرَ المَلَكِ على الكتابِ والرُّسُلِ اتِّبَاعًا لترتيبِ الوقوعِ فإنَّ اللَّه سبحانه أرسلَ المَلَكَ بالكتابِ إلى الرَّسُولِ لا تفضيلًا للمَلَكِ عليهما ۝

ولا يذهبُ على المُتأمل أنَّ فِي قوله رضِيَ اللَّه عنه يجب أن يقول إلى ءَاخِرِهِ إشارةٌ إلى أنَّ الإقرارَ باللسانِ لا بُدَّ منه فِي الإيمان على ما يأتيكَ البيانُ إن شاء اللَّه الملك المَنَّان ۝

وذهبَ بعضٌ إلى أنَّ النَّبِيَّ الرَّسُولَ هو مَنْ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وأُمِرَ بتبليغِهِ والنَّبِيَّ غيرَ الرسولِ هو مَنْ أُوحِيَ إليه بشرعٍ ولَمْ يُؤْمَرْ بتبليغِهِ وهٰذا ضعيفٌ ليس له سندٌ مِنَ النُّصوصِ ومعنَاهُ أنَّ النبِيَّ غيرَ الرسولِ أُرسِلَ بشرعٍ ليعملَ هو به دونَ غيرِهِ وهٰذا يمنعُ اتِّخاذَهُ قُدْوَةً، وإذا كان لا يقومُ بأمرِ الناسِ باتباعِ شرعٍ وتعليمِهِمْ إياهُ فبأىِّ شَىْءٍ إذنْ أُرسِلَ إليهم بَلِ الصَّحيحُ ما تقدَّمَ مِنْ أنه أُرسِلَ بدعوةِ

الناسِ إلى اتباعِ شرعِ الرسولِ الذِى قبلَهُ، وإلى هٰذا يُشيرُ قولُ الإمامِ رَضِىَ اللَّهُ عنه فِى كتاب العالِمِ [والرُّسُلُ صلواتُ اللَّه عليهم أجمعين لم يكونوا على أديانٍ مختلفةٍ] أىْ لم يكونوا على أصولٍ متباينةٍ فِى الاعتقادِ [ولم يكن كلٌّ منهم يأمرُ قومَهُ بتركِ دينِ الرسولِ الذِى كان قبلَهُ لأنَّ دِينَهُم كان واحدًا وكان كلُّ رسولٍ يَدْعُو إلى شريعةِ نفسِهِ] أى اتباعِ الأحكامِ التِى بُعِثَ بها إلى قومِهِ [ويَنهَى عن شريعةِ الرسولِ الذِى كان قبلَهُ] وتوقَّفَ العملُ بشريعتِهِ ببعثَتِهِ هو، قال البَيَاضِىُّ هٰذا يُشيرُ إلى أنَّ الرَّسُولَ مَنْ جاءَ بشرعٍ مُبْتَدَإٍ والنَّبِىَّ مَنْ لم يأتِ به وإنْ أُمِرَ بالإبلاغِ كما فِى شرح التأويلات الماتريدية قال واختارَهُ المُحقِّقون وصرَّح به البيضاوِىُّ فِى سورة الحجِّ اهـ [لأنَّ شرائعَهُمْ كانتْ كثيرةً مختلفةً فالدينُ] واحدٌ [لم يُبدَّلْ ولم يُحَوَّلْ ولم يُغَيَّرْ والشرائعُ قد غُيِّرَتْ وبُدِّلَتْ لأنه رُبَّ شَىْءٍ قد كان حلالًا لِأُناسٍ قد حرَّمَهُ اللَّهُ على ءَاخَرينَ ورُبَّ أَمْرٍ أَمَرَ اللَّهُ به أناسًا ونهَى عنه ءَاخَرِينَ فالشرائعُ كثيرةٌ مختلفةٌ] اهـ

(و)يجبُ الإيمانُ بحقِّيَّةِ (**اليومِ الآخِرِ**) أىْ ءَاخِرِ أيام الدنيا والمراد بالإيمان به الإيمان بما فيه من البعث والحساب إلى غير ذلك مِمَّا وَرَدَ النصُّ القاطعُ فيه (**والبعثِ بعدَ المَوْتِ**) ولم يكتفِ بذكر المعاد المُشار إليه بقوله واليوم الآخر لأنه غيرُ صريحٍ فِى المَعاد الجِسمانِىِّ بل يَحتملُ الرُّوحانِىَّ وفيه ردٌّ على الفلاسفة المنكرين للمَعَادِ الجِسمانِىِّ وإلا فالمِلِّيُّونَ بأجمعِهم اتَّفَقُوا على ثُبوته وقد ورد النقلُ به لقوله

تعالى ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[1] وهو مِمَّا عُلِمَ ضرورةً مِنْ دينِ محمدٍ ﷺ فإنكارُهُ كفرٌ باليقين ⊙ وفُسِّرَ البعثُ ببعثِ المَوْتَى منَ القبور بأنْ يجمعَ اللَّهُ أجزاءَهُم الأصلية ويعيدَ الأرواحَ إليها ⊙ وهو تبارك وتعالى كما يُحْيِي العقلاءَ الثلاثةَ الإنسَ مؤمنيهِمْ وكفارَهم بالغيهِمْ وصِبيانَهم[2] والجِنَّ مؤمنيهِمْ وشياطينَهُمْ والمَلائكةَ فإنه يُحْيِي البهائمَ أيضًا والطيورَ والحشراتِ (والقدَرِ) أىْ يجبُ أنْ تؤمِنَ بأنَّ كلَّ شَىْءٍ منَ الحادثاتِ إنما يُوجَدُ بقَدَرِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ أىْ بتقديرِهِ بمعنَى جَعْلِ كلِّ شَىْءٍ على ما هو عليه كما ذُكِرَ فِي التَّبصرةِ لأبِي المعين وغيرِها فهو راجعٌ إلى صفةِ الفِعْلِ وقولُه بعدَهُ (خيرِهِ وشرِّهِ) الضميرُ فيه راجعٌ إلى القدَرِ بمعنَى المَقدورِ أى المخلوقِ لا بمعنَى الصفةِ الرَّبَّانِيَّةِ إذْ لا يُقالُ إنَّها متبعِّضَةٌ منها خيرٌ ومنها شرٌّ فهو منْ قَبِيلِ الاستخدامِ والمقصودُ أنَّ كلَّ حادثٍ خيرًا كان أو شرًّا لا يحصلُ ولا يدخلُ فِي الوجودِ إلا بتقديرِ اللَّه الأزلِيِّ فهو (مِنَ اللَّهِ تَعَالَى) خلقًا وتقديرًا ⊙ وفيه ردٌّ على المعتزلة مِنْ حيثُ إنهم لا يُسندونَ خَلْقَ الشرورِ والقبائحِ إلى اللَّه تعالى بناءً على أنَّ خَلْقَ القبيحِ قبيحٌ عندهم ⊙ وعندنا القبيحُ كَسْبُ القبيحِ لا خَلْقُهُ لأنَّ الكلَّ ملكُهُ فَلَهُ أنْ يتصرفَ على أىِّ وجهٍ أرادَ ⊙ قالَ الإمامُ رَضِىَ اللَّهُ عنه فِي الفقهِ الأبسطِ [لم يُفَوِّضِ اللَّهُ الأعمالَ إلى أحدٍ والناس صَائرون إلى ما خُلِقُوا له وإلى ما جرَتْ بِهِ المقاديرُ وأنَّ ما أصابكَ لم يكن لِيُخطِئَكَ وأنَّ ما أخطأكَ لم يكن ليُصيبَكَ واعلمْ أنَّ الأمةَ لوِ اجتمعتْ على أنْ

---

(١) سورة الحج/ الآية (٧).

(٢) قوله (وصبيانهم) هذا يشمل السِّقْطَ الذِى نُفِخَتْ فيه الروح. الفقير.

ينفعوكَ بشَيْءٍ لم ينفعوكَ إلا بشيْءٍ قد كتبَه اللَّه لك وإنِ اجتمعُوا على أنْ يَضُرُّوكَ بشيْءٍ لم يضرُّوكَ إلا بشَيْءٍ قد كتبَه اللَّه عليك] اهـ وقولُهُ رضِيَ اللَّه عنه واعلمْ فما بعده هو لفظُ حديثِ ابن عباسٍ عن رسول اللَّه ﷺ رواه الترمذيُّ وأحمدُ وعبدُ بن حميد والبيهقِيُّ وابن مَرْدويه، ورواه مرفوعًا أيضًا الدارقطنِيُّ عن سهل بن سعد الساعدِيِّ، ورواه أحمد بن حنبلٍ وأبو داود وابن ماجَهْ عن ابن مسعودٍ وأُبَيِّ بن كعبٍ وزيدِ بن ثابتٍ بزيادةِ [لو متَّ على غير هذا دخلتَ النارَ] ورواه موقوفًا أحمدُ وغيرُهُ على عليٍّ بلفظِ [لن يخلصَ الإيمانُ إلى قلبِ أحدٍ حتى يستيقنَ أنَّ ما أصابَهُ لم يكُنْ لِيُخْطِئَهُ إلخ] ورواه ابن مَنْدَهْ وابنُ عساكر والرافعيُّ عن سلمانَ بلفظِ [واعلمْ أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئكَ وما أخطأك لم يكن ليُصيبَكَ] ورواه الطبرانِيُّ والبزارُ وابنُ عساكرَ عن أبِي الدرداءِ بلفظِ [لا يبلغ العبدُ حقيقةَ الإيمانِ حتى يعلم الحديثَ] ورواه الطبرانِيُّ عن خبَّاب بن الأرتِّ والخطيبُ البغداديُّ عن أنسٍ وابنُ عساكر وغيرُهُ عن عُبادةَ بنِ الصامت بلفظِ [لن تُؤْمِنَ حتى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكنْ لِيُخْطِئَكَ وأنَّ ما أخطأكَ لم يكن ليُصيبَكَ] وهذا الحديثُ المشهورُ بِطُرُقِهِ المرفوعةِ والموقوفةِ يشهدُ لِمَا تقدَّمَ مِنِ انتفاءِ معرفةِ اللَّهِ وتوحيدِهِ عن القَدَرِيَّةِ ⊙ ومثلُهُ فِي ذٰلك ما قالَهُ الإمامُ رضِيَ اللَّهُ عنه فِي روايةِ محمدٍ والحارثِيِّ والأنصارِيِّ [حدثنِي نافعٌ عن عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ اللَّه عنهما عنه عليه الصلاةُ والسلامُ أنه قال يَجِيءُ قومٌ يقولون لا قدرَ فإذا لَقِيتُموهُم فلا تُسَلِّمُوا عليهم وإنْ مرِضُوا فلا تعودوهم وإنْ ماتُوا فلا تَشْهَدُوا جنازتَهم

فإنهم شيعةُ الدجَّالِ ومجوسُ هٰذه الأمة حقٌّ[1] على الله أن يلحقَهم بهم] اهـ والحديثُ مشهورٌ رُوِىَ عن ثمانيةٍ من الصحابةِ مِن أكثرَ مِن عشرين طريقًا ولذٰلك احتجَّ به رَضِىَ اللَّهُ عنه فِى العقائدِ، بل قالَ عُلَمَاؤُنَا إنَّ المُعْتَزِلِىَّ عند التحقيقِ شَرٌّ مِن المَجُوسِىِّ لأنَّ المجوسِىَّ جعل للَّهِ شريكًا واحدًا والمُعتَزِلِىَّ أشركَ مع اللَّهِ كلَّ ما دَبَّ ودَرَجَ، قالَهُ الإمامُ أبو منصورٍ الماتريدىُّ فِى كتابِ التوحيدِ وغيرُهُ ۝ وقال بعضُ فضلاءِ الحنفيةِ مَنْ يجعلُ العبيدَ سواسيةً بمولاهم مستقِلِّينَ فِى بعضِ الأحوالِ فقد بَدَا فِى قمرِ توحيدِهِ ظلمةُ التكثيرِ لِمَا فاتَهُ مِن توحيدِ الأفعالِ وجَلَبَهُ إلى المُحاقِ ما لَزِمَهُ مِن تَساوِى القُدرتينِ فِى الاختصاص بإيجادِ بعضٍ دون ءَاخَرَ المُفَوِّتُ لتوحيدِ الصفاتِ المستجلبُ لنقصانِ الذاتِ تعالى شأنُهُ عمَّا يَتوهمه الزائغون علُوًّا كبيرًا فهٰذا جورٌ منه وإشراكٌ معًا اهـ ولِذٰلك قال الإمامُ المُعَظَّمُ فِى الوصيَّةِ فلو زعم أحدٌ أنَّ تقديرَ الخيرِ والشرِّ من غيرِهِ تعالى لصارَ كافرًا باللَّهِ وبطلَ توحيدُهُ اهـ وقال فِى الفقهِ الأبسطِ يُقالُ للقدَرِىِّ هَل خلقَ اللَّهُ الشَّرّ فَإِن قَالَ نعم خرجَ من قَوْله وَإِن قَالَ لَا كَفَرَ اهـ

قال الإمامُ المعظَّمُ رضِىَ اللَّهُ عنه (والحِسَابِ) أى يجبُ الإيمانُ بالمُحاسبةِ لقولِهِ تعالى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[2] وقولِه ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾[3] ۝ وفيه

---

(١) قوله ﷺ (حق على الله) الحديثَ أى توعَّدهم الله بما لا بُدَّ من وقوعه لا أنه يجب عليه تعالى شَىْءٌ. الفقير .

(٢) سورة الغاشية/ الآية (٢٥-٢٦).

(٣) سورة البقرة/ الآية (٢٨٤).

ردٌّ على من أنكرَ الحسابَ وفِى بعض النُسَخِ [والحسناتِ] وهِى تطلق على معنَيَيْن على نفس العمل الصالح كما فِى قولِهِ تعالَى ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] وعلى ثوابِه وهو المراد هٰهنا (والمِيزانِ) وهو عبارةٌ عما يُعْرَفُ به مقادير الأعمال له كفتان وشاهينٌ أى عمودٌ عملًا بالحقيقة لإمكانِها ولورودِ الحديث بتفسيرِه بذلك والقرءانُ ناطقٌ بثبوتِه قال الله تعالى ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[2] ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾[3] ثم فيه رَدٌّ على مَنْ زعم منَ المعتزلة أنَّ الأعمالَ أعراضٌ لا يُمكنُ إعادتُهَا لِتُوزَنَ وإنْ أمكنَتْ فلا يُمكن وزنُها ولأنها معلومةٌ للَّهِ فوزنُها عبَثٌ بل المرادُ العدلُ الثابتُ فِى كلِّ شَىْءٍ ولذا ذُكر بلفظِ الجمعِ وإلا فالميزانُ المشهورُ واحدٌ اهـ هكذا قالُوا والجوابُ أنَّهُ وردَ فِى الحديثِ أنَّ كُتُبَ الأعمال هِى التِى تُوزن[4] وقيل يُجعَل منَ الحسناتِ أجسامٌ نورانيّةٌ ومنَ السّيئاتِ أجسامٌ ظُلْمانيةٌ

---

(١) سورة الأنعام/ الآية (١٦٠).

(٢) سورة الأنبياء/ الآية (٤٧).

(٣) سورة الأعراف/ الآية (٨).

(٤) قوله (ورد فِى الحديثِ أنَّ كُتُبَ الأعمال هِى التِى توزن) هو ما أخرجه أحمدُ والترمذىُّ وابنُ حبانَ والحاكمُ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِى عَلَى رُءُوسِ الخَلاَئِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ ثُمَّ يَقُولُ أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا أَظَلَمَكَ كَتَبَتِى الحَافِظُونَ فَيَقُولُ لا يَا رَبِّ فَيَقُولُ أَفَلَكَ عُذْرٌ فَيَقُولُ لا يَا رَبِّ فَيَقُولُ بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً فَإِنَّهُ لا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَيَقُولُ احْضُرْ وَزْنَكَ فَيَقُولُ يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ فَقَالَ إِنَّكَ لاَ تُظْلَمُ قَالَ فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِى كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِى كَفَّةٍ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ فَلا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَىْءٌ اهـ قال الترمذىُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ اهـ الفقير.

فتُوزنُ وقيل العاملُ يُوزَنُ لِحَدِيثِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ رضِيَ عنه ربُّهُ الوهَّابُ حاسِبُوا أنفسَكم قبل أن تُحَاسَبُوا وزِنُوا قبل أن تُوزَنُوا[1] اهـ ولِمَا رُوِيَ عن أبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّه عنه أنه قال[2] قال رسولُ اللّهِ ﷺ لَيُؤْتَيَنَّ يَوْمَ القِيَامَةِ بِالعَظِيمِ الطَّوِيلِ الأَكُولِ الشَّرُوبِ فَلَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾[3] اهـ

ثم إنَّ أفعالَ اللَّهِ تعالى غيرُ مُعَلَّلَةٍ بالأغراضِ عند الأشاعرةِ بمعنَى أنه لا يبعثُهُ على الفعلِ غَرَضٌ وليس لِفِعْلِهِ علَّةٌ غائيَّةٌ وإنْ ترتَّبَ عليها حكمةٌ أو مصلحةٌ يرجعُ نفعُها إلى العبادِ، قال شيخُ الإسلامِ فِي السلطنةِ العثمانيةِ مصطفَى صَبْرِى فِي كتابه موقف العقل والعلم أمَّا القولُ باستلزامِ كونِ أفعالِ اللَّه عبثًا واتفاقًا إذا لم تُعَلَّلْ بالأغراضِ والعِلَلِ الغائيَّةِ فوهمٌ محضٌ منشؤُهُ كونُ القائلين بهذا يقيسون اللَّه تعالى على أنفسهم أىْ على الإنسان الذِى لا يعمل إلا بالمرجِّحِ والعلةِ الغائيَّةِ فإذا لم يَعمل بذلك يكون فعلُهُ عبثًا واتفاقًا وكان حسبُهُم فِي التَّنَبُّهِ لخطئِهم أنَّ أصحاب الرَّوِيَّة منَ البشر العاملين بالمرجِّح والعلة الغائِيَّة يعملون بهما من حيث إنهم فِي حاجةٍ إلى التفكُّر فِي عواقب

---

(١) قوله (لِحَدِيثِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ رضِى عنه ربُّهُ الوهَّابُ حاسبوا أنفسَكم قبل أن تحاسبوا وزنوا قبل أن تُوزَنُوا) قولُ عمرَ رضِيَ اللَّهُ عنه أخرجه من طرقٍ ابن المبارك فِي الزهد وابن أبِى شيبةَ فِي المصنف وأبو نُعيم فِي الحِلْيَةِ والدِّينَوَرِىُّ فِي المجالسة. الفقير .

(٢) قوله (ولِمَا رُوِيَ عن أبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّه عنه أنه قال إلخ) الحديثُ أخرجه البيهقىُّ فِي شعب الإيمان. الفقير.

(٣) سورة الكهف/ الآية (١٠٥).

أفعالِهِم فنَفْيُ التعليلِ مِن أفعاله تعالى معناه أنه لا يَبْنِي أفعالَهُ عليهما لأن ذلك شأنُ المفكِّرين فِي عواقب الأمور الذِى يجب تنزيه الله تعالى عنه ولا ينافيه أنَّ أفعالَه تعالى لا تخلو عن الحكم والمصالح مِن غير بنائها عليها لكنها لا يُعَبَّر عنها بالعلل الغائية لأنَّ العلةَ الغائيَّةَ ما يَبْنِي الفاعلُ فعلَهُ عليها فِي ذهنه ويفكر فيه قبل الإقدام على الفعل ومِن هنا قلنا الحكمةُ تتبعُ أفعالَهُ ولم نَقُلْ أفعالُهُ تتبعُ الحكمةَ اهـ

وصرَّحَ الماتريدِيُّ رحمه الله تعالى فِي التوحيدِ مِن كتبِه أنه لا يجوزُ أن يكونَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ خلق العالَمَ لعلةٍ اهـ قال الزاهدُ الصفارُ فِي تلخيصِه لأنَّ تلك العلةَ لا تصلحُ أن تكونَ ذاتَ البارئِ لأنَّ ذلك يوجِبُ قِدَمَ العالَمِ وهو محالٌ وأيضًا لو كان ذلك لوجبَ تعلُّقُ المعلولِ بذاتِه سبحانه واللَّهُ يتعالَى عن تعلُّقِ وجوبٍ به لا من جهةِ غيرِه ولا مِن جهةِ نفسِه، ولا يجوزُ أن تكونَ تلك العلةُ قديمًا غيرَ اللَّهِ تعالى لاستحالةِ قديمٍ غيرِه عزَّ وجلَّ، ولا يجوز أن تكونَ تلك العلةُ صفةً له تعالى لأنه يصيرُ مجبورَ هذه الصفةِ، ولكنه خلق العالَمَ لحكمةٍ وفرقان بين العلةِ والحكمةِ فالعلةُ ما بيَّنَّا وأما الحكمةُ فإنها عبارةٌ عن علمٍ مخصوصٍ وهو العلم الذِى يلازم العالِمُ به العدلَ ظاهرًا وباطنًا فِي غايةِ الإحكامِ واللَّهُ خلق العالَمَ على العدلِ علمًا منه به فِي غايةِ الإحكامِ، وبيَّنَ الحكمةَ فقال يعنِي فِي سورة الطلاق ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ بيَّنَ أنَّه خلقَ إظهارًا لقدرتِه وأنَّ علمَه قد أحاط بكلِّ شَىْءٍ وقال علِيُّ بن أبِى طالبٍ [إنَّ اللَّهَ خلقَ العرشَ

إظهارًا لقُدرتِه لا مكانًا لذاتِه] اهـ فمَن عبَّرَ منَ الماتريديةِ بأنَّ أفعالَ اللَّهِ تعالى معلَّلةٌ بمصالح المخلوقات كما قال صدرُ الشريعةِ الصغيرُ عبيدُ اللَّهِ بنُ صدرِ الشريعةِ الكبير مسعود البخاريُّ فِي التعديل أراد ما ذهبَ إليه الماتريدِيُّ من أنها لا تكونُ عبثًا بلا حكمةٍ ومصلحةٍ وأنَّ اللَّهَ تعالَى منزَّهٌ مِن أن تعود إليه فتعود إلى المخلوقات اهـ ذكرَهُ عبدُ الرحيم بنُ علِيٍّ المشهورُ بشيخ زادَه الحنفِيُّ فِي نظمِ الفرائد وجمعِ الفوائد من كتبِهِ.

إذًا فلا عَبَثَ فِي الوزنِ عند أهلِ السُّنَّةِ ثمَّ ما المانعُ من أن يُقالَ يجوزُ أنْ يكونَ فِي الوَزْنِ حكمةٌ لا يَطَّلِعُ عليها العبدُ على أنَّه لا يبعد أن تكون الحكمةُ فِي ذلك ظهورَ مراتبِ أربابِ الكمال وفضائحِ أربابِ النقصان على رُءُوسِ الأشهاد زيادةً فِي لَذَّاتِ هؤلاء ومَسرَّاتِهم وءَالَامِ أُولئك ومَساءَاتِهم ۞ وأما لفظُ الجمع فيجوزُ أنْ يكونَ للتعظيمِ[1] وقال بعضُهُمْ الظاهر أنْ يُقال إنَّ الجمعَ باعتبارِ اختلاف الموزونات أو تَعَدُّدِ الوزن ۞ والحقُّ أن لا استبعاد فِي أن توزن أعمالُ مَنْ لم يصدر منه ذنبٌ قطُّ إظهارًا لشرفِه على رُءُوسِ الأشهاد وتنويهًا بسعادته وعُلُوِّ همته وتُوزَنَ أعمال مَن لم تكن له حسناتٌ قطُّ لإظهارِ شقاوتِه وفضيحته على رُءُوسِ الأشهاد ۞ وإنما أُخِّر الميزان عن الحساب لِمَا قال العلماء مِن أنه إذا انقضَى الحساب كان بعده نَصْبُ الميزان ووَزْنُ الأعمالِ لأجل مقاديرِها ليكون الجزاءُ بحسبِها وعلى قدرِها ويزادَ

---

(١) قوله (فيجوزُ أنْ يكونَ للتعظيم) قلتُ ومثلُهُ قولُ الله تعالى ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ قالوا فالكلامُ واحدٌ والجمعُ للتعظيم اهـ واللَّهُ أعلم. الفقير.

للمحسن عشرة أمثاله أو أزْيَدَ على ما شاء ومِن هذا أيضًا تُعلم الحكمةُ فِي وزنِ الحسنة المحضة والسَّيِّئة المحضة[1] ۞

(و)يجبُ الإيمانُ بحقيَّةِ وجودِ (الجنة والنار) لأنَّ الآياتِ والأحاديثَ فِي بيانهما أشهرُ مِن أن تَخْفَى وسيأتِى مزيدُ بيانٍ لذلك إن شاء الله تعالى ۞

وكلُّ ما قدَّمَ رَضِىَ اللَّهُ عنه ذِكرَهُ (**حقٌّ كُلُّهُ**) ثابتٌ لا شك فيه ۞

وهذا الذِى ذكره الإمامُ رَضِىَ اللَّهُ عنه منَ الأصولِ هو مدارُ الدينِ وأركانُهُ وهو مأخوذٌ من حديثِ جبريلَ المشهورِ الذِى رواهُ الإمامُ رَضِىَ الله عنه فقال فِى الفقه الأبسط ومسند أبِى يوسف ومحمد والحارثِىِّ وغيرِها من مسانيدِهِ حدثنِى علقمة بن مَرْثَد عن يحيى بن يَعمر قال بينا نحنُ فِى مسجدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ قاعدًا فِى جانبِه فقلتُ لصاحبِى هل لك أن تأتِىَ ابنَ عمرَ وتسألَه عنِ القدر قال نعم قال فدعْنِى فأكون أنا الذِى أسألُه فإنه أعرفُ بِى منه بك فسلَّمْتُ عليه ثم جلسْتُ إليه فقلتُ يا أبا عبدِ الرحمن إنَّا قومٌ نتقلَّبُ فِى هذه الأرَضِينَ فربما قدمنا البلدَ بها قومٌ يقولون لا قدرَ فقال ابنُ عمرَ أبلغوهم أنِّى منهم برِىءٌ وأنِّى لو أجدُ أعوانًا لجَاهدْتُهُم فقال واللَّهِ لَبَيْنا أنا قاعدٌ عند رسولِ اللَّهِ ﷺ فِى أناسٍ من أصحابِه إذْ أقبل شابٌّ عليه ثيابٌ بياضٌ جميلُ الوجهِ طيِّبُ الرائحةِ وفِى بعضِ الرواياتِ

---

(١) قوله (ومِن هذا أيضًا تُعلم الحكمةُ فِى وزنِ الحسنة المحضة والسَّيِّئة المحضة) أىْ تُعلَم الحكمةُ للردِّ على من يقولُ إنهما تتعادلانِ فما الحكمةُ من وزنِهما. الفقير.

[إذْ دخلَ علينا رجلٌ حسَنُ اللِّمَّةِ[1] متعمِّمًا نَحسبُهُ مِن رجال البادية] فقال السلامُ عليكم ثم قال أدنو يا رسول الله قال ادنُ فدنا دَنْوَةً أو دَنْوَتَيْنِ ثم قام مُوَقِّرًا له ثم قال أدنو يا رسولَ اللَّهِ فدنا ثم جلسَ حتَّى ألصقَ ركبتَه بركبةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فقال له يا رسولَ الله أخبرنِى عنِ الإيمانِ ما هو قال الإيمانُ بالله وملائكتِه وكتبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ والقدرِ خيرِه وشرِّه منَ اللَّهِ وفِى روايةٍ [قال شهادةُ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ وتُؤمنَ بملائكته وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ[2] ولِقائِهِ[3] واليوم الآخِرِ والقدر خيرِهِ وشرِّهِ من الله] قال صدقتَ قال فتعجَّبْنا مِن قولِه صدقْتَ كأنه يعلمُ ثم قال أخبرنِى عنِ الإسلامِ ما هو قال الصلاةُ والزكاةُ وصومُ شهرِ رمضانَ وحجُّ البيت والغسلُ منَ الجنابة وفِى روايةٍ [فقال يا رسول الله ما شرائعُ الإسلامِ فقال إقامُ الصلاة وإيتاءُ الزكاة وصومُ رمضانَ وحَجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلًا والاغتسالُ من الجنابة] فقال صدقتَ قال فتعجَّبْنا من قولِه صدقتَ كأنه يعلم ثم قال يا رسولَ اللَّهِ أخبِرْنِى عنِ الإحسانِ ما هو قال أن تعملَ لله كأنك تراهُ فإن لم تكنْ تراهُ فإنه يراك قال صدقتَ قال يا رسولَ الله متَى الساعةُ قال ما المَسْئُولُ عنها بأعلمَ منَ السائلِ قال صدقتَ ثم نهضَ الرجلُ فانصرفَ ونحنُ نراه قال

---

(١) قوله (اللِّمَّة) أى الشعر الذِى يلمُّ بالمنكب. الفقير.

(٢) قوله (ورسله) أى وأنبيائِهِ جميعًا. الفقير .

(٣) قوله (ولِقائه) أىْ رؤية المؤمنين لربهم فِى الآخرة كما قال الإمامُ [ولقاء الله تعالى لأهل الجنة حقٌّ بلا كَيْفيةٍ ولا تشبيهٍ] وقال [والله تعالى يُرَى فِى الآخرةِ يراه المؤمنون وهم فِى الجنةِ بأعين رؤوسهم ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة] اهـ الفقير .

يقول النَّبِيُّ ﷺ علَيَّ الرجلَ فقُمنا فِي إثرِه فما نرَى أثَرَ وجهِه ولا رأينا شيئًا كأنَّما ابتلعتْه الأرضُ فذكرْنا ذلك للنَّبِيِّ ﷺ فقال هذا جبريلُ أتاكم يُعلِّمُكم معالمَ دينِكم واللَّهِ ما أتانِى فِي صورةٍ قطُّ إلا وأنا أعرفُه قبل هذه الصُّورة اهـ قال البياضِيُّ والحديث مشهورٌ رواه أحدَ عشرَ من الصحابةِ ورُوِىَ عنهم منِ اثنين وأربعين طريقًا اهـ

وأما ما يتعلق بالتوحيد فأوضحَهُ رضِىَ اللَّهُ عنه بقوله (**واللَّه تعالى واحدٌ لا من طريق العدد**) يَعْنِى أنَّ وَصْفَه تعالى بالوَحدة ليسَ كوصفِ زيدٍ وعمرٍو بالوَحْدَةِ لأنَّ الوَحْدَةَ من طريقِ العددِ غيرُ مختصَّةٍ به تعالى[1] ولأنَّه ليس مِنْ جنسِ العدد إذْ لا جنسَ له تعالى حتَّى يُضَمَّ إليهِ ويُعَدَّ منه وليس مِنْ أصلِ العدد إذْ لا ثانِىَ له سبحانه بل معناه أنَّهُ واحدٌ فِي الأُلوهية أىْ أنَّهُ مُنَزَّهُ الذَّاتِ عن أنْ يشاركَهُ أحدٌ فِي حقيقةِ الأُلوهِيَّةِ وخواصِّهَا كوجوبِ الوُجُودِ والقُدرةِ الذاتيةِ والحكمةِ التامةِ ومُنَزَّهُهَا عن التركيبِ والتعدُّدِ والجِسميةِ والتحَيُّزِ كما بَيَّنَهُ البياضِيُّ فِي الإشاراتِ وإلى هذا المَعْنَى يشيرُ قولُهُ تعالى ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[2] حيث لم يَقُلْ وإلهُكُمْ واحدٌ لِيُعْلَمَ أنَّ المُرَادَ الوَحدةُ فِي الأُلوهية وهذا مثلُ قولِهِمْ سيِّدُكم سيدٌ واحدٌ فإنَّ معناه واحدٌ فِي السِّيادة ⊙

---

(١) قوله (غير مختصة به تعالى) أىْ لأنَّ ذلك لازمٌ لكلِّ واحدٍ بالشخصِ وهو الذِى يمنع تصوُّرُ معناه من وجود الشركة فيه أىْ ما لا يُمكن للعقل أن يتصور منه أفرادًا كثيرةً ومثالُهُ جميع المتشخصات كزيدٍ وعَمْرٍو وهندٍ ودعدٍ فإن زيدًا المُتَعَيِّنَ لا يُمكن للعقل أن يتصور منه أفرادًا كثيرةً لِتَشَخُّصِهِ وتَعَيُّنِهِ. الفقير.

(٢) سورة البقرة/ الآية (١٦٣).

ولـمَّا أشعَرَ قولُهُ (لا مِنْ طريقِ العدَدِ) أنَّ هناك طريقًا ءَاخَرَ تدارَكَ ذلك بقوله (ولكنْ مِنْ طريقِ أنَّهُ لا شريكَ لَهُ) أىْ فِى الألوهيَّة وخواصِّها على ما بَيَّنَّا وتمسَّكَ العلماء فِى ذلك بالعقلِ وبالنَّقْلِ أيضًا وذلك لأنَّ بعثةَ الأنبياءِ وصدقَهُمْ بدلالةِ المعجزاتِ لا تتوقف على ثبوت الوَحْدانية فيجوز التمسُّكُ بالنقلِ ولا دَوْرَ ۞ فأمَّا النَّقْلُ فإجماعُ الأنبياءِ على الدعوة إلى التوحيد وَنَفْىِ الشريكِ والنصُوصُ القطعيَّةُ من كتابِ الله على ذلكَ ۞ وأما العقلُ فَبِأَنْ يُقَالَ لو تعدَّدَ واجبُ الوجودِ أىْ لو وُجِدَ فِى الحقيقةِ[1] أكثرُ من واجبٍ كاثْنَيْنِ فلا بُدَّ أن يكون لكلٍّ منهما وجودٌ على حِدَةٍ مُغايرٌ لوجودِ الآخَرِ فَيَلْزَمُ كونُ المُتَغَايِرَيْنِ نَفْسَ الواحدِ ضرورةَ أنَّ الواجبَ وُجُودُهُ هو نفسُ ماهيَّتِهِ وبهذا يجابُ على سؤالِ لِمَ لا يجوز أن يكونَ لكلٍّ منهما ماهيَّةٌ منحصرةٌ فِى الشخص وبهذا ظَهَرَ صحةُ ما يُقال أيضًا فِى التوحيد لو تعدَّدَ الواجبُ فالتعيينُ الذِى به الامتيازُ إنْ كان نفسَ الماهيَّةِ الواجبةِ أو معلَّلًا بها أو بلازمها فلا تَعَدُّدَ وإنْ كان مُعَلَّلًا بأمرٍ منفصلٍ فلا وجوبَ بالذاتِ لامتناعِ احتياجِ الواجبِ فِى تَعَيُّنِهِ إلى أمرٍ منفصلٍ اهـ وكأنه رضِىَ اللَّهُ عنه استفادَ هذا المعنَى من سورةِ الإخلاصِ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أىْ متوحِّدٌ بلا شريكٍ فِى ذاته وصفاته ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ أىِ المُسْتَغْنِى عن كلِّ أحدٍ والمحتاجُ إليه كلُّ أحدٍ (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾) أىْ ليسَ محلًّا للحوادثِ أصلًا لغيرِهِ ولا حادثًا فرعًا لغيرِه (﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) أىْ لا أحدَ

---

(١) قوله (لو وُجد فِى الحقيقة إلخ) هو ما يُعبِّر عنه بعضُهم بلَو وُجِدَ فِى الخارجِ ومرادهم على الحقيقة خارج الذهن. الفقير.

يُماثِلُهُ فِي حقيقتِهِ أو يُجانِسُهُ أو يُشابِهُهُ ولا يخفَى أنَّ فيه نوعَ إيماءٍ إلى تعليلِ الحُكْمِ السابِقِ وذلك لأنَّ التوليدَ والتولُّدَ إنما يتوقَّف على الازدواج الموقوفِ على الكُفْءِ وإذْ لا كُفْءَ فلا ازدواجَ ولا توليدَ ولا تَوَلُّدَ ۞ قال المُلَّا عَلِيٌّ القَارِئُ وفيه ردٌّ على كفار مكة حيث قالوا الملائكةُ بناتُ اللَّهِ وعلى النَّصَارَى حيث قالوا المسيحُ ابنُ اللَّه ولو كان قولُهُمْ ذاك من طريقِ المَجَازِ اهـ قلتُ وفيه الردُّ على اليهودِ أيضًا فِي قولِهِمْ إنَّ عزيرًا ابنُ اللَّهِ وعلى اليهودِ والنصارَى فِي قولهم نحن أبناءُ اللَّهِ كما قال تعالى حكايةً عن مؤمِنِي الجِنِّ ﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ واللَّهُ أعلم ۞ والحَاصِلُ أنَّ صانعَ العالَمِ واحِدٌ إذْ لا يُمكِنُ أن يَصْدُقَ مفهومُ واجبِ الوجودِ إلَّا على ذاتٍ واحدٍ متَّصِفٍ بنعوتٍ متعدِّدَةٍ كما يُستفادُ من قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ببرهانِ التمانعِ وتقريرُهُ أنه لو أمكنَ إلٰهَانِ فإنْ لَمْ يَكُنْ أحدُهُما قادرًا على مخالفَةِ الآخَرِ لزِمَ عجزُهُ وإنْ كانَ قادرًا على ذلكَ لَزِمَ عَجْزُ الأولِ فليسَ قولُهُ تعالى حجةً إقناعيةً أُورِدَتْ للعامةِ لتقريبِ الحقائقِ إليهم بحيثُ يُظَنُّ فِي أول الأمرِ أنها حُجَّةٌ قطعيَّةٌ ويزولُ ذلك عند تحقق المعرفةِ لكونِ المُلازمةِ عاديَّةً بل فيه حجةٌ حقيقيَّةٌ قطعيةٌ كما ذكرَ الغزالِيُّ والبيضاويُّ واعتمدَهُ ابنُ الهُمامِ والمُلَّا علِيٌّ فِي شرحِهِ وءَاخَرُونَ ۞ وأيضًا لو تعدَّدَ الإلٰهُ فإمَّا أن تكون قدرةُ كلٍّ منهما وإرادتُهُ كافيتَيْنِ فِي حدوثِ المخلوقِ وتغيُّرِهِ أو لا وعلى الأول يلزمُ اجتماعُ مؤثِّرَين حقيقِيَّينِ على أثرٍ واحدٍ وهو محالٌ وعلى الثانِي يلزم العجزُ المُنافِي للألوهية، ولا يمكنُ التواردُ والاتفاقُ على الاشتراكِ مع القدرةِ بالاستقلالِ لأنَّ تَعَلُّقَ إرادةِ كلٍّ منهما إنْ

كان كافيًا لزم المحذورُ الأولُ وإلَّا لزم الثانِى ۝ وكذلك لو تعدَّدَ الإلٰهُ لكان العالَمُ محتاجًا إلى كلٍّ منهما ومستغنيًا عنهما لكونِهِمَا مُبدِئَيْنِ مستقلَّيْنِ له واللازم باطلٌ بالضرورة ۝

(**لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الأَشْيَاءِ**) منَ الأجرامِ العُلْوِيَّةِ أو السُّفليةِ ومنَ الأحجامِ الكثيفةِ أو اللطيفة[1] وسواءٌ أكانت المُشَابَهَةُ فِى معنًى أم فِى مَعَانٍ من حيثيةٍ أم مِنْ حيْثِيَّاتٍ لأنه لا مشاركةَ بينَهُ سبحانه وبينَ الخلقِ فِى ذاتٍ ولا صفةٍ ۝ قال الشيخ أبو الحسن الأشعرىُّ رحمه اللَّهُ [فإنْ قالَ قائلٌ لِمَ زَعَمْتُمْ أنَّ البارئَ سبحانَه لا يُشبه المخلوقاتِ قيل لأنه لو أشبهها لكان حكمُهُ فِى الحدثِ حكمَهَا ولو أشبهها لم يَخْلُ مِن أنْ يُشْبِهَهَا مِن كلِّ الجهات أو مِن بعضها فإنْ أشبهَهَا مِن جميع الجهات كان مُحْدَثًا مثلَها مِن جميع الجهاتِ] أىْ كانتْ جميع الجهاتِ تدلُّ على حدوثِهِ [وإنْ أشبهَهَا من بعضها كان مُحْدَثًا من حيثُ أشبهَهَا] اهـ أىْ كانتِ الجهاتُ التِى أشبهها منها تدلُّ على حدوثِهِ ويستحيلُ أنْ يكونَ المُحْدَثُ لم يزلْ قديمًا وقد قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقال تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ اهـ وأكَّدَ الإمامُ المُعَظَّمُ رَضِىَ اللَّهُ عنه هذا المعنَى بقولِهِ (**وَلَا يشبهُهُ شَىْءٌ مِنْ خَلْقِهِ**) أىْ مخلوقاتِهِ ۝ قال الشيبانِىُّ فإن قيل إنَّ المُماثلة المنفيَّةَ هِى المشاركة فِى أخصِّ صفاتِ النفسِ دون المشاركة

---

(١) قوله (من الأجرام العلوية أو السُّفليةِ ومنَ الأحجامِ الكثيفةِ أو اللطيفة) الأجرام العلوية ما فِى السماوات وفوقها والسُّفلية ما فِى الأرض وتحتها والأحجام الكثيفةُ هِىَ التِى تُقْبَضُ باليد كالحجر والشجر والبشر واللطيفة التِى لا تُقْبَضُ باليد كالهواء والجنِّ والملائكة. الفقير.

فِي الحقيقةِ والذاتِ أُجِيبَ بأنه لا يمكن القول بالاشتراك فِي الحقيقةِ مع الاختلافِ فِي أَخَصِّ صفاتِ النفسِ لأنَّ أخصَّ صفات النفس هِي الصفة النفسيَّةُ وهِي التِي يقعُ بها التماثلُ بين المتماثلَين والتخالُف بين المتخالفَين وهِي الصّفة اللازمة ومن البيِّنِ أنَّ الاشتراك فِي الملزوم يستلزم الاشتراك فِي اللازم فقوله [لا يشبِهُ شيئًا من الأشياء] تعميمٌ بعد التخصيص وقوله [ولا يُشبهُهُ شَيْءٌ من خلقه] دفعٌ لتوهم أنَّ عدم مشابهته للأشياء يجوز أن يكونَ لفقدِ شرطِ التشبيهِ وهو كَوْنُ المُشَبَّهِ به أقوَى وهو لا ينافِي أن يشابهه شَيْءٌ مِن خلقه اهـ وهذا كُلُّهُ يُفْهَمُ من قولِهِ تعالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] أىْ ليس مثلَهُ شَيْءٌ والكافُ فِي الآية صِلَةٌ وقد يُعَبِّرُ بعضُهُمْ بأنها زائدةٌ والتعبيرُ بالصِّلَةِ إنما هو لمُراعاةِ الأدبِ والمُرادُ واحدٌ وهو نَفْيُ المِثْلِيَّةِ بين اللَّهِ وبين غيرِهِ قال شيخُنا الهررىُّ رحمه الله وهِيَ تتحقَّقُ بالاشتراكِ فِي صفةٍ واحدةٍ حتَّى عند مَنْ عَرَّفَ المِثلَينِ بأنهما غيرانِ يقومُ أحدُهُما مقامَ الآخر لأنَّ مَن قال ذلك لَمْ يُرِدِ التطابقَ بلا فرقٍ اهـ قلتُ ولذلكَ قالُوا زيدٌ مثلُ الأسدِ مع أنَّ زيدًا ليس له شعرُ الأسدِ ولا براثنُهُ ولا يأكلُ أَكْلَهُ ولا يمشِي على أربعٍ ولا يقفزُ قَفْزَهُ ولا يملكُ قوةَ عضِّهِ نفسِها ولا قوةَ عضَلِهِ نفسِها وإنما يَسُدُّ مَسَدَّهُ فِي القُوَّةِ والشجاعةِ فِي بعضِ المَقاماتِ وهكذا إذا قالُوا عن عالِمَيْنِ إنهما مثلانِ أو صِنْوَانِ فلا يريدونَ تطابُقَهُمَا فِي لونِ البشرةِ والشعرِ والعينِ والقوامِ وأنَّ أحدهما يعرفُ كلَّ ما يعرفُهُ الآخرُ ولا فرقَ بينهما ألبتةَ فِي

---

(١) سورة الشورى/ الآية (١١).

حِدَّةِ الذكاءِ وطريقةِ الكلامِ وأسلوبِ البيانِ والشرحِ وإنما يريدونَ أنَّ أحدَهُما يسُدُّ مَسَدَّ الآخرِ فِي العِلْمِ فِي بعضِ المقاماتِ ومن هنا قالُوا إنَّ الجسمينِ غيرانِ لكنْ يَسدُّ أحدُهُما مسدَّ الآخرِ من حيثُ الجسميةُ وهكذا واللَّهُ أعلم ۞ ومِمَّنْ بيَّنَ ذلكَ وذهبَ إليه أبو المُعَينِ النسفِيُّ من مشاهير مُتَكَلِّمِينَا فقد قال[1] المُمَاثلةُ اسمُ جنسٍ يشملُ أنواعًاأربعةًالمشابهةَوالمضاهاةَوالمشاكلةَوالمساواةَوالمماثلةُبجميع أنواعها منتفيةٌ عن الله تعالى اهـ

ومَنْ شَبَّهَ اللَّهَ تعالَى بمخلوقاتِهِ فإنه لم يعرفِ الحَقَّ عزَّ وجلَّ ولَمْ يَعْبُدْهُ وإنما عَبَدَ شيئًا تخَيَّلَهُ بخيالِهِ فلا يكون موحِّدًا مسلِمًا كما قال الإمامُ المُعَظَّمُ فِي كتابِ العالِمِ والمتعلِّمِ إنَّ [مَنْ لمْ يكنْ عارفًا بالربِّ الذِى هو الربُّ على الحقيقة باستحقاقِهِ أوصافَ الربوبية والإلٰهِيَّةِ فإنه لا يُؤْمِنُ به] وقد قرَّرَهُ ابنُ فُورك شرحًا لكلامِه رَضِىَ اللَّه عنه فِي شرحِ العالِمِ والمتعلِّمِ له اهـ ورَوَى الحافظُ اللالكائيُّ فِي عقيدة أهلِ السنةِ وحافظُ زمانِهِ أبو القاسم بن عساكرَ فِي مجلِسِهِ فِي نَفْيِ التشبيهِ عن الإمامِ المجتهد إسحٰقَ بنِ راهويه رحمه اللَّهُ قالَ مَنْ وصَفَ اللَّهَ فشبَّهَ صفاتِهِ بصفاتِ أحدٍ من خلقِ اللَّهِ فهو كافرٌ باللَّهِ العظيم اهـ وروَى اللالكائيُّ أيضًا عن علِيِّ بن عاصم أنه عندما تكلَّمَ داودُ الجوارِبِيُّ فِي التشبيهِ اجتمع أهلُ واسطٍ ومنهم محمد بن يزيد وخالدٌ الطحان وهشيمٌ وغيرُهُمْ فأتَوُا الأميرَ وأخبروه بمقالته فأجمعُوا على سفكِ دمِهِ فماتَ فِي أيامِهِ فلمْ يُصَلِّ عليه علماءُ

---

(١) وقولُ أبِي المعين نقله عنه الغزنويُّ فِي شرحه للطحاويةِ وأقرَّهُ. الفقير.

أهلِ واسط اهـ وتكفيرُ المُشَبِّهِ هو المنقولُ عن الأئمةِ الثلاثةِ مالكٍ والشافعِيِّ وأحمدَ بنِ حنبلٍ أيضًا وهو ما نقلَهُ مِن متقَدِّمِينا عنِ الإمامِ وعن صاحِبَيْهِ أبِي يوسفَ ومحمدٍ بل عن أهلِ السنةِ قاطبةً الإمامُ المشهورُ أبو جعفرٍ الطحاوِيُّ فِي عقيدتِهِ المقبولةِ عند الأمةِ كُلِّها فقالَ ومَنْ وَصَفَ اللَّهَ بمعنًى مِنْ مَعَانِى البَشَرِ[1] فقدْ كفرَ اهـ

(لَمْ يَزَلْ) فيما مضَى (ولا يَزَالُ) فِي ما يَبْقَى منعوتًا (بِأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ) كالعلمِ والحياة والكلام (والفِعْلِيَّةِ) كالتخليق والترزيق فإنه لا تحدُثُ له تعالَى صفةٌ ولا يَحُلُّ حادثٌ فِي ذاتِهِ ولا فِي صفاتِهِ ولا يَحْتَمِلُ شَيْءٌ مِنْ أسمائِهِ وصفاتِهِ النَّسْخَ ۝ قال علماءُ الأصولِ إنَّ الصانعَ تعالى قديمٌ بأسمائِهِ وصفاتِهِ وأرادوا بالأسماءِ نَحْوَ العالِمِ والقادِرِ مِمَّا هو مشتقٌّ منَ الصفاتِ السبعِ فإنْ قلتَ ما الفرقُ عندئذٍ بينها وبين الصفةِ قلتُ قالوا بأنه أراد بالصِّفَةِ مبدأَ الاشتقاقِ[2] كالعلم والقدرة فظهر الفرقُ ۝ فإن قلتَ معنى قِدَم مبدإِ الاشتقاقِ معلومٌ فما معنَى قِدَمِ الأسماءِ قالوا ليس معناهُ قدمَ الألفاظِ والحروفِ والأصواتِ بل معناه أنها صادقةٌ على الذَّاتِ فِي الأزلِ ۝ فإن قلتَ القديمُ موجودٌ لا أوَّلَ لوجودِهِ وقد تقرَّرَ أنْ لا قديمَ سوَى ذاتِهِ وصِفَاتِهِ قالوا مرجعُ قدمِ الأسماءِ قدم الذات والصفات فإنَّ الذاتَ ومبدأَ الاشتقاق إذا كانا قديمين كان الصادقُ عليه قديمًا بالمعنَى المذكور فليس الاسمُ إلَّا الذاتَ الذِى تقومُ

---

(١) قوله (بمعنًى من معانِى البشر) أىْ بصفةٍ من صفاتِ البشر. الفقير.

(٢) قوله (مبدأ الاشتقاق) أىْ أصل الاشتقاقِ أىِ الأصل اللفظىّ الأعلى الذِى يُشتقُّ منه. الفقير.

به الصفةُ وليستِ الصفةُ إلَّا المعنَى القائمَ بالذاتِ ولِهٰذا لم يَذْكُرِ المُتَأَخِّرون الأسماءَ واكْتَفَوْا بذكر الذاتِ والصِّفَاتِ ۝ ثم إنَّ الإمامَ رَضِيَ اللَّهُ عنه قَصَدَ بقولِهِ هذا الرَّدَّ على فرقِ المعتزلة والفلاسفة فإنَّ المعتزلةَ وإنِ اعترفوا بالأسماءِ لا يقولون بالصِّفات فإنَّها عندهم اعتباراتٌ ليستْ زائدةً فِي الحقيقةِ على الذاتِ والفلاسفةَ لا يقولونَ بهما والدليلُ مِنَ العقلِ على ثبوتِ هذه الصفاتِ للَّهِ تعالى زائدةً على الذاتِ أنه لا معنَى للعلمِ إلَّا ما يكونُ الذاتُ به عالِمًا ولا معنَى للقدرةِ إلَّا ما يكونُ الذاتُ به قادرًا ولو كان اللَّهُ عالِمًا بذاتِهِ وقادرًا بذاتِهِ لكان العلمُ هو القدرةُ وهذا محالٌ ۝ وأمَّا مِنَ النقلِ فنحوُ قولِهِ تبارك وتعالى ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[1] وقولِهِ ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[2] أيْ مع كونِه تعالى عالمًا بنزولِه وبأنك أهلٌ لنزولِه عليك وأنك مبلِّغُه وبمَن يقبلُه ومَن يرُدُّهُ وفيه دلالةٌ على إثباتِ صفةِ العلمِ للَّهِ سبحانه وتعالى فإنه لو كان عِلْمُه نفسَ ذاتِه لزمَ إضافةُ الشَّيْءِ إلى نفسِه وهو باطلٌ ۝ وقد أجمعَ الصحابةُ والتابعون والأئمةُ المجتهدونَ على أنَّ كلَّ صفةٍ قائمةٍ بذاتِ اللَّهِ تعالى ليستْ عينَ الذاتِ ولا غير الذاتِ أيْ ليستْ هِيَ عينَ الذاتِ من حيثُ المَفْهُومُ الذِّهْنِيُّ ولا هِيَ غيرُهُ من حيثُ الوجودُ كما فسَّرَهُ الإمامُ أبو منصورٍ الماتريدِيُّ رحمه الله وبعبارةٍ أُخرَى ليستْ غيرَه بحيثُ يصِحُّ وجودُ الذاتِ مِن غيرِ وجودِ الصفاتِ ۝ قال بعضُ الحنفيةِ وبيانُهُ أنَّ الصفةَ إذا كانتْ غيرَ الموصوفِ كان قيامُها بذاتِ الله تعالى بالتمكُّنِ والحلولِ وما

---

(١) سورة النساء/ الآية (١٦٦).

(٢) سورة هود/ الآية (١٤).

كان كذٰلكَ جاز عليه النقلُ والزوالُ وهٰذا مِن صفاتِ المحدثاتِ فالصفةُ إنما تكونُ غيرَ الموصوفِ إذا كانتْ عَرَضًا وصفاتُ اللَّهِ تعالى ليستْ أعراضًا ولو كانتْ الصفاتُ هِيَ الموصوفَ لأدَّى ذٰلكَ إلى تعدُّدِ الصانعِ بِكَوْنِ كلِّ صفةٍ صانعًا وإلى اتصافِ كلِّ صفةٍ بصفةِ العلمِ والقدرةِ والحياةِ والإرادةِ وغيرِها ضرورةَ لزومِ اتصافِ الصانعِ بهٰذِهِ الصفاتِ وهٰذا ظاهرُ الفسادِ اهـ

وفِي قوله [والفعلية] إشارةٌ إلى بُطلان ما ذهب إليه قسمٌ منَ الأشاعرة مِنْ أهلِ السُّنَّةِ وذهبَ إليه المعتزلةُ وغيرُهُمْ مِن المبتدعة مِن حدوثِ صفةِ الفعلِ محتجين فِي ذلك بأنها لو كانت قديمةً لاقتضَتْ قِدَمَ المتعلَّقَاتِ ضرورةَ أنَّ التكوين لا يُعقَلُ بدونِ وجودِ المُكَوَّنِ كما أنَّ الضَّرْبَ لا يُتَصَوَّرُ بدون المضروب لكن المتعلقات حادثة فهِيَ إذًا حادثةٌ والجوابُ أنَّنا لا نُسَلِّمُ بلْ يُعقَلُ كما تُعْقَلُ القدرةُ أزليةً ولا مقدورَ فِي الأزلِ ويُعقَلُ العِلْمُ أزليًّا ولا معلومَ مِن الحادثاتِ فِي الأزلِ وأنَّنا نَرُدُّ قولَهُمْ بالمُعارضة أيضًا فإنَّ صفةَ الفعلِ لو كانت حادثةً فلا يخلو إما أنها حَدَثَتْ بنفسِهَا وهو غير جائز لأنه يُؤَدِّى إلى انسدادِ باب إثباتِ الصانعِ وإما أنها حَدَثَتْ بإحداثِ اللَّه تعالى إيَّاها فهذا الإحداث إما قديم أو حادث فإن كان الأولُ فقد ثبت المُدَّعَى لأن الإحداث صِفةُ فعلٍ وإن كان الثانِى فلا بُدَّ له من إحداثٍ إلى أن ينتهِيَ إلى إحداثٍ قديمٍ أو تسلسلٍ والثانِى محالٌ والأوّل فيه المطلوبُ ولأنَّ صفةَ الفعلِ كمالٌ فِي حقِّهِ فلو خَلَا عنها فِي الأزل كان ناقصًا وهو عليه محالٌ اهـ قلتُ فقد ثبتَ بهذا أزليةُ صفةِ التكوينِ له تعالى وإليها ترجعُ سائرُ الصفاتِ الفعليةِ أىْ

إنَّها صفةٌ واحدةٌ أزليةٌ هِيَ التكوينُ ثم إنْ تعلَّقَتْ بالسعادةِ تُسَمَّى إسعادًا وبالشقاوةِ تُسَمَّى إشقاءً وهلمَّ جرًّا أىْ أنَّ إحداثَ السعادةِ يُسَمَّى إسعادًا وإحداثَ الشقاوةِ يُسَمَّى إشقاءً وإحداثَ الرِّزْقِ يُسَمَّى رَزْقًا وترزيقًا وهكذا، وهو الذى عليه قدماءُ الأشاعرةِ كما نقله البيهقىُّ رحمه الله وليس الأمرُ كما اشتهرَ عن متأخِّرِى الأشاعرةِ مِن أنَّ الصفاتِ الفعليةَ إضافاتٌ وهِيَ فِي الحقيقةِ ءَاثارُ القدرةِ ولا كما تفرَّدَ به بعضُ علماءِ ما وراءَ النهر بكون كلٍّ من الصفات الفعلية صفةً حقيقيَّةً أزليةً فإنَّ فيه تكثير القدماء جدًّا وإن لم تكنْ متغايرةً فالأَوْلَى أنْ يُقالَ إنَّ مرجعَ الكلِّ إلى التكوين فإنه إن تعلَّقَ بالحياة يُسَمَّى إحياءً وبالموت إماتةً وبالصورةِ تصويرًا إلى غير ذلك فالكُلُّ عبارةٌ عن صفةٍ واحدةٍ هِيَ التكوينُ وإنما الخصوصُ بخصوصِيَّات المُتَعَلَّقَاتِ اهـ وإذا ثبتَ هذا قلنا وظيفةُ القدرةِ عندئذٍ ليستِ الإبرازَ منَ العدمِ إلى الوجودِ وإنما تصحيحُ وجودِ المقدورِ ووظيفةُ التكوينُ الإيجادُ والإبرازُ منَ العدمِ إلى الوجودِ اهـ وفِى هذا التعبيرِ تسامحٌ كما لا يخفَى إذِ المُبرزُ هو اللَّهُ بتكوينِهِ والمصحِّحُ للوجودِ هو ربُّنا تعالى بقدرتِهِ اهـ والله أعلم ⊙

وقال علماؤُنَا كلُّ ما وُصِفَ اللَّهُ به ولم يَجُزْ أن يُوصَفَ بمُقابِلِهِ فهو مِن صفات الذَّاتِ كالقدرة والعلم والكلام وكلُّ ما يُوصَفُ اللَّهُ به وبمقابله فهو مِن صفاتِ الفعلِ اهـ وأمَّا عند الأشاعرةِ فما يلزمُ من نَفْيِهِ مقابلُهُ فهو مِن صفات الذات كالحياة يَلْزَمُ مِن انتفائِها الموتُ وكالقدرةِ يَلْزَمُ مِن انتفائها العجزُ وما لا يلزمُ مِن انتفائِهِ مقابلُهُ فهو من صفات الفعل كالإحياءِ والإماتةِ والخَلْقِ والرَّزْقِ ⊙

والصفاتُ الثبوتيةُ عند الماتريديةِ ثمانيةٌ الحياةُ والعلمُ والقدرةُ والإرادةُ والكلامُ والسمعُ والبصرُ والتكوينُ الذِى ترجعُ إليه صفاتُ الأفعال كما تقدَّمَ وأمَّا الصفاتُ السلبيةُ فلا تدخلُ تحت حصرٍ لأنه تعالى مخالفٌ لكلِّ موجودٍ غيرِهِ فيكون له بحسبِ كلِّ موجودٍ غيرِهِ صفةٌ سلبيةٌ وهو ما يُعَبِّرونَ عنه بالمُخَالَفَةِ للحوادثِ ۝

ولَمَّا كانَتْ صفاتُ الذاتِ شرطًا لا بُدَّ منَ الاتصافِ به للاتصافِ بصفاتِ الأفعالِ أىْ أنَّ الاتصافَ بها هو المصحِّحُ للاتصافِ بصفاتِ الأفعالِ لا أنَّها متقدِّمةٌ عليها[1] وكانَ قِدَمُها مُتَّفَقًا عليه عند أهلِ السُّنةِ قدَّمَهَا فِى البيانِ فقال رضِىَ اللَّهُ عنه (أمَّا) الصفاتُ (الذاتيَّةُ فالحياةُ) وهِىَ صفةٌ ذاتيةٌ أزليةٌ توجِبُ صحةَ الاتصافِ بالعلمِ والقدرةِ فلذا قَدَّمَ الإمامُ ذكرها على العلم والقدرة ۝ والذِى يدلُّ على ثبوت كونها صفةً حقيقيةً أنه لَمَّا ثبت كونُه تعالى حيًّا ثبتَ على قاعدةِ أصحابنا أنَّ له تعالى حياةً لأنَّ ثبوتَ المُشْتَقِّ يدلُّ على ثُبُوتِ مَأْخَذِ الاشتقاقِ ۝

(والقدرةُ) وهِىَ صفةٌ ذاتيةٌ أزليةٌ للَّه تعالى تتعلَّقُ بالمقدوراتِ بمعنَى صِحَّةِ صدورِ الأثرِ والتَّمَكُّنِ منَ التَّرْكِ كما فِى كلامِ صدرِ الشريعةِ الأصغر والبياضِىِّ وغيرِهِما أىْ بهَا يَصِحُّ صدورُ الأثرِ، وأمَّا صدورُهُ بها وحصولُه فهو وفقَ الإرادةِ أىْ مع تعلُّقِ إرادةِ الحُدوثِ أيضًا والتكوينِ بالممكنِ وأمَّا بالنظر إلى نفسِها مع عدمِ إرادةِ الحدوثِ فلا

---

(١) وهذا ما يُعبِّرُ عنه البعضُ بقوله إنَّ صفاتِ الذاتِ مبادئُ لصفاتِ الأفعال. الفقير.

تكونُ مرجِّحةً للوجودِ على العدمِ[1] ولِهذا لا يلزمُ مِنْ وجودِ القدرةِ وجودُ جميعِ المقدوراتِ، فوظيفةُ القدرةِ ليستِ الإبرازَ منَ العدمِ إلى الوجودِ بلْ تصحيحُ وجودِ المقدورِ وأمَّا الإيجادُ والإبرازُ منَ العدمِ إلى الوجودِ فهو وظيفةُ التكوينُ قال أبو عذبة الحسنُ بنُ عبدِ المحسِنِ فِي الروضةِ البهيَّة الصحيحُ عندهم أى الماتريديةِ أنَّ القدرةَ متعلقةٌ بصحةِ وجودِ المقدور والتكوينَ متعلِّقٌ بوجود المقدور وبه يُؤثِّرُ اللَّهُ تعالى فيه ونسبةُ التكوينِ إلى الفعل الحادث كنسبة الإرادةِ إلى المراد والقدرةُ والعلمُ لا يقتضيانِ كونَ المقدور والمعلومِ موجودَيْنِ بهما والتكوينُ يقتضِيه اهـ وقد تقدَّمَ بعضُ ذلك ⊙

ولا تتعلقُ القدرةُ بالواجبِ ولا بالمستحيلِ العقليَّيْنِ فإنها لو تعلَّقَتْ بأحدهما لأوجبَ ذٰلكَ انقلابَ الحقائقِ وهو مُحالٌ ⊙

(والعلمُ) وهو صفةٌ ذاتيةٌ أزليةٌ تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها فهو تعالى عالمٌ بكلِّ شيْءٍ من الذوات والصفاتِ والكليات والجزئياتِ والموجوداتِ والمعدوماتِ والممكنات والمستحيلاتِ عالمٌ بذاتِهِ وصفاتِهِ وما يحدثُهُ من مخلوقاتِهِ عالمٌ بما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف يكون بعلمٍ واحدٍ قديمٍ لم يزلْ موصوفًا به على وجهِ الكمالِ لا بعلمٍ حادثٍ بالقبولِ والانفعالِ والتغيُّرِ تعالى اللَّه عن ذلك ⊙ وإنما أخَّرَ العلم عن القدرة لأن ثبوتَ القدرة دليلٌ عندنا

---

(١) قولهم (فلا تكون مرجِّحةً للوجود على العدم) يريد به الحنفيةُ ما يُشبِهُ قولَ الأشاعرةِ بالتعلُّقِ الصلاحيّ أوِ الصُّلوحِيّ وقد يعبّر بعضُهم هنا بأنَّ القدرة جائزة التأثير ولا يريدونَ إلا ما تقدَّمَ ولا يعنونَ أنَّ اللَّهَ تعالى متَّصِفٌ بصفةٍ غيرِ واجبةٍ له. الفقير .

على ثبوت العلم لِمَا مرَّ أن القادر هو الذِى يفعل بالقصد والاختيار وذا لا يتصوّر بدون العلم فإنَّ الاختيارَ هو إيثارُ أحدِ طرفَيِ الفعلِ والتركِ مِمَّنْ هو عالِمٌ بهما ۝

(والكلامُ) وهو صفة ذاتيةٌ أزليةٌ مُعَبَّرٌ عنها بالنظمِ اللُّغوِىِّ المُسَمَّى بالقرءانِ المركَّبِ منَ الحروف والكلماتِ وكلامُهُ تعالى الذاتِىُّ واحدٌ ليس فيه تقطُّعٌ أو تتابعٌ أو سكوتٌ وهو به ءَامرٌ ناهٍ مخبرٌ مستخبرٌ لا يُشبِهُ كلامَ الخلقِ ولكن يُعَبَّرُ عنه بألفاظِ القارئين للمصحفِ وأشكال حروفِهِ وكلماتِهِ وسيأتِى زيادةُ بيانه إن شاء الله ۝

(والسمعُ) وهو صفةٌ ذاتيَّةٌ تتعلق بالمسموعاتِ أىْ تُدركُ بها المسموعاتُ إدراكًا ليس هو إدراكها بالعلمِ إذْ ليس السمعُ عبارةً عن العلم بالمسموع (و)كذلك (البصرُ) فإنه ليس عبارةً عنِ العلم بالمبْصَرات بل أمرٌ زائدٌ عليه فهو صفةٌ تتعلقُ بالمُبْصَرَاتِ أى تدركُ بهِ إدراكًا ليس هو إدراكها بالعِلْمِ وليس يلزم من قِدَمِهما قِدَمُ المسموعاتِ والمُبْصَرَات كما ستعرفه ۝

وأخَّرَ السَّمْعَ والبَصَرَ عن صفةِ الكلامِ للخلافِ فِى طريقِ معرفتِهما[1] وذهابِ كثيرٍ منَ الحنفيَّةِ إلى أنَّه النقلُ فقالوا لَمَّا وردَ النقلُ بهما قطعًا ءَامَنَّا بذلك وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلَتَيْنِ

---

(١) قوله (للخلاف فِى طريق معرفتِهما) أىْ فِى طريقِ العلمِ لنا بثبوتهما للهِ تعالَى يقينًا هل هو دليلُ العقلِ كما ذهبَ إليه كثيرونَ وكان عليه شيخُنا أو هو الدليلُ السَّمعِىُّ القاطعُ من كتابٍ وسنَّةٍ وإجماعٍ كما ذهب إليه كثيرون أيضًا، وعلى الطريقَيْنِ إنكارُ أىٍّ منهما خروجٌ عنِ المِلَّة. الفقير .

المَعْرُوفَتَـيْنِ أىْ الحَدَقَـةِ والأُذُنِ ولا بآلـةٍ أُخْـرَى واعترَفْنـا بعـدم الوقـوف عـلى حقيقتِهِمـا ⊙

(والإرادة) أىِ المشيئةُ فِى حقِّ اللَّهِ تعالى وهِىَ صفةٌ ذاتيةٌ بها يُخصِّصُ اللَّهُ أحدَ المَقْدُوراتِ منَ الممكناتِ بالوقوعِ فِى أحدِ الأوقاتِ واسْتُدِلَّ على ثبوتِها بأنَّ نِسبةَ القدرةِ إلى الطَّرَفين على السَّواء فلا بُدَّ من التَخْصِيصِ وهو بالإرادةِ ⊙ وأُورِدَ عليه بأن نسبةَ الإرادة أيضًا إلى الفعل والتَّرْكِ على السواء إذ لو لم يَجُزْ تَعَلُّقُهَا بالطرفِ الآخَرِ لزمَ نفْىُ القدرةِ وإذا كانتْ على السواء فتعلُّقُهَا بالفعلِ دون الترك مفتقرٌ إلى مخصِّصٍ لامتناعِ وقوع المُمْكِنِ بلا مرجِّحٍ والجوابُ أنها تتعلق بالمُراد لذاتِها مِن غير افتقارٍ إلى مُرَجِّحٍ ءَاخَرَ لأنها صفةٌ شأنُها التخصيصُ والترجيحُ ولو للمُسَاوِى. وليس هذا مِن وجودِ المُمْكِنِ بلا مُوجِدٍ وترجيحِ حُجَّةٍ بلا مرجِّحٍ فإن قلتَ فمع تَعَلُّقِ الإرادةِ لا يَبْقَى التمكُّنُ مِن التَّرْكِ ويَنْتَفِى الاختيارُ قُلنا الوجوبُ بالاختيارِ لا يُنَافِى الاختيارَ ⊙ وقولُهُ رضِىَ اللَّهُ عنه فِى الفقه الأبسط [واللَّهُ شاءٍ بالمَشيئةِ شاءَ للمُؤمِنِينَ الإيمانَ ولأهلِ الخيرِ الخيرَ وشاءَ للكافرِ الكفرَ وللعاصِى المعصيةَ] فيه الردُّ على مَن زعمَ مِنَ المعتزلةِ أنَّ الإرادةَ هِىَ الداعيةُ أىِ الأولويةُ فِى نفسِ الأمرِ فإنَّ العطشانَ المُخَيَّرَ بينَ قدحَيْنِ متساويَيْنِ لا بُدَّ له مِن ميلٍ لأحدِهِما مع عدمِ هٰذهِ الداعيةِ لتساويهِما فِى المنافعِ المظنونة والمعلومة ولأنَّ الداعيةَ سابقةٌ على الإرادةِ لأنه إذا حصلَ عِلْمٌ أو ظنٌّ بكَوْنِ الفعلِ زائدًا فِى المصلحةِ حصلَ بعدَ ذٰلك مَيْلٌ إليه وأيضًا فالمُختارُ قد يفعلُ ما هو مُساوٍ أو مرجوحٌ فِى نفسِ الأمرِ أو فِى اعتقادِ الفاعلِ كالعاصِى ⊙

ولا يَستلزم الأمرُ الإرادةَ خلافًا للمعتزلةِ كما قال الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه فيما رواه مِن طريقِ محمدٍ عنه عِدَّةٌ منهم أبو عبدِ اللَّهِ الصَّيْمَرِيُّ وأبو محمدٍ الحارثيُّ وغيرُهُما فِي المناقبِ [والأمرُ أمرانِ أمرُ الكَيْنُونةِ] أىِ الأمرُ الذاتِيُّ المُعَبَّرُ عنه بكُنْ والمتعلِّقُ بالأشياءِ المعلومةِ عند إرادةِ إيجادِها [إذا أمرَ شيئًا] أىْ تعلَّقَ بوجودِ شَىْءٍ [كانَ] أىْ وُجِدَ فِي الوقتِ الذِى علِمَ وشاءَ وجودَهُ فيه بلا تراخٍ [وأمرُ الوَحْيِ] أىِ الأمرُ التكليفِيُّ [وهو ليس مِن إرادتِهِ، وليس إرادتُهُ مِن أمرِهِ] أىْ ليستْ إرادتُهُ لازمةً لأمرِهِ [وتصديقُ ذٰلك] أىْ برهانُهُ ودليلُهُ [قولُ إبرٰهيمَ لابنِهِ] عليهما الصلاةُ والسلامُ [﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾] أىْ وقدْ أُمِرْتُ بذٰلك [﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾] أىْ ماذا تقولُ فِي ذلك امتحانًا لإسمٰعيلَ عليه السلامُ وتَعَرُّفًا لِحالِهِ لا تَرَدُّدًا منه عليه السلامُ فِي الطاعةِ [﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾] أىْ ما أُمِرْتَ به [﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1]] أىْ على الذَّبْحِ [ولم يَقُلْ ستجِدُنِى صابرًا من غيرِ إنْ شاءَ اللَّهُ] ولو استلزم الأمرُ الإرادةَ لَمَا كانَ للاستثناءِ موقِعٌ فإنَّ أمرَ إبرٰهيمَ بذبحِ ابنِهِ يستلزِمُ أمرَ ابنِهِ بالصبرِ عليه فلو كان الأمرُ بالذبحِ مستلزمًا لإرادتِهِ مِن إبرٰهيمَ لكان الصبرُ مِن ابنِهِ مرادًا أيضًا ولَمَا بَقِىَ لِتَعَلُّقِهِ بالمشيئةِ والإرادةِ وجْهٌ [فكان ذٰلك أمرَهُ تعالى ولم يكُنْ مِن إرادتِهِ تعالى الأمرُ بذبحِهِ] اهـ أىْ ولِذٰلك فُدِىَ بذِبْحٍ عظيمٍ ○ وفِى هٰذا إشارةٌ إلى أنَّ المُمْتَحِنَ لعبدِهِ هلْ يُطيعُهُ وإلى أنَّ المُعْتَذِرَ عن معاقبةِ عَبْدِهِ بِعِصيانِهِ قد يأمُرُ

---

(١) سورة الصافات/ الآية (١٠٢).

ولا يُريدُ الفعلَ المَأمورَ به بل يُريدُ خلافَهُ ليُظهِرَ مخالفتَهُ مثلًا أو لِيَزيدَ استحقاقَهُ لِعِقابِهِ ظهورًا ويمْنعَهُ مِن الاعتذارِ فلا يُعَدُّ سَفَهًا كما ذهبَ إليه الخصومُ ⊙

ويُستفادُ من قصةِ سيدنا إبرٰهيمَ مع ولدِهِ عليهما السلامُ حَقِّيَّةُ رُؤْيَا الأنبياء كما قال أيضًا مالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ رضِيَ اللَّهُ عنهم وعامَّةُ المُحَدِّثينَ والمُفَسِّرينَ ⊙ وقال الإمامُ أبو منصورٍ فِي التأويلاتِ الرُّؤْيَا قد تخرجُ على عينِ ما رأَى وقد تخرجُ على غيرِهِ فقد رأى يوسفُ على نَبِيِّنَا وعليه الصلاةُ والسلامُ سجودَ الكواكبِ فخرجت على الإخوةِ والسجودُ على عينِهِ اهـ قالُوا والرُّؤيا مُشَاهَدَةٌ للرُّوحِ على تفصيلٍ جاء فِي حديثِ رسولِ اللَّهِ ﷺ عند أحمد والبخاريّ والبزار وغيرِهِم أنَّ الرُّؤيا ثلاثةٌ رُؤيا يحدِّثُ بها الرجل نفسَه ورُؤيا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ يحدِّثُ بها ورُؤيا حقٌّ بُشْرَى مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ أَحَدًا وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ اهـ وفِي النوعِ الثالثِ رَوَى السِّتَّة وغيرُهم حديثَ ذَهَبَتِ النُّبُوَّةُ وبَقِيَتِ المُبَشِّرَاتُ بألفاظٍ مختلفةٍ عن ابنِ عباسٍ وحذيفةَ بن أَسِيدٍ وأبِي هريرةَ وأبِي الدرداء وأبِي سعيدٍ الخُدريّ وعبدِ الله بن عمرو بن العاص وأبِي قتادةَ رَضِيَ اللَّهُ عنهم، ورَوَى أحمدُ والترمذيُّ وابنُ ماجَهْ والطبرانِيُّ والحكيمُ الترمذِيُّ وابنُ النَّجَّارِ والبيهقِيُّ حديثَ الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزءٌ من ستةٍ وأربعين جُزءًا مِن النُّبُوَّة أو من سبعين أو من خمسين أو مِن خمسةٍ وعشرين عن عوفِ بنِ مالكٍ وابنِ عباسٍ وابنِ عمر وابنِ مسعودٍ وأبِي سعيدٍ الخُدريّ والعباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عنهم ⊙

ولا تستلزمُ الإرادةُ الرِّضَا ولا المَحَبَّةَ قال فِي إشاراتِ المَرَامِ فإنَّ الرضَا تركُ الاعتراضِ على الشيْءِ لإرادةِ وقوعِهِ والمحبةُ استحمادُهُ والإرادةُ أعمُّ كما اختاره عامَّةُ أهلِ السنةِ اهـ قال الإمامُ المُعَظَّمُ رضِيَ اللَّهُ عنه فِي الفقهِ الأبسطِ [ومن عمل بمشيئة الله تعالى وطاعته وبما أَمر به] أيْ من الطاعات [فقد عمل برضاه وعدله ومَن عمل بمشيئةِ اللَّهِ وبغيرِ ما أَمَر به] أيْ مِنَ المَعَاصِي [فلم يعمَلْ برضاه] قال تعالى ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[1] وقال ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[2] وقال ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[3] [لٰكنْ عملَ بمعصيتِهِ ومعصيتُهُ غيرُ رِضَاه ويعذِّبُ اللَّهُ العبادَ] أيِ العاصِينَ الَّذِينَ شاء تعذيبَهُمْ [على ما لا يَرضَى] أيْ مِنَ المَعَاصِي [لأنه يُعَذِّبُهُمْ على الكُفر] أيْ حتمًا [والمَعَاصِي] أيْ لقسمٍ مِنَ العبادِ فيعذِّبُ مَن شاء تحقيقًا للوعيد ويغفر لِمَنْ شاء تحقيقًا للعفْوِ والفضلِ كما ثبت نقلًا [ولا يرضَى به] أيْ بذلك مِن الكفر والمعاصِي [ولٰكِنْ يَرْضَى أنْ يُعذِّبَهُمْ وينتقمَ منهم بتركِهِمُ الطاعةَ] أيِ المَفروضةَ والواجبةَ [وأَخْذِهِمْ بالمعصيةِ] لِمُخالفتِهِمْ لِنَهْيِهِ تعالى فهو تعالى رَضِيَ أنْ يخلقَ الكفرَ والمعاصِيَ ولم يرضَ الكُفرَ والمعاصِيَ بعَيْنِها [ويعذبُهُمْ على ما يشاءُ لَهُمْ] اهـ أيْ لأنه يُعَذِّبُ الكفارَ وقسمًا مِنَ العُصاةِ وقد شاء أنْ يصدرَ منهم ما صَدَرَ ۞ وقال رَضِيَ اللَّه عنه [قد أمرَ اللَّهُ بشَيْءٍ ولم يَشَأْ خَلْقَهُ فِي كُلِّ مكلَّفٍ] أيْ بل فيمن وفَّقَهُ

---

(١) سورة الزُّمر/ الآية (٧).

(٢) سورة البقرة/ الآية (٢٠٥).

(٣) سورة الأعراف/ الآية (٥٥).

لاختيارِهِ [وشاءَ شيئًا ولم يأمرْ به خَلْقَهُ] وبَيَّنَ الأمرينِ فقال [أمرَ الكافرَ بالإسلامِ] أىْ وهو ممكنٌ فِى نفسِهِ مقدورٌ للعبدِ بالنظرِ إلى إمكانِهِ [ولم يشأْ له] أىْ أنْ يُسلِمَ [وشاء الكفرَ للكافرِ] على حسبِ ما علمَ تعالى مِن استعدادِ العبدِ السَّيِّئِ [ولم يَأْمُرْ بِهِ ورَضِىَ اللَّهُ شيئًا ولم يَأْمُرْ بِهِ] أىْ لم يُوجِبْه [كالعباداتِ النافلةِ وما أمرَ اللَّهُ] أىْ لم يأمرْ سبحانَه [بشَىءٍ لم يرضَ به لأنَّ كلَّ شَىْءٍ أمرَ به فقد رَضِىَ به] اهـ واللَّهُ أعلمُ ⊙

ويجبُ على العبادِ أنْ يَرْضَوْا بما رَضِيَهُ اللَّهُ لا بِمَا لم يَرْضَهُ فيجبُ أنْ يَرْضَى العبدُ بصفاتِ اللَّهِ تعالى الذاتيَّةِ وبصفاتِ فِعْلِهِ وبقضائِهِ لا بالكفرِ ولا بالمعاصِى ولا بما يُبغِضُهُ اللَّهُ تعالى لأنَّ الكفرَ والمعاصِىَ قائمةٌ بالعبدِ والمُبْغَضَاتِ مَقْضِيَّاتٌ ومفعولاتٌ وليسَتْ قضاءً قائمًا باللَّهِ ولا فعلًا هو صفةٌ له ⊙ قالوا والرِّضَا بذاتِ الكُفْرِ كفرٌ أىْ مع استحسانِهِ بخلافِ الرِّضَا بِخَلْقِ اللَّهِ له وطلبِ إغلاقِ قلبِ الكافرِ عن قبولِ الإيمانِ لا لذاتِ الكفرِ ولا استحسانًا له بل مع استقباحِهِ بل بحيثُ يكونُ المقصودُ تخليدَ عذابِ العَدُوِّ الذِى عُلِم بالوَحْىِ موتُه على الكفرِ كما قال تعالى حكايةً عن موسَى على نبينا وعليه الصلاةُ والسلامُ ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[1] قال الماتريدِىُّ هذا يَحتمل إذا كان اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أخبر موسى أنهم لا يؤمنون فيسَعُ له هذا الدعاء وأما قبل أن يخبره بذلك فلا يسعُ له أن يدعوَ بهذا وهو إنما أرسلَهُ إليهم لِيَدْعُوَهُمْ إلى الإيمان اهـ أىْ

(١) سورة يونس/ الآية (٨٨).

فكان دعاءُ سيدِنا موسَى عليهم غيرَ متضمِّنٍ معنَى الرِّضا بفعلِهم بل طلبَ تشديدِ العذابِ عليهم كما ندعو على إبليسَ فنقولُ لعنَه اللَّهُ لأننا نعلمُ أنه ملعونٌ ولا يكونُ معنَى كلامنا الرِّضا له بالبُعدِ منَ الخيرِ الذِى هو معنَى اللَّعْنِ أصلًا بل طلبَ تشديدِ العذابِ عليه لعلمِنا أنه لا يهتدِى ⊙

فإن قلتَ قد اشتهر بين الحنفية أن التكوينَ صفةٌ قديمةٌ زائدةٌ على السبعِ المشهورةِ أخذًا من قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ فقد جعلَ قولَه كُنْ متقدِّمًا على كَوْنِ الحادثاتِ أعنِى وجودَهَا والمرادُ به أنه يُكَوِّنُها ويُوجِدُها بلا مشقةٍ ولا تأخُّرٍ عن الوقتِ الذِى شاءَ وجودَها فيه وهذا كتابُ الإمامِ المشهورِ ولم يذكُرْ فيه ذلك قلتُ إنه رَضِىَ اللَّه عنه لَمَّا أثبتَ صفاتِ الأفعالِ وأزليَّتَها وهِىَ على كَثْرَتِهَا راجعةٌ إلى التكوينِ على ما مَرَّ فقد لزم كونُهُ صفةً قديمةً غايةُ ما فِى الباب أن لا يكونَ مِنْ صفاتِ الذَّاتِ ⊙

هذا وذهبَ الصدرُ الأصغرُ فِى تعديلِ العلومِ إلى أنَّ صفاتِ الذاتِ غيرُ منحصرةٍ فيما ذُكِرَ بل المحبة والكبرياء والعظمة والحكمة كلها من صفات الذات ولا يخفَى عليك أنَّ ما ذكرَهُ راجعٌ إلى السبعِ المشهورة ⊙

(وأمَّا) الصفاتُ (**الفعليَّةُ**) فغيرُ مضبوطةٍ تكثُر باعتبار خصوصياتِ المَقدورات على ما مَرَّ وأما أشهرُهَا (**فالتخليقُ**) أىْ إيجادُ الأشياءِ بعد أن لم تكنْ وإبرازُها منَ العدمِ إلى الوجود (**والتَّرزيقُ**) أىْ إحداثُ رِزْقِ الشَّىْءِ وجعلُه قوتًا له (**والإنشاءُ**) وهو

إبداءُ أوائلِ الأشياءِ (والإبداعُ) وهو الإحداثُ لا على مثالٍ سبقَ (**والصُّنْعُ**) أىْ إظهارُ المصنوعاتِ بإحكامٍ وحسنِ نظامٍ (**وغيرُ ذلك مِن صفات الفِعْلِ**) مثلُ الإحياءِ والإفناءِ والإماتةِ والتصويرِ ونحوِ ذلكَ ۝ ولا يَخْفَى أنَّ مرجعَ كلِّ صفاتِ الفعلِ إلى صفةِ التكوينِ فإنها إن تعلَّقَتْ بالحياة سُمِّيَتْ إحياءً وبالموتِ إماتةً وبالصورةِ تصويرًا إلى غيرِ ذلك فالكُلُّ تكوينٌ وإنما الخصوصُ بخصوصياتِ المُتَعَلَّقَاتِ وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك ۝

وتأكيدًا لكونِ صفاتِ الأفعال أزليَّةً كرَّرَ حكمَ ذلك فقال (**لم يزلْ ولا يزالُ بصفاتِهِ**) الذاتية والفعلية (**وأسمائِهِ**) قال بعضهم وإنما احتاج إلى قوله ولا يزال مع أنَّ ما ثبت قِدَمُهُ امتنعَ عَدَمُهُ لأنه فرقٌ بين إطلاقِ الأزلِيِّ وإطلاقِ القديمِ فإنَّه يجوزُ أنْ يُقالَ عَدَمُ العالَمِ أزلِيٌّ مع زوالِهِ اهـ (**لَمْ يحدثْ له صفةٌ**) ذاتيةٌ أو فعليةٌ (**ولا اسمٌ**) والمُرَادُ مِن الاسم على ما مَرَّ هو المدلولُ وهٰهنا سؤالٌ مشهورٌ وهو أنه قد ورد الإخبار فِي كلامِهِ سبحانه بلفظ المُضِيِّ كثيرًا نحو قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ والإخبار بلفظ الماضِى عمَّا لم يوجدْ بعدُ كذِبٌ والكذبُ عليه محالٌ والجوابُ أنَّ إخبارَهُ تعالى لا يَتَّصِفُ أزلًا بالمَاضِى والحَالِ والاستقبالِ فَيُقَالُ قامَ بذاتِ اللَّهِ تعالى إخبارٌ عن إرسال نوحٍ مطلقًا وذلك الإخبارُ موجودٌ أزلًا باقٍ أبدًا فقبلَ الإرسالِ كانت العبارةُ الدَّالَّةُ إنَّا نُرسِلُ وبعد الإرسالِ إنَّا أرسلْنا فالتغييرُ فِي لفظِ الخبرِ لا فِي الإخبار القائمِ بالذات وهذا كما تقولُ إنه قائمٌ بذاته سبحانه أزلًا العلمُ بأنَّ نوحًا مرسَلٌ فِي وقتِ كذا وهذا العلمُ باقٍ أبدًا فَقَبْلَ وجودِ الإرسالِ عَلِمَ بأنَّهُ سَيُوجَدُ وبعد وجودِهِ

عِلمَ بذلك العلمِ أنه وُجِدَ وأُرْسِلَ والتغيُّرُ فِي المعلومِ لا فِي العِلْمِ ۝

وإذْ قد بَيَّنَ أزليةَ الاسمِ والصِّفَةِ إجمالًا أراد أن يُفصِّلَ بعض ذلك فِي صفات الذات والأفعال تثبيتًا فِي الأذهان فإنَّ المِسْكَ ما كَرَّرْتَهُ يَتضوَّعُ[1] فبدأ بصفاتِ الذاتِ فقال (**لَمْ يَزَلْ عَالِمًا**) مشيرًا إلى أزلية الاسم (**بِعِلْمِهِ**) لا بذاتِهِ كَمَا زَعَمَ المعتزلةُ (**والعِلْمُ صِفَتُهُ فِي الأَزَلِ**) مشيرًا إلى أزليَّة الصِّفة وما ثبتَ قِدَمُهُ استحالَ عدمُهُ فعِلْمُهُ أزلِيٌّ أبدِيٌّ لا يزيدُ ولا ينقصُ بخلافِ علومِ الخلائقِ (و)لمْ يَزَلْ سبحانَهُ (**قادرًا**) واسْمُهُ أزلِيٌّ (**بقدرتِهِ**) لا بِذَاتِهِ (**والقدرةُ صفتُهُ فِي الأَزَلِ**) على وِزانِ ما ذُكِرَ فِي العلمِ ۝

ومِنْ هُنَا شَرَعَ الإمامُ رضِيَ اللَّهُ عنه فِي صفاتِ الأفعالِ فقالَ (**وخَالِقًا بِتَخْلِيقِهِ والتَّخْلِيقُ صِفَتُهُ فِي الأَزَلِ**) فأشار هٰهُنَا أيضًا إلى أزليَّةِ الاسمِ والصِّفَةِ وكذا فِي قوله (**وفاعلًا بِفِعْلِهِ والفِعْلُ صِفَتُهُ فِي الأَزَلِ**) ولـمَّا طال العهد فِي ذِكْر الموصوف أعنِي ذِكْره تعالى أعاد ذلك فقال (**والفاعلُ هُوَ اللَّهُ**) عزَّ اسمُه (**وفِعْلُهُ**) وفِي نسخةٍ [والفعلُ] (**صفتُهُ فِي الأَزَلِ**) وهذا لا يستلزمُ أزليَّةَ المفعولِ ولذلكَ دَفَعَهُ بقولِهِ (**والمفعولُ مخلوقٌ**) أىْ حادثٌ مسبوقٌ بالعدم (**وفِعْلُ اللَّهِ غيرُ مخلوقٍ**) ولا يلزم من قِدَمِ الفعل قِدَمُ المفعول فإنَّ القديم يجوز أن يتجدَّدَ له تعلقٌ بالحادث وتحقيقُ ذلك أنه تعالى لَمَّا لم يكن مكانيًّا كان نسبتُه إلى جميع الأمكنة سواءً فليس فيها بالقياس إليه قربٌ وبعدٌ كذلك لَمَّا لم يكن هو زمانيًّا ولا صفاته زمانيَّة كانت نسبةُ

---

(١) قوله (يتضوع) أىْ تنتشر رائحته. الفقير.

ذاته وصفاته إلى جميع الأزمنة سواءً فالموجوداتُ معلومةٌ له من الأزل إلى الأبد وصادرةٌ منه كلٌّ فِي وقته ⊙

وبعدَ هذا التصريح من الإمامِ يُعلَمُ أنَّ ابنَ الهُمامِ وَهِمَ فِي قوله إنه ليس فِي كلامِ الإمامِ أبِي حنيفةَ تصريحٌ بأنَّ صفةَ التكوينِ قديمةٌ زائدةٌ على الصفاتِ المتقدمةِ ولذلك قال إنَّ الأشاعرةَ يقولون ليستْ صفةُ التكوينِ سوَى اعتبارِ تعلُّقِ صفةِ القدرةِ بمتعلَّقٍ خاصٍّ فالتخليقُ هو اعتبارُ تعلقِ القدرةِ بالمخلوق وكذا الترزيقُ والإحياءُ والإماتةُ والإسعادُ والإشقاءُ إلى ءَاخِرِهِ فيقولون صفاتُ الأفعال حادثةٌ لأنها عبارةٌ عن تعلقاتِ القدرةِ الحادثةِ وما ذكره شيوخُ الحنفيَّةِ فِي معنَى التكوينِ مِن أنها صفاتٌ تدلُّ على تأثيرٍ لا ينفِي قولَ الأشاعرةِ ولا يوجِبُ كونَ صفة التكوين على فصولِهَا صفاتٍ أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة بل فِي كلامِ الإمامِ أبِي حنيفةَ على ما نقلَه الطحاويُّ عنه ما يُفيد ذلك حيث قال [ليس بعد خلق الخَلْقِ استفادَ اسمَ الخالق ولا بإحداثه البريَّةَ استفاد اسمَ البارئ له معنَى الرُّبوبية ولا مربوب ومعنَى الخالقيَّةِ ولا مخلوق كما أنه مُحْيِي الموتَى بعدما أحيا استحقَّ هذا الاسمَ قبلَ إحيائهم كذلك استحقَّ اسمَ الخالقِ قبلَ إنشائهم ذٰلك بأنه على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ] فقوله [ذلك بأنه على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ] تعليلٌ وبيانٌ لاستحقاقِ اسم الخالق قبل المخلوق فأفادَ أنَّ معنَى الخالقِ قبل الخَلْقِ واستحقاقَ اسمِ الخالقِ فِي الأزل هو لِقيامِ القدرة على الخَلْقِ به تعالى أزلًا فاسمُ الخالقِ أزلِيٌّ لِمَنْ له قدرةُ الخَلْقِ فِي الأزلِ مع انتفاءِ وجودِ مخلوقٍ أزلِيٍّ وهذا ما يقولُهُ الأشاعرةُ اهـ هذا ما قاله ابنُ الهُمامِ وهو مبنِيٌّ على ما فَهِمَهُ هو مع

غَفْلَتِهِ عمَّا صَرَّحَ به الإمامُ والمفهومُ لا يعارضُ المنطوقَ المعلومَ فإنَّ المتبادِرَ مِن كلامِ الإمامِ أنَّ التكوينَ الذِى يرجعُ إليه التخليقُ وغيرُهُ من صفاتِ الأفعالِ صفةٌ قائمةٌ بذاتِ اللَّه تعالى لدلالةِ الوصفِ بالمُشتقِّ على قيامِ أمرٍ حقيقِيٍّ بالموصوفِ فليستْ هِىَ القدرةَ وليستْ هِى التأثيرَ بل صفةٌ حقيقيةٌ بها التأثيرُ والإيجادُ ألبتةَ عند تعلُّقِ الإرادةِ والاختيار، فإنْ قلتَ لِمَ لا يكفِى القدرةُ والإرادةُ لوجودِ المخلوقاتِ فالجوابُ أنَّ الأثرَ لا يُوجَدُ بالقدرةِ والإرادةِ بدون التأثيرِ والتأثيرُ هو بصفةِ التكوينِ لأنَّ ما يكونُ وصفًا له تعالى فِى إيجادِ المكَوَّناتِ هو مبدَأُ التكوين[1] فهو صفةٌ مؤثِّرةٌ فِى وجودِ الأثرِ والقدرةُ صفةٌ له تعالى تصحِّحُ صدورَ الأثرِ وهو أىِ التكوين أخصُّ مطلقًا مِن القدرةِ لأنَّ القدرةَ متساويةُ النِّسبةِ إلى جميعِ المَقدوراتِ وصفةُ مَبْدإِ التكوين خاصَّةٌ بما يدخلُ منها فِى الوجودِ والقدرةُ لا تقتضِى كونَ المقدورِ موجودًا ومَبْدأُ التكوينِ يَقتضيه ولا يلزمُ من إثباتِ الصفتينِ اجتماعُ المِثْلَيْنِ لأنه إنما كان يلزمُ لو كان متعلَّقُهُما واحدًا وأمَّا إذا كان متعلَّقُ القُدرةِ صحةَ صدورِ الأثرِ ومتعلَّقُ التكوينِ صدورَ الأثرِ فلا يلزمُ، ولا يكونُ اللَّهُ تعالى بذٰلكَ مُوجِبًا بالذاتِ لأنَّ مبدأَ التكوينِ ليس بمعنَى أنه يجبُ على اللَّهِ أن يوجِدَ بل بمعنَى أنه إذا أرادَ إيجادَ شَىْءٍ كان حصولُ ذٰلك الشَّىْءِ واجبًا ۝

(وصفاتُه) القائمةُ بذاتِهِ كلُّهَا ثابتةٌ له تعالى (**فِى الأزلِ غيرُ محدثةٍ**

---

(١) قوله (هو مبدأ التكوين) أىْ بهذه الصِّفةِ وهِىَ بَدْءُ التكوين أىِ الإخراجُ من العدم إلى الوجود يتكوَّنُ المخلوقُ ويُوجَدُ أىْ بها يُكوِّنُه اللَّهُ تعالى ويُوجدُه اهـ الفقير.

ولا مخلوقةٍ) والمقصودُ من هذا الكلام بعدَ بيانِ أزليةِ الصِّفاتِ بيانُ عدمِ جواز قيام الحوادث بذاته تعالى فإنه مِمَّا أجمع عليه الجمهور من العقلاء من أرباب الملَلِ وغيرهم، وذهب المَجُوسُ إلى جواز قيام الصِّفة الكمالية الحادثة بذاته تعالى والكرَّاميَّة إلى جواز قيام حادثٍ يحتاج البارِئُ إليه فِي الإيجاد فقيل هو الإرادة وقيل هو قَوْلُهُ كُنْ، ولنا أنه لو جاز قيام الحادثِ بذاته تعالى لجاز أزلًا واللازمُ باطلٌ، بيانُ المُلازمةِ أنَّ القابليةَ مِن لوازمِ الذاتِ إذْ لو كانتْ عارضةً كان الذاتُ قبلَ عُرُوضِ القابليةِ لَهَا مُمْتَنِعَ القَبولِ للحادثِ المقبولِ وبعد عروضِها مُمْكِنَ القَبولِ فَيَلزم الانقلابُ مِن الامتناعِ الذاتِيِّ إلى الإمكانِ الذاتِيِّ وإذا كانت القابليَّةُ مِن لوازمِ الذاتِ امتنع انفكاكها عن الذات فتدوم القابليَّةُ بدوام الذات والذاتُ أزليٌّ فكذا القابليَّةُ وذا يقتضِي جوازَ اتصافِ الذاتِ بالحادث أزلًا إذ معنَى القابليَّةِ جوازُ الاتصافِ فيلزمُ منه جوازُ صِحَّةِ وجودِ الحادثِ أزلًا وهو محالٌ ⊙ وقالوا أيضًا إنه لو جاز اتصافُ اللَّهِ تعالى بالحادثِ لَجَازَ النُّقصانُ عليه وهو باطلٌ بالإجماعِ وَوَجْهُ اللُّزُومِ أنَّ ذلك الحادثَ إنْ كان مِن صفةِ الكمالِ كان الخُلُوُّ عنه مع جواز الاتصافِ به نقصًا بالاتِّفاقِ وقد خلا عنه قبل حدوثِهِ وإنْ لم يكنْ مِن صفاتِ الكمالِ امتنع اتِّصَافُ الواجبِ به للاتفاقِ على أنَّ ما يتَّصِفُ هو به يلزم أنْ يكونَ صفةَ كمالٍ ⊙ وقالوا كذلك إنَّ الاتصافَ بالحادثِ تغيُّرٌ وهو على اللَّهِ تعالى مُحالٌ ⊙

ثم اعلمْ أنَّ قوله [ولا مخلوقةٍ] عُطِفَ على قوله محدثة فإن قلتَ إنما يجوز وقوعُ لا بعد الواو العاطفة فِي سياق النفْيِ للتأكيدِ والتصريحِ

بتعلقِ النفْيِ بكلٍّ من المعطوفين لئلا يتوهم أنَّ المَنْفِيَّ هو المجموعُ وهٰهُنا لا نفْيَ فِي المعطوف عليه قلتُ كلمة غير متضمنةٌ لِمَعْنَى النَّفْيِ فجاز وقوعُ لا فِي سياقها وهذا كما فِي قوله تعالى ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[1] ۝

ثم قال رَضِيَ اللَّه عنه (**وَمَنْ قالَ إنها مخلوقةٌ أو مُحْدَثَةٌ**) أيْ زعمَ معتقدًا أو عنادًا بلا اعتقادٍ أنها توجَدُ فِي ذاته تعالى بعد عدمٍ كالكَرَّامية مجسِّمَة خُراسان القائلين بأنَّ اللَّه تعالى محلٌّ للحوادثِ وأنه جالسٌ على العرشِ والهِشاميَّةِ والجواربيَّةِ وبعضِ المعتزلةِ القائلين بحدوث العِلم بعد حدوث المعلوماتِ ومَنْ قال بمقالتهم مِنْ مُشَبِّهَةِ عصرِنا كأتباعِ محمدِ بن عبد الوهَّاب القائلينَ بالجهةِ والحَيِّزِ والحدِّ فِي حقِّ اللَّهِ تعالى وأتباعِ أمين شَيْخُو الكردِيِّ الدمشقِيِّ وخليفتِهِ عبدِ الهَادِى البانِيِّ الحلبِيِّ القائلينَ بحدوثِ العلمِ فِي ذاتِ اللَّه عزَّ وجلَّ وأتباعِ ناظمِ القبرصِيِّ الذِى لقَّبَ نفسَه بالحقَّانِيِّ القائلِ شيخُهُم إنَّ العبادَ كانوا موجودين مع اللَّه بلا بدايةٍ وإنهم كانوا جزءًا منه تعالى وأمثالِهِمْ مِمَّنِ انتسَبَ إلى المِلَّةِ المحمديَّةِ بلا حقيقةٍ فمن قال بمثلِ هذه المقالاتِ وادَّعَى قيامَ صفاتٍ حادثةٍ بذاتِه تعالى (**أو وقفَ فِيها**) لعدَمِ اليقينِ هل هِيَ قديمةٌ أو حادثةٌ (**أو شكَّ فِيها**) لتردُّدِه سواءٌ تساوَى الطرفانِ عنده أو لا كما قال البياضِيُّ (**فهو كافرٌ باللَّه تعالى**) قلتُ فهو صريحٌ منه رَضِيَ اللَّه عنه فِي تكفيرِ مَنْ قال بقيامِ الحوادثِ بذاتِ اللَّه تعالى سواءٌ صرَّحَ بمشابهةِ اللَّه سبحانه

---

(١) سورة الفاتحة/ الآية (٧).

للمخلوقاتِ أو ادَّعَى خلافَ ذلك بعد كَوْنِ مذهبِهِ واعتقادِهِ إثباتَ المشابهةِ، وأما مَن قال مِنَ الأشاعرة بحدوثِ صفاتِ الأفعالِ فإنما هِيَ عندهم ءَاثَارُ القدرةِ سَمَّوْهَا صفاتٍ لإضافتِها إلى الذاتِ كما تقدَّمَ لا أنها قائمةٌ بذاتِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ فلا يُكَفَّرون ولا يُبَدَّعون لذلك إذْ لم يقولوا بقيام الحادث بذاتِه تبارك وتعالى والله أعلم ⊙

فإنْ قلتَ قولُهُ رضِيَ اللَّهُ عنه [أو وقفَ فيها أو شَكَّ فيها] قد يُفْهَم منه أنَّ اعتقادَ الصِّفات مُعْتَبَرٌ فِي الإيمان والمتكلمون أجمعوا على أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ مِمَّا لا يَتوقف عليه الإيمانُ أىْ أنَّ مَن صَدَّقَ بالشهادتين من غير أن يخطر بباله صفةُ العلم أو نحوُها فإيمانُهُ صحيحٌ والجوابُ أنَّ التوقُّفَ أو الشكَّ إنما يتحقَّقُ إذا عُرِضَ عليه الصفاتُ أو عنَّتْ على بالِه فحينئذٍ لو توقَّف يكون كافرًا ولِهٰذا قال المشايخ إنَّ مَن استَوْصَفَ شخصًا الإيمانَ يستوصِفُهُ على سبيل التلقينِ فيقول له أليسَ اللَّه بعالِمٍ وقادرٍ إلى ءَاخِرِ الصِّفاتِ إشارةً له ليقولَ بلى فإنْ قال بَلَى فقد حصلَ المُرادُ وأمَّا إنْ قال لا أعرفُ أو لا أعتقدُ أو تَرَدَّدَ فِي ذلك فيُحْكَمُ بكفره قال فِي الجامع الكبير إذا بلغتِ المرأةُ فاسْتُوصِفَتِ الإسلامَ فلم تَصِفْهُ فإنها تَبِينُ مِنْ زوجِهَا وإنْ حَكَمْنَا بصحَّةِ النكاحِ بظاهرِ إسلامِهَا وذلك لأنها كانتْ مسلمةً تَبَعًا وقد انقطعتِ التَّبَعِيَّةُ بالبلوغِ فإنْ لم تصِفْ كان جهلًا بالصانع وهو كفرٌ اهـ وفِي قولِهِ إذا وَقَفَ رَدٌّ على عبد الله البَلْخِيِّ حيث قال فِي صفة الكلام أقول بالمُتَّفَقِ عليه وهو أنه كلامُ اللَّهِ وأتوقَّفُ فِي المُختلَفِ فيه وهو القِدَمُ والحدوثُ فلا أقولُ إنه مخلوقٌ أو غيرُ مخلوقٍ ⊙ والفرقُ بين التوقف والشك هٰهنا أنَّ التوقف عدمُ القول

بواحدٍ منهما والشكَّ القولُ بكلٍّ منهما بدلًا عن الآخر مضطرِبًا ۝

ولَـمَّا كان فِي بعضِ الصِّفاتِ أعنِي صفةَ الكلامِ مزيدُ خلافٍ وكان فيها غموضٌ فِي بعضِ الأذهانِ أشار رضِيَ اللَّهُ عنه إلى الجواب مع مزيدِ تفصيلٍ فيه فقال (**والقُرْءَانُ**) فِي اللغة مصدرٌ بمعنَى الجمعِ يقال قرأتُ الشيْءَ قرءانًا جمعتُه وبمعنَى القراءة يقال قرأتُ الكتاب قراءةً وقرءَانًا وهو يُطلَقُ شرعًا على الكلامِ الذاتِيِّ القائمِ به تعالى كما يُطلقُ على الألفاظ المنزلةِ المجموعةِ فِي المُصحف فقال رضِيَ اللَّهُ عنه إنه (**كلامُ اللَّهِ تَعَالى**) يريدُ الصفةَ الذاتيةَ وأما ما يُعَبِّرُ عنها فهو (**فِي المصاحِفِ**) جمع مصحفٍ وهو ما جُمع فيه الوحْىُ المَتْلُوُّ (**مكتوبٌ**) أىْ مجموعٌ من الكَتْبِ وهو الجَمْعُ ومنه الكتيبةُ للعسكر المُجْتَمِع وذلكَ حاصلٌ بأيدينا بتصوير الألفاظِ بأشكالِ الكتابةِ ونقشِ الكلماتِ بصور الحروف الهجائيةِ الدالَّةِ عليها مضمومٍ بعضُها إلى بعضٍ على الترتيبِ المُوحَى (**وفِي القلوبِ محفوظٌ**) أىْ بالألفاظ المُخَيَّلَة (**وعلى الأَلْسُنِ مَقْرُوءٌ**) أىْ بحروفِهِ المَلْفُوظَةِ المَسْمُوعَةِ (**وعلى النَّبِيِّ**) ﷺ (**مُنَزَّلٌ**) بالتخفيفِ والتشديد وهو أَوْلَى لِنُزولِهِ منجَّمًا مرةً بعد مرةٍ أىْ بلفظِهِ بواسطةِ المَلَكِ الحاملِ له ولو عند الأداءِ ومع ذلك لا يلزمُ حُدوثُ كلامِهِ تعالى (و)ذلك لأنَّ اللازمَ أنَّ (**لَفْظَنَا بالقُرْءَانِ**) أىْ تَلَفُّظَنَا به أىْ بالعبارةِ المُنَزَّلةِ عنه أىْ عنِ الكلامِ الذاتِيِّ (**مخلوقٌ**) حادثٌ (و)كذا فعلُ (**كتابتنا له مخلوقةٌ** و)فعلُ (**قراءَتنا له مخلوقةٌ**) لأنَّ ذلك كلَّه عَرَضٌ صادر مِنَّا كَسْبًا فهو كباقِي أفعالِ المخلوقينَ مخلوقٌ حادِثٌ بإيجادِ اللَّهِ تعالى (و)أمَّا (**القُرْءَانُ**) نفسُهُ فإنه كلامُ اللَّهِ الذِى هو صفته الذاتية فهو (**غيرُ**

مخلوقٍ) وفِى تعبيرِ الإمامِ رَضِىَ اللَّهُ عنه ترجيحٌ لكونِ لفظِ القرءَانِ ينصَرِفُ عند الإطلاقِ الخالِى عن قرينةِ الحدوثِ إلى الصِّفةِ الذاتيَّةِ وأنَّه ينصرِفُ إلى اللفظِ المنزَّلِ بقرينةٍ وإليه ذهبَ الأشعرىُّ ومِنْ هنا منعَ العلماءُ إطلاقَ عبارةِ [القرءَانُ مخلوقٌ] بلا قيدٍ ولا قرينةٍ لأنَّ لَفْظَ القرءانِ ينصرفُ عندئذٍ إلى الصِّفَةِ فيصيرُ المعنَى فاسدًا ⊙ وما قدَّمْناهُ لا يعنِى أنَّ إطلاقَ القرءَانِ على اللفظِ مجازٌ حتَّى يجوزَ نفيُهُ عنه بل هو حقيقةٌ شرعيَّةٌ كما هو مُقَرَّرٌ فِى مَحَلِّهِ ⊙ قال الإمامُ المُعَظَّمُ رحمه اللَّه فِى كتابِهِ الوصيةِ [نُقِرُّ بأنَّ القرءانَ كلامُ اللَّهِ تعالى] ثمَّ قالَ [مكتوبٌ فِى المصاحِفِ مقروءٌ بالألسُنِ محفوظٌ فِى الصدورِ غيرُ حالٍّ فيها والحروفُ والحركاتُ والكاغدُ والكتابةُ كلُّها مخلوقةٌ لأنها أفعال العباد وكلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوقٍ] اهـ

هذا أىِ انصرافُ لفظِ القرءَانِ وكذا كلامُ اللَّهِ عند الإطلاقِ إلى الصفةِ هو ما ذهبَ إليه قسمٌ من علماءِ أهلِ السنةِ كأبِى حنيفةَ والأشعرِىِّ رحمهما اللَّهُ وقال بعضٌ لفظُ [كلام اللَّه تعالى] مشترَكٌ بين الكلام الذَّاتِىِّ القديمِ وبين اللفظِ المُنَزَّلِ ومعنَى الإضافةِ فِى الأول كونُهُ صفةً له عزَّ وجلَّ وفِى الثانِى أنه مخلوقٌ له تعالى ليس من تأليفِ المخلوقينَ قالوا فيُقَالُ القرءانُ كلام اللَّه غير مخلوقٍ من غيرِ أن يُرادَ به المؤلَّفُ منَ الأصواتِ والحروفِ كما ذهبَ إليه المشبِّهَةُ، قالوا ولا يجوزُ إجماعًا أنْ يقالَ النَّظْمُ المُعْجِزُ المُنَزَّلُ ليس كلامَ اللَّهِ، قالوا وإنما مُنِعَ إجماعًا إطلاقُ عبارةِ [القرءان مخلوق] ولو مع إرادةِ اللفظِ لأجلِ الإيهامِ الممنوعِ فِى مثلِ هذا المَقَامِ اهـ نعم إذا وُجِدَتْ قرينةٌ لم يمتنعْ عندئذٍ على الرَّأْيَيْنِ استعمالُ القُرْءَانِ وكلامِ اللَّه بمعنَى اللفظِ كقولِنا

حفظتُ القرءان وقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ لا تسافروا بالقرءان إلى أرض العدوِّ اهـ وقولِ الله تعالى فِي سورة التوبة ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1] ۝

وإذا كانَ الأمرُ كذلك وكان مِنْ علمائنا مَنْ قالَ إنَّ لفظَ القرءانِ مُشْتَرَكٌ فعلامَ يُحْمَلُ إطلاقُ قولِ الإمامِ فِي الوصيَّةِ [فمن قال بأنَّ كلامَ اللَّهِ مخلوقٌ فهو كافرٌ باللَّهِ العظيم] وقولِهِ [مَنْ قالَ بخَلْقِ القرءانِ فهو كافرٌ][2] الجوابُ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ مَنَعُوا جميعًا من إطلاقِ هذا اللفظِ وإنما الذين أطلقوه هم المعتزلةُ فكلامُ الإمامِ متوجِّهٌ إليهم ناصٌّ على تكفيرِهِمْ وذلك أنَّ تحقيقَ الخلافِ بيننا وبين المعتزلةِ يرجع إلى إثباتِ الكلامِ الذاتِيِّ ونَفْيِهِ وإلَّا فنحن لا نقولُ بقِدَمِ الألفاظِ والحروفِ وهم لا يقولون بحدوثِ الكلام الذَّاتِيِّ وقد استدلُّوا بأنَّ القرءانَ متَّصِفٌ بما هو من صفاتِ المخلوقِ وسِمَاتِ الحدوثِ من التأليف والتنظيم والنزول وكونه لفظًا عربيًّا مسموعًا فصيحًا معجزًا إلى غير ذلك وهذا إنما يقومُ حجةً على المُشَبِّهَةِ المُنْتَسِبِينَ للحنابلة لا علينا لِأَنَّا قائلون بحدوث النَّظْمِ ولكنَّا استدلَلْنَا أيضًا بالإجماعِ وبتواترِ النقلِ عن الأنبياءِ عليهم السلامُ أنَّ اللَّهَ تعالى متكلِّمٌ وحقيقتُهُ أنه متَّصِفٌ بالكلامِ ولا قرينةَ توجِبُ صَرْفَهُ عن ذلك ويمتنعُ قيامُ اللفظِ الحادثِ بذاتِهِ الكريمِ فتعيَّنَ الذَّاتِيُّ القديمُ والمعتزلةُ لَمَّا لم يُمْكِنْهُمْ إنكارُ كونِهِ

---

(١) سورة التوبة/ الآية (٦).

(٢) صَحَّ ذلك عن الإمامِ من رواية صاحبه أبِي يوسف عنه كما قاله فخر الإسلام بل صحَّ أيضًا عن محمد رحمه الله أخرجهما البيهقِيُّ وغيرُهُ فِي الأسماء والصفاتِ. الفقير.

مُتَكَلِّمًا ذهبوا إلى أنه متكلِّمٌ بمعنَى موجِدِ الأصواتِ والحروفِ فِي محالِّهَا وأشكالِ الكتابةِ فِي اللوحِ المحفوظِ وإن لم يُقْرَأْ على اختلافٍ بينهم وأنتَ خبيرٌ بأنَّ حقيقةَ المتحرِّكِ مَنْ قامَتْ به الحركةُ لا مَنْ أوجدَها وكذا حقيقةُ المتكلِّمِ هو مَنْ قامَ به الكلامُ لا مَنْ أوجدَهُ فلمَّا كان القائلُ بخلقِ القرءانِ هم المعتزلةُ ومَعْنَى كلامِهِمْ هو نَفْيُ اتِّصافِ اللَّهِ تعالى بصفةِ الكلامِ وهو جهلٌ باللَّهِ عزَّ وجلَّ ونقضٌ للتوحيدِ بإنكارِ صفةٍ من صفاتِ الذاتِ السبعةِ تقدَّمَ عن الإمامِ رحمه الله تعالى الحكمُ على قائلِه بالكفرِ بالله تعالى[1] حتَّى لو فُرِضَ أنَّ قائلًا قال به وهو لا يَفْهَمُ منه المَعْنَى الفاسدَ بل يريدُ بِهِ الإفصاحَ عن حدوثِ الألفاظِ والعباراتِ لا نَفْيَ صفةِ الذاتِ ولا إنكارَها لم يَكُنِ الإمامُ ليُكَفِّرَهُ مع فسادِ عبارتِه كما لم يكفِّرِ الإمامُ أحمدُ المأمونَ والمعتصمَ والواثقَ لذلكَ ۝

وبعدَ إجماعِ أهلِ السُّنةِ على اتصافِ اللَّهِ بالكلامِ الذاتِيِّ الذِى لا يُشبِهُ كلامَنا ذهبَ جمهورُهُمْ ومنهم الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنهُ إلى جوازِ سَمَاعِهِ ومَنَعَهُ الأستاذُ أبو إسحٰقَ الإسفراينِيُّ مِنَ الشافعيةِ والشيخُ أبو منصورٍ الماتريدىُّ ۝ وسيأتِى إن شاء اللَّهُ زيادةُ تحقيقٍ لِهٰذا المَرَامِ فِى كلامِ الإمام ۝

ثم لَـمَّا أُورِدَ أنَّ القرءانَ كثُر فيه كلامُ المخلوقين مِن الأنبياء

---

(١) قوله (الحكم على قائله بالكفر بالله تعالى) حكمُ الإمامِ فِى ذلك موافقٌ لإجماعِ السلفِ كما نقله عنهم البيهقِىُّ ونقلَ كثيرًا من عباراتهم فيه فِى كتابِ القدرِ وغيرِهِ. الفقير.

وغَيْرِهِمْ ولا شكَّ أنَّ كلامَهُمْ حادثٌ وقد صارَ جُزْءًا من القرءانِ فكيف يكون القرءانُ قديمًا أشار إلى الجواب بقوله (**وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي القُرْءَانِ**) حكايةً (**عَنْ مُوسَى وغيرِهِ من الأنبياءِ**) والمؤمنين (و)ما ذَكَرَ عن (**فِرْعَوْنَ وإبليسَ لَعَنَهُمَا اللَّهُ تعالى**) وغيرِهما مِن الكفارِ وخَصَّهُمَا بالذِّكْرِ لأنه كَثُرَ فِي القرءان نَقْلُ كلامِهما بخلاف غيرِهما من الكفرة كنُمْرُوذَ وغيره (**فإنَّ ذٰلكَ**) المذكورَ مِنْ كلام موسى وغيره (**كُلَّهُ كلامُ اللَّهِ تعالى**) القديم (**إخبارًا عَنْهُمْ**) عُبِّرَ عنه باللفظِ المكتوبِ فِي اللوحِ المحفوظِ على وفقِ علمِ الله تعالى قبلَ خَلْقِهِمْ وهو نَقْلٌ عنهم بالمَعْنَى لا باللفظِ ومنه أَخَذَ جبريلُ اللفظَ المُنَزَّلَ وسُمِّيَ المنظومُ العبرانِيُّ الذِى هو التوراةُ والمنظومُ السريانِيُّ الذِى هو الإنجيلُ والمنظومُ العربِيُّ الذِى هو القرءَانُ كلامَ اللَّهِ لأنَّها دلالاتٌ على صفتِهِ وعباراتٌ عنها كما إذا كتبتَ لفظَ الجلالةِ اللَّهَ ثم سُئلتَ ما هذا فإنك تقول اللَّه ولا تريدُ بذلك إلَّا أنَّ اللفظَ عبارةٌ عن الذات المقدَّسِ ولأنَّ مبدَأَ نظمِها من اللَّهِ تعالى لا مِن موسى ولا عيسى ولا محمد ولا جبريل عليهمُ السلامُ ولذلكَ إذا ذَكَرْتَ حديثًا نبويًّا فسُئِلْتَ كلامُ مَنْ هذا قلتَ كلامُ النَّبِيِّ ﷺ ولم تقلْ كلامِى وإنْ كنتَ أنتَ المتلفِّظَ به إلَّا إذا أردْتَ أنَّ اللفظَ لفظُكَ وأعانَتْكَ قرينةٌ على ذلك كما قال تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[1] أىْ لفظُ جبريلَ عليه السلامُ مُبَلِّغًا لا أنَّ مبدأَ النَّظْمِ منه ○ وفِى نسخةٍ زيادةُ (**وكلامُ اللَّهِ تعالى غيرُ مخلوقٍ**) إذ ليس هو حادثًا (**وكلامُ موسَى وغيرِهِ**

---

(١) سورة التكوير/ الآية (١٩).

من المخلوقين مخلوقٌ) حادثٌ بعد حدوثهم (والقرءَانُ كلامُ اللَّهِ تعالى) فهو قديمٌ (لا كلامُهُمْ) اهـ

ثم قال الإمامُ رضِيَ الله عنه (وسَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ كما فِي قولِهِ تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1]) وهذا يوافق أصلَ الشيخ أبِي الحسن الأشعرِيِّ رحمه الله وجمهورِ علمائِنا ويُعْلَمُ منه بُطلانُ ما ذهب إليه الشيخُ أبو منصورٍ الماتريدِيُّ رحمه الله فإنه ذهب إلى أنَّ كلامَه تعالى غيرُ مسموع لأنَّ سماعَ ما ليس بصوتٍ وحرفٍ مُحَالٌ بحسّ السَّمْعِ إذ السماع دائرٌ مع الصَّوتِ وجودًا وعدمًا وكلامُهُ تعالى ليس مِن جنسِ الأصواتِ على ما عَرفْتَ فلا يكون كلامُه مسموعًا واستدلَّ عليه بأنه تعالى حصرَ كلامه على ثلاثة مراتب الوَحْيِ ومِنْ وراءِ حجابٍ وإرسالِ الرُّسُلِ لقوله تعالى ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[2] والوحْيُ وإرسالُ الرُّسُلِ لا يدخل فيهما السماع وأما كلامُه من وراء حجاب فبواسطة الصَّوتِ والحرفِ المخلوقَيْنِ فِي شجرةٍ أو غيرِها لقولِه تعالى ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] فسمع صوتًا من الشجرة مع حرفٍ فيه يَفهم به كلامَ اللَّهِ والجوابُ أنَّ الوحْيَ لا ينافِي السماعَ فإنه يُقال وَحَيْتُ إليه كلامًا وأوحيْتُ إليه كلامًا إذا كلمتُهُ بكلامٍ يَخفَى عن غيرِه فلا دلالة فيه على نَفْيِ السماعِ، والتكلُّمُ

---

(١) سورة النساء/ الآية (١٦٤).

(٢) سورة الشورى/ الآية (٥١).

(٣) سورة القصص/ الآية (٣٠).

من وراءِ الحجابِ كنايةٌ عن عدمِ الرؤيةِ وهو لا يُنافِي السماعَ أيضًا وحملُ الحجابِ على توسطِ الحرف والصَّوتِ غيرُ ظاهر، وخلقُ الصَّوتِ والحروفِ فِي الشجرةِ وغيرِها لا نُنْكرُ جوازَه ولكن لا يصِحُّ أن تُكَلِّمَ الشجرةُ سيدَنا موسى عليه السلام فتقول ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[1] ⊙ وقوله [تكليمًا] دليلٌ على سماعِ كلامِهِ تعالى لأنَّ الإتيانَ بالمصدرِ هنا فائدتُهُ نَفْيُ المجازِ فلا يليقُ بعد ذلك إثباتُ التكليم من غير إسماعٍ، والتأويلُ الذِى ذكرَهُ الشيخ أبو منصور رحمه الله كما رأيتَ بعيدٌ لا يساعدُهُ دليلٌ ولا قرينةٌ ⊙ هذا وفِى كلام الإمام رَضِىَ الله عنه إشارةٌ إلى أنَّ موسى عليه السَّلام خُصَّ باسمِ الكليمِ لأنه سمع الكلامَ الأزلِىَّ بلا صوتٍ وحرفٍ ولا كذلك سائرُ الناس ⊙ قلتُ ولو كان سماعُهُ لعبارةٍ دالَّةٍ عليه لكان مساويًا فِى ذلك لباقِى الناسِ بل لكان مفضولًا إذ سمعَه اليهودُ مثلًا منه وهو رسولٌ وهو إنما سمعَه من شجرةٍ والله أعلم ⊙

ثم لَمَّا وَرَدَ أنَّ موسى عليه السلام سمع كلام الله الأزلِىَّ ولا شكَّ أنَّ ذلك السماعَ كان فِى زمانٍ مُعَيَّن فقد يُتَوَهَّمُ أنْ يكونَ تكلُّمُهُ تعالى فِى ذلك الزمان فيلزمُ منه حدوثُ كلامِه وقد مرَّ أنَّ الإمام رحمه الله قال بقِدَمِه أجاب عنه بقوله (**وقد كان اللَّهُ متكلِّمًا**) أىْ فِى الأزل (**ولم يكن كَلَّمَ موسى**) بل لم يكنْ خلقَ موسَى عليه السلامُ ومعنَى ذلك أنَّ الكلامَ صفةٌ حقيقيةٌ أزليةٌ ولها تَعَلُّقٌ متجدِّدٌ وذلك التعلُّقُ كان فِى زمانٍ معينٍ ⊙ ولَمَّا بَيَّنَ صفةَ الكلامِ وأنَّ الاتصافَ بها لا يَتَوَقَّفُ

---

(١) سورة طه/ الآية (١٤).

على حصولِ المُخَاطَبِ أرادَ أن يُبَيِّنَ أنَّ الأمرَ فِي غيره من الصِّفات كذلك دفعًا لتوهُّمِ اختصاصِ هذا الحكمِ بصفة الكلام فقال (**وقدْ كانَ خالقًا فِي الأزلِ ولم يَخْلُقِ الخَلْقَ**) على ما عرفتَ تحقيقَهُ واكتفَى بالصِّفَةِ الفعليةِ ولم يذكرْ منَ الصفات الذاتيةِ شيئًا لأن توقُّفَ الصِّفَةِ الفعليَّةِ على وجودِ المُتَعَلَّقِ أظهرُ فِي الوهمِ من الصِّفة الذاتيَّة فيُعلم منها حكمُ الصِّفة الذاتية بطريقِ الدّلالة واختار من الفعلية الخلقَ لأنه أعمُّ ⊙ وَلَمَّا دفع الوهم عاد إلى تحقيقِ ما هو بصدده، وإذْ قد يُشعر ظاهرُ قوله [وقد كان متكلمًا ولم يكن كلَّم موسى] أنَّ ما كَلَّمَ به موسى وقتَ تَكَلُّمِهِ لم يكنْ كلامَهُ الأزليَّ دفعَ ذلك بقوله (**فلمَّا كَلَّمَ**) اللَّهُ (**مُوسَى**) أىْ شاءَ أنْ يُسمِعَهُ كلامَهُ (**كَلَّمَهُ بكلامِهِ**) أىْ أسمعَهُ كلامَهُ الذاتِيَّ (**الذِى هو لَهُ صفةٌ فِي الأزلِ**) وذلك لأنَّ المُتَعَلِّقَ فيما لا يزالُ هو ذلك الأزليُّ لا كلامٌ ءَاخَرُ يغايِرُهُ على قياسِ سائرِ الصّفاتِ لأنه قديمٌ باقٍ عند التعلق وما بعده ⊙

ولَمَّا كان مُتَصَوَّرًا أن يعتقدَ بعضُ الناسِ مُمَاثَلَةَ صفاتِهِ تعالى لصفاتِ المخلوقين دفعَ ذلك بقولِهِ (**وصفاتُهُ**) أىْ نعوتُهُ (**كُلُّهَا**) ذاتيَّةً كانتْ أو فِعْلِيَّةً (**خلافُ صفاتِ المخلوقينَ**) أىْ لا تُشبهُها وفِي نسخةٍ [وصفاتُه كلها فِي الأزل بخلاف صفات المخلوقين] فهو تعالى (**يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنَا**) فلا تَمَاثُلَ بينَ عِلْمِنَا وعِلْمِهِ لأنَّ عِلْمَنَا لا يَخْلُو عن معارضةِ الوَهْمِ بخلافِ عِلْمِهِ تعالى وأنَّ عِلْمَنَا حادثٌ وعلمَهُ تعالى قديمٌ (و)علمُنَا بآلاتٍ وتصوُّراتٍ لصُوَرٍ حاصلةٍ فِي أذهاننا وعلمُهُ تعالى بلا ءَالَةٍ ولا صورةٍ، وكذا الحكمُ فِي القدرة فإنه تعالى (**يَقْدِرُ**) على كلِّ شَىْءٍ بقدرةٍ قديمةٍ (**لا كقدرتِنَا**) لأنَّ

قدرتَهُ قديمةٌ وقدرتَنا حادثةٌ وقُدْرَتَهُ تعالى وظيفتُهَا تصحيحُ وجودِ المقدورِ ووظيفةُ قدرتِنَا الكَسْبُ لا تصحيحُ الوجودِ ولا الإيجادُ، (و)كذا الرُّؤيةُ فإنه (يَرَى) كلَّ المَرْئِيَّاتِ أىِ الموجوداتِ مِن ذاتِهِ وصفاتِهِ وما يُحدِثُهُ مِن مخلوقاتِهِ برؤيةٍ قديمةٍ **(لا كَرُؤْيَتِنَا)** فإنَّ رؤيتَنَا بآلةٍ وحَدَقَةٍ وشعاعِ ضوءٍ ولا كذلكَ رؤيتُهُ تعالى، **(ويَسْمَعُ)** كلَّ المَسموعاتِ مِنَ الأصواتِ وكلامِ اللَّهِ تعالى **(لا كَسَمْعِنَا)** فإنَّ سَمْعَنَا بآلةٍ وأُذُنٍ واهتزازِ هواءٍ، (و)كذا الأمرُ فِى صفةِ الكلامِ فإنه تعالى **(يتكلمُ لا ككلامِنَا)** ضرورةَ أنَّ كلامَنَا مِنْ جنسِ الأصواتِ الملفوظةِ بالهيئاتِ المعروفةِ ولا كذلكَ كلامُهُ تعالى وإليه أشارَ بقولِهِ **(نحنُ نتكلمُ بالآلاتِ)** أىْ بنحوِ الشفةِ واللسانِ والحلقِ والأسنانِ **(والحروفِ)** المعدودةِ المعتَمِدةِ على المخارج المعهودة **(واللَّهُ تعالى مُتَكَلِّمٌ)** وفِى نسخةٍ [يتكلمُ] **(بلا ءَالَةٍ ولا حرفٍ)** وفِى نسخةٍ [ولا حروف] وعدَل عن صيغة الفعل إلى الاسم فِى تَكَلُّمِهِ تعالى إشعارًا بِقِدَمِ كلامِهِ (و)ذلك لأنَّ **(الحرف مخلوق)** وفِى نسخةٍ [الحروف مخلوقة] ضرورة أنَّ الحرفَ كيفيةٌ للصَّوْتِ القائمِ بالهَوَاء أو نفسُ الصوتِ المُكَيَّفِ وأَيًّمَا كان يكونُ حادثًا ضرورةَ تَوَقُّفِ الحروفِ المُقَطَّعاتِ على التموُّجاتِ المُتَعاقِبةِ (و)لا يجوز تَأَلُّفُ كلامِ اللَّهِ تعالى منه لأنَّ **(كلام الله تعالى غيرُ مخلوق)** فلو تَأَلَّفَ منَ الحروف لزم أن يكون مخلوقًا لأن المُؤَلَّفَ مِنَ المخلوقِ مخلوقٌ ۝ وخالفَنا المشبِّهَةُ مِن المنتسبينَ إلى الحنابلةِ وغيرِهِم فقالُوا إنَّ القرءَانَ والقراءةَ والكلمةَ والحروفَ والصوتَ كلُّ ذٰلك غيرُ مخلوقٍ وهٰذا كفرٌ كما يدلُّ عليه كلامُ الإمامِ وكما نصَّ عليه الحنفيةُ وغيرُهُم ۝

وإذا تَعَجَّبَ مُتَعجِّبٌ مِنْ تَعَلُّقِ الصفاتِ القديمةِ بالمخلوقاتِ الحادثاتِ بلا تمازجٍ مع الذاتِ العَلِيِّ ولا اتصالٍ بِهِ واستبعدَ وَهِمُهُ ذلكَ قيلَ له إنكَ تَرَى فِي الرُّؤْيَا فِي حال نومِكَ أشكالًا وألوانًا وتسمعُ أصواتًا وألحانًا ولا لَوْنَ موجودٌ بَعْدُ فِي الخارجِ على الوجهِ الذِى رأيتَ ولا شكلَ ولا صوتَ ثم بعدَ زمانٍ غابرٍ تَرَى تلكَ الألوانَ والأشكالَ وتسمعُ تلكَ الأصواتَ والأقوالَ فِي الخارجِ فِي حالِ يقظتِكَ كما رأيتَهَا فِي المَنَامِ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ ولا تتعجبُ من نفسِكَ ثم تتعجبُ من صفاتِ الملِكِ المُتَعَالِ الموصوفِ بنعوتِ الكمالِ الأزليَّةِ التِى لا تحيطُ بحقيقتِهَا العقولُ والأذهانُ والأوهامُ والتِى لا يُضرَبُ لها المِثالُ، وإنكَ تَرَى المغناطيسِ مهيَّأً لجذبِ قطعةِ الحديدِ قبلَ اقترابِها منه بزمانٍ ثم تتعلَّقُ قوةُ الجذبِ بها وتجذِبُها عند الاقترابِ وأنتَ لا تتعجبُ مع أنَّ قوةَ المغناطيسِ محدودةٌ بالمكانِ والزمانِ وتأثيرَها بالسبب لا بالتخليقِ والإبداعِ ثم تتعجَّبُ من تأثيرِ الخالقِ بالقدرةِ الأزليةِ التِى لا يحويها مكانٌ ولا يجرِى عليها زمانٌ فدعِ الوهمَ جانبًا ولا تقِسِ الخالقَ بالخلقِ ولا تطمعْ فِي تصوُّرِ صفاتِهِ بوَهْمِكَ وسلِّمْ لدليلِ العقلِ القاضِى بوجوبِ اتصافِهِ تعالى بها واركُنْ إلى ما جاءَ به الكتابُ ونطقَ به رسولُ الملِكِ الوَهَّابِ معتقدًا للحقِّ بقلبِكَ ومُقِرًّا بِهِ بلسانكَ مجتنبًا مزالقَ التشبيهِ ومبتعدًا عن مَهَاوِى التعطيلِ تَفُزْ إن شاءَ اللَّهُ الجوادُ الكريمُ ۞

(وهو) أىِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ (**شَيْءٌ لا كالأشياءِ**) أىْ موجودٌ لا كالمَوجوداتِ لَيْسَ لَهُ قبلٌ وَلَا بعدٌ وَلَا فَوقٌ وَلَا تَحتٌ وَلَا يَمِينٌ وَلَا شِمالٌ وَلَا أَمَامٌ وَلَا خلفٌ وَلَا كُلٌّ وَلَا بعضٌ وَلَا يلْحقهُ وَهمٌ وَلَا

يَكْتَنِفُهُ عقلٌ وَلَا يتخصَّص بالذِّهْنِ وَلَا يتَمَثَّل فِي النَّفس وَلَا يُتَصَوَّر فِي الوَهمِ وَلَا يَتَكَيَّفُ فِي العقلِ لَا تلْحقُهُ الأوهامُ والأفكارُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ۝

والسبيلُ لِصَرْفِ التشبيهِ اتِّبَاعُ ما رواه مسلمٌ وغيرُهُ عن سيد الرُّسُل ﷺ مِن قولِهِ لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيْك أَنْت كَمَا أثنيتَ على نَفسِكَ اهـ أىْ لا أُطيقُ ولا أبلغُ أنا ولا غيرِى وَصفَكَ فلا تُوصَفُ إلا بما وصفْتَ به نفْسَكَ تباركَ اسمُك وتعالَى جَدُّك ولا إله غيرُك وما رواه أبو اللَّيْثِ واللالكائىُّ وابنُ عساكر مرفوعًا أنه يقال للمُوَحِّدِينَ فِي الآخرة وتعرفونه أىْ ربكم إذا رأيتموه فيقولون نعم فيقال لَهُمْ كيف تعرفونه ولَمْ تَرَوْهُ قالوا إنه لا شبيهَ له اهـ وما نقلَهُ أبو المظفر الأسفراينىُّ والغزالِىُّ وابنُ السبكىِّ والزركشِىُّ وغيرُهُم عن الصِّدِّيقِ رَضِىَ اللَّه عنه من قولِهِ

العجـزُ عـن دَرَكِ الإدراكِ إدراكُ

والبحـثُ عن ذاتِهِ كفـرٌ وإشراكُ

وما رواه أبو بكر بن أبِى داود عن الربيعِ بن سليمانَ قال سألتُ الشافعىَّ رَضِىَ اللَّه عنه عن صفاتٍ من صفات اللَّه تعالى فقال حرامٌ على العقولِ أنْ تُمَثِّلَ اللَّهَ تعالى وعلى الأوهامِ أنْ تحدَّهُ اهـ وما رواه الحنابلةُ[1] عن الإمامِ أحمدَ رَضِى اللّهُ عنه مِن قوله لا تُشَبِّهُوا اللّهَ

(١) قوله (الحنابلة) منهم أبو الفضل التميمىُّ عبد الواحد بن عبد العزيز= = رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها فِي رسالته اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل ومنهم قوامُ السنة فِي المحجَّة وغيرُهُما. الفقير.

بخلقِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ اهـ وقولِه ما تُصُوِّرَ بالعقلِ فاللَّهُ بخلافِهِ اهـ وما رواه القشيرِيُّ فِي رسالته وابن عساكر فِي تاريخِهِ عن ذِى النون المصرىِّ ثوبانَ بنِ إبراهيم رَضِىَ اللَّهُ عنه من قولِهِ كلُّ ما تَصَوَّرَ فِي وَهْمِكَ فاللَّهُ بخلافِ ذلك اهـ

ويلزمُ لزومًا بيِّنًا مِن كونِهِ تعالى شَيْئًا لا كالأشياء أن لا يتَّحِدَ بها ذاتًا أو صفةً كما زعمَتْهُ النَّصَارَى وذهبُوا إلى أنَّ اللَّهَ سبحانه جوهرٌ واحدٌ يَعْنُونَ بالجوهر القائمَ بذاتِهِ وأنَّ له ثلاثةَ أقانيمَ يعنونَ صفاتٍ أو خواصَّ هِىَ الوجودُ والعِلْمُ والحياةُ عبَّرُوا عنها بالأب والابن والرُّوحِ القُدُس وقالُوا إنَّ الكلمةَ وهِىَ أُقنومُ العِلمِ اتَّحَدَتْ بجسَدِ المسيحِ بالإشراقِ أو الامتزاجِ أو الانقلابِ على اختلافٍ بينهم وبطلانُه ظاهرٌ ۝ ويلزَمُ كذلك امتناعُ حُلُولِ ذاتِ اللَّهِ تعالى فِي الأشياءِ كما زعَمَهُ مَلاحِدةُ المُتَصَوِّفَةِ الذينَ زعَمُوا أنَّ مَنْ أمعنَ فِي السُّلُوكِ فربَّما يحُلُّ البارئُ فيه تعالى اللَّه عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا قالوا وحينئذٍ يرتفعُ الأمرُ والنَّهْىُ ويظهرُ على يديه مِن غرائبِ الأمورِ ما لا يتصَوَّرُهُ بشرٌ اهـ وكلامُهُمْ خارجٌ عن طريقِ العقلِ وعن القواعدِ الشرعيةِ المقرَّرَةِ بالقطعِ يخدعونَ به ضعافَ العقولِ ۝ ورُبَّمَا احتجُّوا بظاهرِ الحديثِ القدسِىِّ إنَّ العبدَ لا يزالُ يتقرَّبُ إلَىَّ حتَّى أحِبَّهُ فإذا أحببتُهُ كنتُ سَمْعَهُ الذِى به يسمع وبَصَرَه الذِى به يُبصِرُ اهـ والحديثُ صحيحٌ رواه الطبرانِىُّ فِي الكبيرِ وهو عند البخارِىِّ وغيرِهِ بمعناهُ لكنَّهُ مُؤَوَّلٌ لا يجوزُ حملُهُ على ظاهرِهِ بإجماعِ أهلِ الديانةِ مِن صوفيَّةٍ وغيرِهِم، سُئلَ أبو عثمانَ الحِيرِىُّ رَضِىَ اللَّهُ عنه عن معناه فقال كنتُ أسرَعَ إلى قضاءِ حوائجِه من سَمْعِه فِي الاستماعِ وبصَرِه فِي

النَّظرِ ويدِه فِي اللَّمْسِ ورِجْلِه فِي المَشْيِ اهـ وقال أبو سليمانَ الخطَّابِيُّ هذه أمثالٌ ضربَها والمعنَى واللَّهُ أعلمُ توفيقُه فِي الأعمالِ التِي يُباشرُها بهذه الأعضاءِ يعنِي يُيَسِّرُ عليه فيها سبيلَ ما يُحِبُّه ويعصِمُه عن مواقعةِ ما يكرَهُ من إصغاءٍ إلى اللَّغْوِ بسَمْعِه ونظرٍ إلى ما نُهِيَ عنه ببصرِه وبطشٍ أىْ لَمْسِ ما لا يَحِلُّ بيدِه وسَعْيٍ فِي الباطل اهـ قال وقد يكونُ معناه سرعةَ إجابةِ الدعاء والإنجاحِ فِي الطَّلِبَةِ وذلك أنَّ مساعِيَ الإنسانِ إنما تكونُ بهذه الجوارحِ الأربعِ اهـ وكذا يستحيلُ حُلولُهُ سبحانه ذاتًا أو وصفًا فِي صُوَرِ بعضِ الكاملين كما زعمَ بعضُ غلاةِ الشيعةِ إذْ ذهبُوا إلى أنَّه لا مانعَ مِن ظهور البارئِ فيها وأولَى الناس بذلك علىٌّ وأولادُهُ رَضِيَ اللَّه عنهم ولِهٰذا كان يصدرُ عنهم ما هو فوق طاقة البشر ⊙ وقولُ هٰذه الفرق الثلاثة ناشِئٌ عن الجهلِ العظيمِ بامتناعِ اتحادِ الاثنينِ وجَهْلِهِمْ بامتناعِ لُزومِ كونِ الواجبِ هو المُمْكِنَ والمُمْكِنِ هو الواجبَ وجهلِهِمْ بأنَّ القائمَ بالشَّىْءِ يفتقرُ إليه فِي الجُملةِ سواءٌ كان حلولَ جسمٍ فِي مكانٍ أو قيامَ عَرَضٍ بجوهرٍ أو صفةٍ بموصوفٍ والافتقار يُنافِي الوجوبَ وجهلِهِمْ بأنَّه تعالى لو حلَّ فِي جسمٍ أو اتَّحَدَ به فإمَّا فِي جميعِ أجزائِهِ فيلزم الانقسامُ أو فِي جُزءٍ منه فيلزمُ أن يكونَ أصغرَ الأشياءِ وكلاهما باطلٌ بالضرورةِ، وبأنَّه لو حلَّ فِي محلٍّ فإمَّا أن يكونَ حلولُهُ فِي محلٍّ واجبًا فحينئذٍ يفتقِرُ إلى المَحَلِّ ويلزمُ احتياجُهُ إلى المخصِّصِ فيكونُ عندئذٍ مُمْكِنًا ويلزمُ قِدَمُ المَحَلِّ بل ووجوبُهُ، وإمَّا أن يكونَ حلولُهُ جائزًا وحينئذٍ يكونُ غنيًّا عن المحلِّ والحالُّ يجبُ افتقارُهُ إلى المَحَلِّ فيلزمُ انقلابُ الغنِيِّ عن الشَّىْءِ محتاجًا إليه وانقلابُ الحقائقِ مُحالٌ بالضرورةِ ⊙ وفِي

بعضِ ما تقدَّمَ ردٌّ على المُجَسِّمَةِ القائلينَ بحلوله تعالى فِيما يُلاصِقُ العَرْشَ أو فوقَهُ بمحاذاتِهِ ۝ قال أبو الشَّكُور السَّالِمِيُّ الحنفِيُّ وكان متقدِّمًا على أبِي المعينِ النسفِيِّ فِي كتاب التمهيد فِي بيان التوحيد إنَّ مِنَ الناسِ مَنْ قال إنَّ اللَّه موجودٌ فِي كلِّ مكانٍ وهٰذا كفرٌ قبيحٌ لأنه يُؤَدِّى إلى أن يكونَ فِي أفواهِ الكلابِ والدوابِّ وأفراج النساء والدوابِّ ونحوِ ذلك من القبائح، ومنهم مَن قال إنَّ اللَّهَ فوق العرشِ بينه وبين العرش مسافةٌ وإنَّ له سبحانه حَدًّا ولم يُبَيِّنُوا معنَى الحدِّ وهٰذا كفرٌ لأنَّه يوجبُ التحديدَ والتصويرَ، ومنهم مَن قال إنَّ اللَّهَ مستقِرٌّ على العرشِ وهٰذا كفرٌ لأنَّه اعتقدَ المحلَّ للَّه تعالى ومَن اعتقدَ الأيْنِيَّةَ للَّهِ فهو كافرٌ، ومنهم مَنْ قال إنَّ الصانعَ علَّةُ العالَمِ لأنَّ علةَ الموجوداتِ صُنعُهُ وهو علَّةُ صنعِهِ وهٰذا كفرٌ لأنَّ العلةَ فِي اللغة اسمُ حالٍّ يحلُّ فِي محلٍّ يوجبُ تغييرَ ذٰلك المحلِّ بحلولِ ذٰلكَ الحالِّ ولا يجوزُ حلولُ البارئِ جلَّ جلالُهُ فِي شَيْءٍ ما ولا جائزٌ أنْ يقالَ إنَّ علةَ كلِّ شَيْءٍ صنعُهُ لأنَّ صنعَهُ صفةٌ لا تنفكُّ عنه ولا تحُلُّ فِي محلٍّ فلا يجوز أنْ تكون علَّةً، ومنهم مَنْ قال إنَّ الصانعَ جوهرٌ لأنه موجودٌ يقومُ بذاتِهِ ومِنْ هٰؤلاءِ عمرو بن صفوان البصرىُّ قال إنَّ للَّهِ كيفيةً فيظهَرُ عند الرؤيةِ فِي الجنةِ وهٰذا غيرُ صحيحٍ والاعتقادُ به كفرٌ لأنَّ الجوهرَ ما له حجمٌ فيوصَفُ بالغِلَظِ والعُمْقِ واللَّه مُنَزَّهٌ عن ذٰلك، وقالتِ التَّناسخيةُ إنَّ الصانعَ هو الروحُ وهو ثلاثةُ أقسامٍ كُلِّيٌّ وجزئيٌّ ومتواصلٌ فالجزئيُّ ما يتصلُ إلى الحيواناتِ ويتولَّدُ منه الحياة والسمع والبصر والعقل والقوةُ والمتواصلُ هو النفسُ وهو متصلٌ من الجزءِ إلى الكُلِّ وتبقَى الحياةُ بسببِه لأنه يُؤثِّرُ الحياةَ مِن

الكلِّ إلى الجُزْءِ فإذا مات الشخصُ رجع الجزءُ إلى الكلِّ لأنه منه وهٰذا كفرٌ لأنَّ الصانعَ لا يجوزُ أنْ يتجزَّأَ ولا يحُلُّ فِي شَيْءٍ، وقالتِ الإباحيَّةُ إنَّ العبدَ إذا بلغ غايةَ المحبةِ وعبدَ اللَّهَ بالحقيقةِ فإنَّ اللَّهَ يحلُّ فيه فيُسَمَّى ربَّانيًّا فيعلَمُ عددَ الكائناتِ والغيبَ وهٰذا كفرٌ لا يخفَى على أحدٍ، وقالت الحلوليَّةُ مِن المانويةِ والخاقانيةِ إنَّ اللَّهَ يحلُّ فِي كلِّ شاهدٍ وصنفٌ مِن الرافضةِ وهم الغلاةُ قالُوا إنَّ اللَّهَ تعالى حلَّ فِي شخصِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنه ثمَّ رجعَ إلى السماءِ وهٰذا كفرٌ انتهَى ملخَّصًا ۝

(وَمَعْنَى الشَّيْءِ الثَّابِتُ) الوجودِ فيجوزُ إطلاقُهُ على اللَّه تعالَى إذْ هو الواجبُ الوجودِ، وهو مصدرٌ فيُسْتَعْمَلُ بمعنَى الفاعِلِ كذٰلكَ كما أُطْلِقَ فِي حقِّهِ تعالى فِي سورةِ الأنعامِ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[1] ويُستعمَلُ أيضًا بمعنَى المَفْعُولِ أي المَخلوقِ كما فِي قولِهِ تعالى ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2] ۝ والشَّيءُ إذا أُطلِقَ على المخلوقِ لم يخرج عن جوهرٍ أيْ حجمٍ وعَرَضٍ أيْ صفةٍ قائمةٍ بالحجمِ، والجوهرُ إذا تركَّبَ فهو الجِسمُ، والأجسامُ باقيةٌ أكثرَ من زمانٍ واحدٍ وليستْ متجدِّدَةً كلَّ لحظةٍ وحينٍ كما يُعلَمُ بالحِسِّ وأمَّا الأعراضُ فمنها ما هو متجدِّدٌ ومنها ما ليس كذٰلك بل العِلْمُ ببقاءِ الألوانِ والأشكالِ والإدراكاتِ والمَلَكاتِ بمنزلةِ العِلْمِ الضروريِّ وإنْ خالَفَ كثيرٌ منَ الأشاعرةِ والماتريديَّةِ فأطلقُوا القولَ بأنَّ العرَضَ لا

---

(١) سورة الأنعام/ الآية (١٩).

(٢) سورة البقرة/ الآية (٢٨٤).

يبقَى زمانَيْنِ ۝

والوُجودُ هو عينُ المَوجودِ كما قالَه الإمامُ الأشعرىُّ أيضًا وليس زائدًا على الذاتِ لا فِى الواجبِ ولا فِى المُمْكِنَاتِ بل هو نفسُ كونِ الذاتِ ذاتًا ۝

والوجوبُ هو تَأَكُّدُ الوُجُودِ وتَحَقُّقُ الحَقيقةِ بحيث يَتَنَزَّهُ الذاتُ عن قابليةِ العدمِ فليس هو زائدًا على الذاتِ أيضًا ۝

وفِى كلامِ الإمامِ رضِىَ اللَّهُ عنه ردٌّ على المعتزلةِ القائلينَ بأنَّ المعدومَ شَىْءٌ كما المَوجود فعندهم شيئيَّةُ الأشياء أزليَّةٌ لم تزَلْ كائنةً والماهِيَّاتُ عندهم غيرُ مجعولةٍ ولا مخلوقةٍ ولم يكن مِنَ اللَّهِ إلا إيجادُها وهو عندهم غيرُ خروجِها منَ العدمِ حَتَّى قالُوا إنَّ الجوهر قبل وجودِه جوهرٌ والعرَض عرَضٌ والسواد سوادٌ والبياض بياض ويقولون إنَّ هذه الصِّفات كلَّها متحقِّقَةٌ قبل الوجود وإذا وُجد لم يَزْدَدْ فِى صفاتِها شَىْءٌ فِى حالِ الوجود على حقائقها المتحققة فِى حال العدم وهو تصريحٌ منهم بقِدَم العالَم فليس اللَّهُ عندَهم خالقَ شَىْءٍ فضلًا عن أن يكون خالقَ كلِّ شَىْءٍ كما ذَكَر سبحانه ووصفَ نفسَه فيكون قولُهُم فِى التحقيق والتحصيل قولَ الدَّهرية والثَّنَوية لأنَّ الدَّهريةَ يقولون بقِدَمِ الطِّينةِ والهَيُّولَى ونحوِهما ويُنكرون كونَ الشَّىْء مِن لا شَىْء وكذلك الثَّنَوية يقولون بقِدَم النُّورِ والظُّلْمةِ ثم كونِ كلِّ جنسٍ مِن جنسِه وكونِ كلِّ شَىْءٍ مِن أصلِه ۝

وبعدما أَجْمَلَ فِى الصِّفَاتِ السَّلبية أراد أنْ يُفصِّلَهَا بعضَ التفصيل فقال (**لا جسمٌ**) وفِى نسخةٍ [إثباتُهُ بلا جسمٍ] وهذا ما

عليه أهلُ الحَقِّ وهو ما أطبقَ عليه كلُّ أئمةِ الحديثِ كما نقلَهُ عنهم الحافظُ الإسماعيلِيُّ وناهيكَ به علمًا ومعرفةً وذلك لأنَّ الجسم متركِّبٌ ومتحيزٌ وكلٌّ من ذلك من أمارات الحدوث، وفيه رَدٌّ على المُجَسِّمَةِ القائلينَ بأنَّهُ جِسْمٌ وهو فِي اللُّغَةِ المُرَكَّبُ المُؤَلَّفُ كما نصَّ عليه كثيرونَ، منهم أحمدُ بنُ حنبلٍ كما نقلَ أبو الفضلِ التميميُّ فِي اعتقادِ الإمامِ المبجَّلِ أحمدَ بنِ حنبلٍ قال أنكَرَ أحمدُ على مَنْ يقولُ بالجِسْمِ وقالَ إنَّ الأسماءَ مأخوذةٌ من الشريعةِ واللُّغةِ وأهلُ اللغةِ وضعُوا هذا الاسمَ على كلِّ ذِى طُولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصُورةٍ وتأليفٍ واللَّهُ تعالى خارجٌ عن ذلك كُلِّهِ فلمْ يَجُزْ أنْ يُسَمَّى جِسْمًا لِخُرُوجِهِ عن معنَى الجِسْمِيَّةِ ولم يَجِئْ فِي الشَّرِيعةِ ذٰلكَ فبَطَلَ اهـ بلْ نقلَ الحنابلةُ قديمًا وحديثًا عنه رضِىَ الله عنه تكفيرَ المجسِّمِ حتَّى لو قال هو جسمٌ لا كالأجسامِ اهـ فإنَّ مَنْ قالَ إنَّ اللَّهَ جسمٌ يكونُ قد نسَبَ إلى اللَّهِ تعالى الحجمَ ونعَتَهُ بالطُّولِ والعرضِ والعُمْقِ وأثبَتَ له بذلك حقيقةَ المخلوقِ لا حقيقةَ الخالِقِ فلا ينفعُهُ بعد ذلك أن يقولَ لا كالأجسامِ كما نقلَهُ خاتمةُ اللُّغويين الزبيدىُّ عن السُّبْكِيِّ وأقَرَّهُ اهـ ونقلَ الشافعيةُ قديمًا وحديثًا عن الإمامِ الشافعِيِّ رَضِىَ اللَّهُ عنه النصَّ على تكفيرِ المجسِّمِ أيضًا اهـ وهو مقتَضَى كلامِ الإمامِ المعظَّمِ رَضِىَ اللَّهُ عنه حيثُ قال فِي العالِمِ والمتعلِّمِ إنَّ مَنْ لَمْ يكنْ عارفًا بالربِّ الذِى هو الربُّ على الحقيقةِ باستحقاقِهِ أوصافَ الرُّبُوبِيَّةِ والإلٰهِيَّةِ فإنه لا يُؤمِنُ به اهـ وهو كالصريحِ فِي تكفيرِ المجسِّمِ كما بيَّنَهُ أبو بكر بن فُورَكَ فِي شرحِهِ لكلامِ الإمامِ قائلًا وكذٰلك كُلُّ مبتدِعٍ يُلْحِدُ فِي أسماءِ اللَّهِ تعالَى وصفاتِهِ كقولِ المجسمةِ لَمَّا قالتْ نعبدُ جسمًا محدودًا مُمَاسًّا للخلقِ

محلًّا للحوادثِ فإذا كُشِفَ عن حقيقةِ أوصافِهِمْ لِمَعبودِهِمْ لَمْ يكنِ اللَّه تعالى على حسبِ ما يصفونَ فاقتضَى قياسُ هذا القولِ فِي تكفير اليهوديِّ والنصرانِيِّ والمجوسِيِّ تكفيرَ هؤلاءِ المبتدعةِ المُلْحِدِينَ فِي أسماءِ اللَّهِ وصفاتِهِ فاعْتَبِرْ أحدَهُمَا بصاحِبِهِ[1] فإنَّ كلَّ واحدٍ منهم يعبدُ غيرَ معبودِكَ وتعبدُ أنتَ غيرَ معبودِهِمْ فلمْ يُؤمِنُوا بِرَبٍّ واحدٍ وإنَّما ءَامَنُوا بغيرِ مَنْ ءَامَنْتَ به فوجبَ ألَّا يُسَمَّوْا مُؤمِنِينَ على هذا القياسِ فاعرِفْهُ اهـ وبيَّنَهُ البَياضِيُّ فِي إشاراتِ المرامِ بعد نقلِ بعضِ عباراتِ الإمامِ فقال إنه يكفرُ لكونه قائلًا باختصاصِ البارِئِ تعالى بجهةٍ وحيِّزٍ وكلُّ ما هو مختصٌّ بالجهةِ والحَيِّزِ فإنه محتاجٌ مُحْدَثٌ بالضرورةِ وهو قولٌ بالنَّقْصِ الصَّريحِ فِي حَقِّهِ تعالى اهـ قال والقائلُ بالجسميةِ والجهةِ منكِرٌ وجودَ موجودٍ سوى الأشياءِ التِي يمكنُ الإشارةُ إليها حِسًّا فهمْ مُنْكِرُونَ لِذاتِ الإلٰهِ المُنَزَّهِ عن ذلك فلزمهمُ الكفرُ لا محالةَ اهـ وهذا بعينِهِ هو ما ذهبَ إليه الإمامُ الأشعريُّ حيثُ قال فِي النوادرِ مَنْ زعمَ أنَّ اللَّهَ جسمٌ فهو غيرُ عارفٍ بربِّهِ وإنه كافرٌ به اهـ وفِي مجرَّدِ مقالاتِهِ أنه قال إنَّ مَنِ اعتقد أنَّ البارئَ أجزاءٌ متصلةٌ وأبعاضٌ متلاصقةٌ كفرَ به وجهِلَ لأنَّ البارِئَ سبحانَهُ شيْءٌ واحدٌ وليس باثنين وهو غيرُ الأبعاضِ المتصلةِ والأجزاءِ المتلاصقةِ اهـ بل نقلَ أبو منصورٍ البغداديُّ فِي تفسيرِ الأسماء والصفاتِ له إطباقَ الأشاعرةِ على تكفيرِ المجسِّمِ اهـ وقال الملَّا علىٌّ فِي شرحِهِ ما أحسَنَ قولَ الرازيِّ رحمه اللَّه المجَسِّمُ ما عبدَ اللَّهَ قطُّ لأنه يعبُدُ ما

---

(١) قوله (فاعْتَبِرْ أحدَهُما بصاحِبِهِ) أى قِسْ أحدَهما بصاحبِه واحكُمْ عليه بمثلِ حكمِه. الفقير.

تصَوَّرَهُ فِي وهمِهِ مِنَ الصُّورةِ واللَّهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك اهـ قلتُ وقد نصَّ الإمامُ الماتريدِيُّ فِي التأويلاتِ على تكفيرِ مَنْ زعمَ أنَّ للَّهِ تعالى صورةً كما أنَّ لآدمَ عليه السلام صورةً اهـ

ومِمَّا تقدَّمَ مِن نصوصِ هؤلاءِ الأكابرِ يُعلَمُ بطلانُ كلامِ مَنْ حاولَ القولَ تصريحًا أو تلميحًا بأنَّ المجسِّمَ عارفٌ بربِّهِ مِن بعضِ الوجوهِ ولو كان جاهلًا به من وجوهٍ أخرى كما قال بعضُ أهلِ عصرِنا إنَّ الجهلَ باللَّه من جميع الوجوه كفرٌ ولكن ليس أحدٌ من أهل القبلة يجهلُ ذلك فإنهم على اختلافِ مذاهبهم اعترفوا بأنه قديمٌ أزلِيٌّ عالمٌ قادرٌ خالقٌ للسماواتِ والأرض والجهلُ به من بعض الوجوه لا يضرُّ إلخ اهـ قلتُ هذا الكلامُ الذِى ذكرَهُ أىْ أنَّه قديمٌ أزلِيٌّ عالمٌ قادرٌ خالقٌ للسماواتِ والأرض يَقُولُهُ اليهودىُّ والنَّصْرَانِىُّ والمجوسِىُّ وغيرُهُمْ من أصنافِ الكَفَرَةِ فهلْ يُقالُ إنهم عارفونَ باللَّه لذلك، وهلْ يُقالُ إنَّ القائلَ بوحدةِ الوجودِ أو بالحلولِ أو بتأليهِ الحاكم العُبَيْدِيِّ أو بتأليهِ سيدِنا عَلِيٍّ عارفٌ باللَّهِ لذلك، بَلْ كَفَّرَهُمُ المُسْلِمونَ إجماعًا وقالُوا بأنهم غيرُ عارفينَ باللَّهِ وعِلَّةُ تكفيرِهِمْ موجودةٌ فِي المُجَسِّمِ ومُنْكِرِ الصفاتِ ونحوِهما ولذلكَ كفَّرَ الفريقَيْنِ الإمامُ وغيرُهُ من أئمةِ السَّلَفِ والمجتهدينَ واللَّهُ أعلمُ اهـ قال البياضِيُّ لأنَّ المشبهةَ ومنكِرِى الصفاتِ قالوا بِخُلُوِّ الخالقِ تعالى عن صفاتِ الكمال واتصافِه بنقائضِها التِى هِىَ نقائصُ اهـ قال وأشار الإمامُ أبو حنيفةَ إلى أنَّ الإكفارَ بنسبةِ النقصِ الصريحِ إليه تعالى شأنُهُ والتَّنْزيهَ عن النقائص منَ الضروريات اهـ وقد تقدَّمَ بعضُ ذلك ○ قال الإمامُ الماتريدِيُّ الإيمان باللَّهِ أنْ يؤمن بأنه الواحد الأحد

الصمد الفرد الذِى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ويؤمن بأنَّ له الخلق والأمر وأنه قادرٌ لا يعجزه شىْءٌ وعليمٌ لا يخفى عليه شىْءٌ وحكيمٌ لا يُخْرِج خَلْقُه الأشياءَ المختلفة من السراء والضراء والظلمة والنور والمرض والصحة عن حكمته وأنَّهُ ليس كما قالتِ الثَّنَوِيَّةُ إنَّ خالقَ الظلمة والشر والقبيح غيرُ خالق النور بل يعلمُهُ أنه خالق كلِّ شىْءٍ سواء من ظلمةٍ ونورٍ وشرٍّ وخيرٍ وسقمٍ وصحةٍ، ولا على شبيهِ ما قالت المجوس إن الله تعالى غفل غفلةً فتولَّد منه الشيطانُ بل هو لا يغفُل عن شىْءٍ ولا يخفَى عليه شىْءٌ، ولا على ما قالت النصارَى حيث شبَّهُوه بالخلق حتى أجازُوا أن يكون له ولدٌ، ولا على ما قالتِ القدريةُ إنه لا يقدِّرُ شيئًا منَ الشر والسُّقْم والوجع، ولا على ما قالت المعتزلة إنه ليس له فِى أفعال العباد صنعٌ وتدبيرٌ بل يعلمُهُ عليمًا بكل شىْءٍ قديرًا على كل شىْءٍ متعاليًا عن كل شىْءٍ من معانِى الخَلْقِ مُتَنَزِّهًا عن كلِّ ءَافَةٍ وحاجةٍ وعيبٍ فهذا هو الإيمانُ باللَّهِ تعالى عندنا واللَّهُ تعالى أعلم اهـ أىْ فما ناقضَه لم يكنْ إيمانًا، ورُوِىَ عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه لا فرقَ بينَ مَنْ صَوَّرَ صورةً فِى الظاهرِ وعبدَها وبين مَنْ تخيَّلَ صورةً للَّهِ فِى الباطنِ وءَامَنَ بها اهـ قال بعضُ الحنفيةِ لأنَّ الله تعالى معلومٌ بعلمنا وليسَ متصَوَّرًا متخَيَّلًا بعقولِنا لأنَّ الوهمَ والصُّورةَ مخلوقانِ لله تعالى اهـ أىْ فمَنْ نسبَ إليه تعالى الصورةَ والجسمَ والشكلَ ثم قال أنا أعبُدُهُ فهو فِى الحقيقةِ عابدُ صورةٍ وليس عابدًا للخالِقِ المُصَوِّرِ سبحانه وتعالى ۝

وأمَّا بعضُ المنتسبينَ إلى الكرَّاميةِ وأشباهِهِم مِمَّنْ قال إنه تعالى جسمٌ ظنًّا منهم أنَّ معنَى الجِسْمِ هو الموجودُ أو القائمُ بنفسِهِ فلا

يُكَفِّرُ قائلُهُ لِجَهْلِهِ بمعنَى الجِسْمِ عند إطلاقِهِ فلم يعتقدْهُ مِن معانِى المخلوقينَ كما نصَّ عليه الإمامُ الماتريدىُّ والأشعرىُّ كلاهُمَا ولكنه يأثمُ لإطلاقِهِ على اللَّهِ ما لمْ يَأْذَنِ الشرعُ فِى إطلاقِهِ كما نَصَّا عليه أيضًا۝

قال رَضِىَ اللَّهُ عنه (**ولا جوهرٌ**) وهو الجُزْءُ الذِى تناهَى فِى الصِّغَرِ بحيثُ لا يقبلُ القِسْمَةَ عقلًا (**ولا عَرَضٌ**) كالألوانِ والطُّعُوم والروائح والأكوانِ مِن الاجتماعِ والافتراقِ والحركةِ والسكونِ مِمَّا يقومُ بغيرِهِ لا بنفسِهِ وذلك لأنه محتاجٌ فِى وجوده إلى غيرِهِ واللَّهُ تعالى غنِىٌّ عن العالَمِينَ (**ولا حَدَّ له**) أىْ لا نهايةَ له لأنَّ ذلك من خواصِّ الكَمِّيَّاتِ واللَّه تعالى مُنَزَّهٌ عنها ومِنَ العجيبِ قولُ المشبهةِ إنَّ مرادَ الإمامِ بنَفْىِ الحَدِّ إثباتُ حَدٍّ للَّهِ تعالى لكنَّنا لا نعلمُهُ وهٰذا تحريفٌ لِلُّغَةِ وتشبيهٌ للخالقِ عزَّ وجلَّ بالعرشِ الذِى له حدٌّ لكنَّنا لا نعلمُهُ ومتَى صَيَّروا نَفْىَ الأمرِ معناهُ إثباتُهُ فقدْ عطَّلُوا نِعمَةَ العقلِ وفضيلةَ الفَهْمِ وألْغَوْا صحةَ التَّعبيرِ ومنعُوا التفاهُمَ بين العبادِ (**ولا ضِدَّ له**) لأنَّ الضِدَّ معنَاه المُنَازِعُ والمُمَانِعُ أو المَثِيلُ والشبيهُ والتَّضَادُّ إنما يُتَصَوَّرُ فيما يَتَوَارَدُ على مَحَلٍّ واحدٍ مِنْ أنواعِ جنسٍ واحدٍ واللَّهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن كلِّ ذٰلك (**ولا نِدَّ له**) والندُّ الشبيهُ كما تقدَّمَ والشَّبَهُ يكونُ من جهةِ الجنسِ أو مِن جهةِ الصُّورةِ والجنسيةُ إنما تكونُ بين شيئينِ متفقَيْنِ بالصورةِ أو بالمعنَى واللَّهُ تعالى ليس له صورةٌ حتَّى يوافقَهُ أحدٌ وهو متفرِّدٌ بصفاتِهِ فلا يشاركُهُ فيها ولا يُوافقُهُ أحدٌ لأنَّ صفاتِه قديمةٌ وصفاتِ الغيرِ مُحْدَثَةٌ والمحدَثُ لا يوافقُ القديمَ، والنِدُّ أيضًا الخصمُ المُمَاثِلُ فِى الذاتِ المُخالِفُ فِى الأفعالِ واللَّهُ منزَّهٌ

عن ذلك، فالمَعْنَى أنه تعالى لا شبيهَ له ولا شريكَ ولا مخالفَ قادرٌ على منازعتِهِ (ولا مِثْلَ لَهُ) أىْ لا شبيهَ له ولا كُفْءَ فإنَّ الواجبَ لا يُشبِهُ المُمْكِنَ فليسَ بمحدودٍ ولا بمعدودٍ ولا مُتَصَوَّرٍ ولا متبعِّضٍ ولا مُتَرَكِّبٍ ولا مُتَنَاهٍ ولا متحيِّزٍ فِى جهةِ عُلْوٍ أو سُفْلٍ أو غيرِهِما لا يَتَمَكَّنُ فِى مكانٍ ولا يَجْرِى عليه زمانٌ لا يَحُلُّ فِى غيرِهِ ولا يحلُّهُ غيرُهُ ولا يمازِجُهُ مُمَازِجٌ ولا يُخالِطُهُ مُخالِطٌ ولا يُوصَفُ بالمَائِيَّةِ ولا بالمَاهِيَّةِ ولا بالكيفيةِ منَ اللَّوْنِ والطَّعْمِ والرائحة والحرارة والبرودة واليبوسة ولا بغيرِ ذلك من صفات المخلوقين ۞ والماهيَّةُ من لوازمها المُجانسةُ والمُماثلةُ فِى الحقيقةِ إذ يُقالُ ما هذا الشَّىْءُ أىْ مِنْ أىِّ جنسٍ هو، وما رُوِىَ عن الإمامِ رضِىَ اللَّه تعالى عنه من أنه يقول إنَّ للَّهِ ماهيَّةً لا يعلمُها إلا هو فليس بصحيحٍ إذ لم يُوجَدْ فِى كتبه ولم يُنْقَلْ عن أصحابه العارفين بمذهبِه ومَنْ نسبَهُ إليه أراد أنه يَعْلَمُ نفسَهُ بعلمِهِ الأزلِىِّ لا بدليلٍ أو خبرٍ أو أنَّ له اسمًا لا يعلمه غيره فإنَّ حَرْفَ [ما] قد يقعُ سؤالًا عَن الاسم ولم يقولوا إنَّ له تعالى مجانسةً للأشياءِ ومع ذلك فنسبتُهُ إلى الإمامِ غلطٌ ۞ قال الإمامُ أبو منصورٍ الماتريدِىُّ إنْ سألَ سائلٌ عن اللَّه بما هو قُلنا إنْ أردتَ ما اسمُهُ فاللَّهُ الرحمٰن وإنْ أردتَ ما صفتُهُ فسميعٌ بصيرٌ وإنْ أردتَ ما فعلُهُ فخَلْقُ المخلوقاتِ ووضعُ كلِّ شىْءٍ موضعَهُ وإنْ أردتَ ما ماهيتُهُ فهو متعالٍ عن المِثال والجنس اهـ أىْ فلا يوصفُ بالماهيَّةِ ۞

وإذْ قد فرَغَ عليه الرِّضوانُ منَ الصِّفاتِ الثُّبوتية والسّلبيّة شرع فِى إثبات صفاتٍ ثبوتيَّةٍ زائدةٍ على ما سبق منَ الصِّفاتِ التِى يُؤثِّرُ نفْىُ أىٍّ منها تكذيبًا للشهادتينِ والشَّرْعُ طريقٌ قويمٌ وصراطٌ مستقيمٌ

لإثباتِ ذلكَ وإليه أشارَ الإمامُ رضِيَ اللهُ عنه الملكُ العَلَّامُ بقولِهِ (**وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ**) وكذا عينٌ تليقُ بِهِ تعالى (**كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ تعالى فِي القُرْءَانِ**) بقولِهِ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1] وقولِه ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[2] وقولِهِ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[3] وقولِهِ حكايةً عن عِيسَى عليه السَّلامُ ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[4] وقولِهِ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[5] (**فَهُوَ لَهُ صفاتٌ**) لا بمعنَى الجوارحِ والأعضاءِ بلْ هِيَ صفاتٌ (**بلا كيفٍ**) قال مُحْيِي السُّنَّةِ البغويُّ وقال النَّبِيُّ ﷺ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ وَاللَّهُ أعلمُ بصفاتِهِ فعلَى العبادِ فيها الإيمانُ والتَّسليمُ اهـ وقال أئمَّة السلفِ مِن أهل السُّنَّة فِي هذه الصِّفاتِ أَمِرُّوها كما جاءَتْ بلا كيفَ اهـ ولا يُقالُ إنَّ لهَا كيفيةً مجهولةً فإنه يُناقِضُ نَصَّ الإمامِ وغيرِهِ من الأئمةِ مِن نَفْيِ الكيفِيَّةِ وما رُوِيَ عن الإمامِ مالكٍ أو أحمدَ من ذلك فهو غيرُ ثابتٍ بل هو باطلٌ مناقضٌ للثَّابتِ عنهما من نَفْيِ الكيفيةِ أصلًا ۞ قال الإمامُ أبو منصورٍ فِي التأويلاتِ لا يُفْهَمُ من قوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[6] ونحوِهِ الجارحةُ على ما يُفهم منَ الخَلق قال ونقول يدٌ لا كالأيدِي وهذا قول أهل السنة والجماعة اهـ (**ولا يُقَالُ إنَّ يَدَهُ**) يكونُ معناها فِي كلِّ موضعٍ وَرَدَتْ فِي الكتاب أو السنةِ (**قُدرته أو نعمته**) إذْ لا يصِحُّ تأويلُهَا مثلًا بالقدرةِ فِي قولِهِ

---

(١) سورة الفتح/ الآية (١٠).
(٢) سورة المائدة/ الآية (٦٤).
(٣) سورة القصص/ الآية (٨٨).
(٤) سورة المائدة/ الآية (١١٦).
(٥) سورة طه/ الآية (٣٩).
(٦) سورة ص/ الآية (٧٥).

تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] لأنَّه لا يظهر على هذا التأويلِ فضلٌ لآدمَ عليه السلامُ إذْ يشتركُ هو وإبليسُ وغيرُهُما منَ الخلقِ فِي كونهم مخلوقين بقدرةِ اللَّه تعالى كما قاله ابنُ فُوْرَك فِي تفسيرِهِ ورُوِيَ عن قولٍ للأشعريِّ اهـ فيمكنُ كما قال بعضُهم أن يُقالَ إنَّ مَنْعَ الإمامِ قولَ يدُهُ قدرتُهُ ونعمتُهُ هو توزيعٌ للآياتِ يَعْنِي لا يُقال إنَّ يدَهُ قُدْرَتُهُ فِي مثلِ قولِهِ ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ولا يُقال إنَّ يدَه نعمتُه فِي مثل قوله تعالى ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[2] اهـ وقال قومٌ كما نقلَهُ الثعلبيُّ عن مجاهدٍ اليد هٰهنا يعنِي فِي الآيةِ المتقدِّمةِ بمعنَى التأكيد والصلة مجاز لِمَا خلقْتُ كقوله سبحانه ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[3] أيْ رَبُّكَ اهـ وقَوَّاهُ الواحديُّ فقال فِي الوجيز إنه أضاف الخلقَ إلى نفسِهِ تخصيصًا وتشريفًا لآدم عليه السَّلام وإن كان كلُّ شيْءٍ يتولَّى اللَّهُ خلقَهُ دونَ غيرِهِ اهـ وقال أبو القاسم محمود بن أبِي الحَسَنِ عليٍّ النيسابوريُّ الغزنويُّ فِي تفسيرِهِ فائدةُ ذِكْرِ الأيدِي لتحقيق الإضافة وأنّه لم يكن بأمٍّ أو بسببٍ اهـ وإليه ذهبَ أبو البركاتِ النسَفِيُّ الحنفِيُّ فِي تفسيرِهِ المشهورِ اهـ وصَحَّحَ بعضُ الشُّرَّاحِ تأويلَها هنا بالنِّعْمَةِ قال فإن قيلَ تأويلُها بالنعمةِ لا يناسبُ لإيرادِ ذِكْرِ التخليق قبلَها قلتُ بل يلائم فإنَّ معناه حينئذٍ واللَّهُ أعلمُ خلقتُ متلبِّسًا بنعمتِي وذلك لأنَّ اللَّه تعالى ذكَرَ خَلْقَ ءَادَمَ وخلافتَهُ فِي معرِض تعداد النِّعَمِ اهـ قال القُشيرِيُّ ما أودع اللَّه سبحانه عند ءَادَمَ لم يوجد عند غيره

---

(١) سورة ص/ الآية (٧٥).

(٢) سورة الفتح/ الآية (١٠).

(٣) سورة الرحمن/ الآية (٢٧).

ففيه ظهرت الخصوصية اهـ وصحَّحَ قومٌ كالرازىِ تفسيرَهَا بشدةِ العنايةِ والاختصاصِ اهـ وذلك (لأنَّ) القولَ بالتأويلِ فِى كلِّ المواضعِ بالقدرةِ أو بالنِّعْمَةِ يمنعُ مِنَ القولِ بأنَّ اليدَ صفةٌ زائدةٌ على القدرةِ كما كان يذهبُ إليه الإمامُ وهذا (**فيه إبطالُ الصفةِ**) التِى دَلَّ على ثُبُوتِهَا الكتابُ والسُّنَّةُ أو يقالُ إنَّ فِى إعطاءِ اليدِ فِى كلِّ المواضع معنَى القدرة أو معنَى النعمةِ مخالفاتٍ فِى مواضعَ عديدةٍ لِمَعناها الصحيحِ وحملُهَا فِى تلك المواضعِ على غير معناها كأنه إبطالٌ لَهَا (وهو) أىْ إبطالُ الصفاتِ ونَفْىُ اتِّصافِ اللَّهِ بها وقيامِها بذاتِهِ هو (**قولُ أهلِ القَدَرِ والاعتزالِ**) ومنهجُهُمْ فصارَ تأويلُ صفةِ اليدِ فِى كلِّ المواضعِ بالقدرةِ والنعمةِ شبيهًا بمذهبِهِم ⊙ والقدَرِىُّ هو مَن يُضيف القدَر إلى نفسه ويدَّعِى كونَهُ الفاعلَ والمقدِّرَ ولو على خلافِ مشيئةِ اللَّهِ تعالى وهو المعتزِلِىُّ ولذا قال [والاعتزال] عطفًا على القدر بيانًا له، وإنما سُمُّوا بالقدريَّة لأنَّ القدَرَ على ما صرَّحَ به الخَطَّابِىُّ اسمٌ لِمَا صدرَ مُقَدَّرًا مِنْ فِعْلِ القادرِ كالهَدم والنَّشر والقَبض اسمًا لِمَا صدر عن فعل الهَادِمِ والناشِرِ والقابِضِ فهُم لَمَّا نسبُوا أفعالَهُمُ الصادرةَ عنهم إلى أنفسِهِم سُمُّوا قدريَّة اهـ فلا إشكالَ فِى التسمية حينئذٍ قال الماتريدىُّ فِى التأويلاتِ القدَرِيَّةُ هِىَ التِى لم تَرَ للَّهِ فِى فعلِ الخلقِ تدبيرًا ولا لَهُ عليهِ قدرةَ التقديرِ اهـ قلتُ وقد وردَ فِى صحاح الأحاديث المشهورة أنَّ القدريَّةَ هم مجوسُ هذه الأمةِ وهذا التشبيهُ بالمجوسِ لائقٌ بمَن يزعمُ خالقًا بل خالقِينَ مع اللَّه واللَّهُ أعلمُ اهـ (ولكن) نقولُ (**يدُهُ صفتُهُ بلا كيفٍ**) ليستْ بجارحةٍ ووجهُهُ صفةٌ له بلا كيفٍ ليس بجارحةٍ (**وغضبُهُ**) المذكور فِى القرءان فِى قوله

﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾[1] وقولِهِ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[2] وقوله ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾[3] (وَرِضَاهُ) المذكور فِى القرءَان أيضًا فِى مواضع لا تُحصى كقوله تعالى ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾[4] وقوله ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[5] إلى غير ذلك (**صفتانِ مِنْ صفاتِهِ تعالى بلا كيفٍ**) على الوجهِ الذِى بَيَّنَّا فِى نظائِرِهما مِنْ غيرِ تعيينِ مَعْنًى يُحْمَلُ عليه كلٌّ منهما وَيُؤَوَّلُ به مع نَفْيِ المعنَى الظاهرِ عنه تعالى لكونِهِ عبارةً عن حالتَيْنِ نفسِيَّتَيْنِ تعقبانِ حصولَ منافرٍ مع انزعاجٍ به وحصول ملائمٍ مع ابتهاجٍ به ۝ وهذا طريقٌ سلكَهُ الإمامُ رَضِىَ اللَّه عنه كأكثرِ السلفِ إذْ لمْ تدعُهم ضرورةٌ ولا حاجةٌ لتعيينِ المَعْنَى المُرَادِ أىْ لِسُلُوكِ ما سُمِّىَ بالتأويلِ التفصيلِىِّ لكنْ عندما وُجِدَ ذلك سَلَكَهُ الصحابةُ منهم فَمَنْ بَعْدَهُمْ حيثُ رَأَوُا الحاجةَ أو الضرورةَ فأوَّلَ ابنُ عباسٍ رضِىَ اللَّه عنهما مثلًا الساقَ فِى قولِهِ تعالى ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[6] بالشِّدَّةِ وأوَّلَ مجاهدٌ الوَجْهَ فِى قوله تعالى ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[7] بالقِبْلةِ وأوَّلَ مالكٌ النزولَ فِى قولِهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم يَنْزِلُ رَبُّنَا بنُزولِ الرحمة أو نزولِ المَلَكِ وأوَّلَ

---

(١) سورة الفتح/ الآية (٦).
(٢) سورة الفاتحة/ الآية (٧).
(٣) سورة طه/ الآية (٨١).
(٤) سورة المائدة/ الآية (١١٩).
(٥) سورة الفتح/ الآية (١٨).
(٦) سورة القلم/ الآية (٤٢).
(٧) سورة البقرة/ الآية (١١٥).

أحمدُ قَوْلَهُ تعالى ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1] بِمَجِيءِ قدرتِهِ وأوَّلَ البخاريُّ الوَجْهَ فِي قولِهِ عزَّ وجلَّ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[2] بالسلطانِ وأوَّلَه سفيانُ الثوريُّ بما أُريد به وجْهُ اللَّهِ أيْ رضاه، وعلى مِنْهَاجِهِمْ جَرَى مَنْ تبعهم مِنْ أساطينِ أهلِ العِلْمِ كالإمامِ أبِي منصورٍ المَاتُرِيدِيِّ حيثُ أوَّلَ قولَ اللَّهِ تباركَ وتعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[3] فقال فِي تفسيرِهِ إنه لا يجوز أنْ يُفهَمَ منه ما فهِمَه أهلُ التشبِيهِ مِن كونِ الاستواء عليه استقرارًا وأن يكون للَّهِ مكانٌ يُوصَفُ بالكون فيه وعليه لأنه ليس فِي كونِ أحدٍ فِي مكانٍ وإنْ جلَّ قدره وعَظُمَ خطرُهُ رفعةٌ ولا نباهةٌ بل كل منسوبٍ إلى مكانٍ مِن جهةِ التمكين فيه والقرارِ منسوبٌ إلى استعانةٍ وحاجةٍ منه إليه جلَّ اللَّهُ عن ذلك ثمَّ إمَّا أن يكون المكانُ مثلَه أو أعظمَ منه أو أصغرَ فيكونَ عديلًا بالعظمة له أو أن يكون مكانُه أعظمَ منه أو أنه يقصر عنه ولا يطمئِنُّ به على أنه يجوز أن يُزاد فيه فيكونَ أعظمَ منه وجلَّ اللَّه عن مثلِ هذا الوصف وتعالى بل كان سبحانَه ولا مكان فهو على ما كان يتعالى عن التحوُّلِ والتغير إذ هو أثرُ الحدوثِ وعلامةُ الوجودِ بعد العدم ولا قوة إلا باللَّه فما بالُ المشبهة فهمَتْ مِن إضافة الاستواء على العرش المعنَى المكروهَ الذِى لا يجوز على اللَّه تعالى مع أنَّ الاستواء يحتملُ معانِيَ عديدةً فِي اللغةِ سوَى الجلوس والاستقرار فيُقال استوَى تَمَّ، واستوَى قصد، واستوَى علا، واستوَى استولى وغيرُ

---

(١) سورة الفجر/ الآية (٢٢).

(٢) سورة القصص/ الآية (٨٨).

(٣) سورة طه/ الآية (٥).

ذلكَ فإذا كان معناه يتوجَّهُ إلى هذه الوجوه كلِّها فلا يوجِّهُهُ أحدٌ إلى الجلوسِ أوِ الاستقرار أوِ ارتفاعِ المكانِ إلَّا لِتَمَكُّنِ الجهلِ منه كما أنَّ فِي ذلكَ نسبةَ التجزئة إليه تعالى لأنَّ فيه أنَّ جزءًا منه سبحانه يلاقِي بعضَ المكانِ ولا يُلاقِي بعضَهُ الآخرَ وهذا لا يكون إلا فِي ذِى أبعاض وذلك كلُّه وصفُ الخلائق واللَّهُ يتعالَى عن ذلك، ثمَّ ليس فِي الارتفاع إلى ما يَعْلُو من المكان للجلوس شرفٌ ولا عُلُوٌّ ولا وصفٌ بالعظمة والكبرياء كمَن يعلُو السطوح أوِ الجبالَ فإنه لا يستحقُّ الرفعة على مَن دونَه عند استواء الجوهر فلا يجوز صرفُ تأويلِ الآيةِ إليه[1] حيثُ فيها ذِكْر العظمة والجلال اهـ قال الشيخُ رحمه اللَّهُ وإضافةُ الاستواءِ إليه لوجهين لِذِكْرِ سلطانِه فِي ربوبيته ولتخصيصِهِ بإضافةِ أعظم الخلق حجمًا ومساحةً إليه على المعروف من إضافةِ الأمور العظيمة إلى أعظم الأشياء كما يُقال تَمَّ لفلان ملكُ بلدِ كذا للإشارةِ إلى عظمِ ملكِهِ وأنَّ ما دونها هو بالأولَى تحت سيطرته وللمفسرين فِي الاستواء أربعةُ أوجُهٍ جائزةٍ أحدها الاستيلاءُ كما يقال استوى فلان على كُورةِ كذا بمعنى استولى أىْ قهَرَ[2] اهـ ثم قال والوجهُ فِي تأويلِهِ بالاستيلاءِ على العرشِ التنبيهُ على أنَّ العزيزَ الجبارَ قاهرٌ جميعَ خَلْقِهِ إذْ كان قاهرًا للعرشِ العظيم كما نَبَّهَ تعالى بقولِهِ ﴿وَهُوَ رَبُّ

---

(١) قوله (فلا يجوز صرفُ تأويلِ الآية إليه) لذلك قال الإمامُ المعظَّمُ رَضِىَ اللَّهُ عنه فِي الوصية [وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياجٍ كالمخلوقين ولو كان فِي مكانٍ محتاجًا للجلوس والاستقرارِ فقبلَ خلقِ العرشِ أينَ كانَ اللَّهُ] اهـ الفقير.

(٢) قوله (قهر) أىْ فليس المراد بالاستيلاءِ القهرَ الذِى يكون بعد مغالبةٍ كما هو واضح. الفقير.

ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[1] على أنه إذْ كانَ ربَّ العرشِ فهو ربُّ كُلِّ شَيءٍ واللَّهُ الموفِّقُ اهـ قال أبو منصور فهو تَعَالى فوق كلِّ شَيْءٍ بالغلبةِ والقُدْرَةِ مع التَّنَزُّهِ والجلالِ عن الأَمكنةِ وأَصلُ ذلكَ أَلَّا نُقَدِّرَ فِعْلَه بفعلِ الخَلْقِ[2] ولا وصفَهُ بوصفِ الخَلْقِ لأنه أخبَر أنه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ انتهَى ما أردتُ نقلَهُ من كلامِ الماتريدِيِّ رحمه الله ۞ وهٰؤلاءِ الأفاضلُ الذينَ أوَّلُوا تفصيلًا من أعيانِ السَّلَفِ ومَن تبعهم على ذٰلك مِن أكابرِ الخلفِ إنما تمسَّكُوا بأنَّ البراهين القطعيةَ مِن عقليَّةٍ ونقليَّةٍ تمنعُ حملَهَا على الظاهرِ المتشابِهِ ولا يجوزُ وضعُها على ما لا يَتَعَقَّلُهُ المخاطَبُ لِفَوْتِ المقصودِ مِنَ الوضعِ فتعيَّنَ التأويلُ فتُحمَلُ على معانٍ لائقةٍ باللَّهِ تعالى بحيثُ يعضدُها الدليلُ ويتعقَّلُها المخاطَبُ ۞

ثُمَّ لَمَّا صَرَّحَ ببطلانِ أصلٍ عظيمٍ للمعتزلةِ شرعَ فِي إبطالِ أصلٍ ءَاخَرَ للفلاسفة القائلينَ بقِدَمِ الهَيُّولَى وأنَّ إحداثَ الحوادثِ يتوقَّف على استعداداتٍ متعاقبةٍ وكلُّ سابقٍ منها شرطٌ للَّاحِقِ فقال (**خلقَ اللَّهُ الأشياءَ**) مِنَ الأعيانِ والأعمالِ والصفاتِ (**لا من شَيْءٍ**) أىْ لا مِن مادةٍ سابقةٍ على جميعِ المخلوقاتِ وهو المعنَى الظاهرُ القريبُ، وقال شارحٌ يَحتمل أن يكون معناه خلق اللَّه الأشياء من غير أن يكون لشَيْءٍ ءَاخَرَ دَخْلٌ فِي خَلْقِهَا فيبطُلُ أصلٌ ءَاخَرُ للفلاسفة أعنِي إثباتَ العقولِ وإسنادَ الحوادثِ فِي عالَمِ العناصر إلى عاشِرِها فيكون إشارةً

---

(١) سورة التوبة/ الآية (١٢٩).

(٢) قوله (ألَّا نُقدِّر فعلَه بفعل الخلق) أىْ ألَّا نقيسَ فعلَه بأفعال المخلوقينَ وألَّا نتصوَّرَ لها مقدارًا كما نتصوَّرُه لأفعالِهم. الفقير.

إلى أنَّ الأشياء كلها مسندةٌ إليه تعالى من غير واسطةٍ على ما هو اعتقادُ المسلمينَ كما قال تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] وبه يبطلُ زعمُ المعتزلة فِي قولِهِمْ بتأثيرِ قدرةِ العبدِ فِي إيجادِ أفعالِهِ على ما سيأتِي فِي تفصيله إن شاء الله تعالى اهـ

ولَمَّا كان خَلْقُ الأشياءِ لا مِنْ شَيْءٍ يقتضِي معلوميَّةَ الأشياءِ قبلَ إيجادِها كما قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[2] أىْ أنَّ العِلْمَ بما يُوجَدُ قبلَ دخولِهِ فِي الوجودِ شَرْطٌ للاتِّصافِ بالتخليقِ قال الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه (**وكانَ اللَّهُ عالِمًا فِي الأزلِ بالأشياءِ**) التِي ستحدثُ (**قَبْلَ كَوْنِهَا**) وحدوثِهَا (**وهو الذِي قدَّرَ الأشياءَ**) أىْ حدَّ كُلًّا منها بحدِّه الذِي يوجَدُ عليه من حُسنٍ وقُبحٍ على طَبْقِ علمِهِ وإرادتِهِ الأزلِيَّينِ (**وقَضَاها**) أىْ أوجدَها بقضائِهِ أىْ بحُكْمِهِ بوجودها على وَفْقِ حِكْمَتِهِ خيرًا كانتْ أم شرًّا وحُكْمُهُ هو قولُهُ ﴿كُن﴾ لا على معنَى اللفظِ المُؤَلَّف منَ الحرفين ولٰكن على معنَى الكلام الأزلِيِّ الذِي خلقَ اللَّهُ تعالى به كلَّ شَيْءٍ كما ذهب إليه الفخرُ البزدوىُّ والشمسُ السَّرَخسِيُّ ۞ قال الإمامُ رضِيَ اللَّهُ عنه فِي كتابِ الوصية ثمَّ نُقِرُّ بأنَّ تقديرَ الخيرِ والشرِّ كلَّه من اللَّه تعالى لقوله تعالى ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[3] ومن زعمَ أنَّ تقديرَ الخيرِ والشرِّ من عند غيرِ اللَّه كان كافرًا اهـ وهو مِن الإمامِ صريحٌ فِي تكفير المعتزلةِ الزاعمينَ أنَّ اللَّهَ لم يقدِّرِ الشرَّ وأنَّ أعمالَ العبادِ ليستْ بتخليقِهِ قالَ فِي الفقهِ الأبسط

---

(١) سورة الرعد/ الآية (١٦) وسورة الزمر/ الآية (٦٢).

(٢) سورة المُلك/ الآية (١٤).

(٣) سورة النساء/ الآية (٧٨).

يُقال له أىْ للقدَرِىِّ هل خلقَ اللَّهُ الشرَّ فإنْ قال نعم خرج من قولِهِ وإنْ قال لا كَفَرَ اهـ وتقدَّمَ ونقلَ عنه الماتريدىُّ نحوَهُ أىْ قولَهُ رَضِىَ اللَّهُ عنه بيننا وبين القدريَّة حرفان أحدهما أنَّا نقول لَهُمْ إنَّ اللَّه علم ما يكون أنه يكون فإن قالوا لا كفروا لأنهم جَهَّلُوا اللَّهَ وإن قالوا بلى فَيُقَالُ لَهُمْ وشاء أن يكون ما علم أنه يكونُ فإن قالوا لا كفروا لأنهم يقولون شاء أن يجهل وذلك كفرٌ وإن قالوا بلى شاء ذلك لزمَهم قولنا فِى المشيئة والإرادة للَّه فِى ذلك اهـ وفِى روايةِ أبِى الحسن علِىِّ بنِ سعيدٍ الرُّسْتُغْفَنِىِّ من أقرانِ الماتريدِىِّ فِى إرشاد المهتدِى وحسام الدين السّغْناقِىِّ[1] فِى التسديد بشرح التمهيد[2] عن أبِى يوسف وفِى رواية الناطفِىِّ فِى الأجناس وأبِى المعين فِى التبصرة ونور الدين البخارىِّ فِى الكفاية عن أسد بن عمرٍو وءَاخَرَ كلاهُما عن الإمامِ رحمه اللَّه تعالى قال [ويقال له] أى للقدرىِّ [هل علم اللَّه فى سابق علمه] أىْ فِى علمه الأزلِىِّ [أن هذه الأشياءَ] أىْ أفعالَ العباد الاختياريَّةَ من طاعة ومعصية وغير ذلك [تكون على ما هِىَ عليه أم لا فإن قال لا] أىْ إن قال لم يعلمْها فِى الأزل كما ذهب إليه جهم بن صفوان وهشام بن الحكم وأبو الحسين البصرىُّ إمامُ المعتزلة ومَنْ تبعَهم [فقد كفر] أىْ لأنَّه نسَبَ الجهل إلى اللَّه تعالى [وإن قال نعم] أىْ علمَها فِى سابقِ عِلْمِه على ما تُوجَدُ عليه كما ذهب إليه جمهورُ متأخِّرِى المعتزلة

---

(١) قوله (السّغناق) قال بعضُ المصنِّفين فِى التراجم بكسر السين لكن قال الزبيدِىُّ فِى التاج إن سُغناق بالضمّ قريةٌ من أعمال بُخارَا منها الإمام حسام الدين علِىُّ بنُ حجاج السغناقِىُّ الحنفِىُّ اهـ الفقير.

(٢) قوله (التسديد بشرح التمهيد) منه نسخٌ فِى مكتبات تركية ومصر. الفقير.

[قيل له أفأراد اللَّهُ أن تكونَ كما علم أو أراد أن تكونَ بخلاف ما علم فإن قال أراد أن تكونَ كما علم فقد أقرَّ أنه أرادَ منَ المؤمن الإيمانَ ومن الكافر الكفرَ وإن قال بخلاف ما علِمَ] أىْ إن قال أراد منَ الكفار والعُصاة الإيمانَ والطاعةَ على خلاف علمِه الأزلىِّ [فقد جعل ربَّه متمنِّيًا متحسرًا لأن من أراد أن لا يكون] أمرٌ [فكان أو أراد أن يكون فلم يكُنْ فهو مُتَمَنٍّ مُتَحَسِّرٌ] أىْ على فوات مُراده [ومَن وصف ربَّه مُتَمَنِّيًا مُتَحَسِّرًا فهو كافرٌ] اهـ أىْ لنسبتِه النقصَ والعجزَ إليه تعالى فإنه حينئذٍ أكثرُ ما يقعُ مِن أفعال الإنس والجنّ يكونُ على خلافِ مرادِه، قال فِى شرح المقاصدِ والظاهرُ أنه لا يصبر على ذلك رئيسُ قريةٍ مِنْ عبادِهِ تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا اهـ وهذا الحكمُ بالكفرِ من الإمامِ هو الذِى يدلُّ عليه الكتابُ والسنةُ وهو قولُ الصحابةِ والتابعين وأتباعِهم ومنهم الأئمة الأربعةُ وهو صريحُ قولِ الإمامينِ الماتريدىِّ والأشعرِىِّ كما تقدَّمَ بعضُهُ وهو مُوضَحٌ بالتفصيلِ فِى كتابِى الأربعينَ الأثرية فِى حكمِ القدريَّةِ فارجعْ إليه تستفِدْ ولا تُصْغِ لِمَنْ تهاونَ ۝ قال أبو الشَّكور السالِمِىُّ وهٰذه المسألةُ راجعةٌ إلى حرفٍ واحدٍ وهو أنَّ الشرَّ والكفرَ مخلوقُ اللَّه أو مخلوقُ غيرِهِ فإنْ قال بأنَّ اللَّهَ تعالى لم يخلق الشرَّ والكفرَ وذٰلك مخلوقُ غيرِ اللَّهِ فقد أثبتَ صانعًا وخالقًا غيرَ اللَّهِ تعالى فيكونُ مشركًا باللَّه تعالى ويكون كافرًا وإنْ قال إنَّ الشرَّ مخلوقُ اللَّهِ تعالى بدون إرادتِهِ ومشيئتِهِ فقد اعتقد بأنَّ اللَّه تعالى مجبورٌ مُكْرَهٌ فِى تخليقِهِ وهٰذا كفرٌ فثبتَ أنَّ الكُلَّ بمشيئةِ اللَّه تعالى وبإرادتِهِ وقضائِهِ وقدَرِهِ ومَن أنكرَ القدرَ فهو كافرٌ باللَّهِ واللَّهُ أعلمُ اهـ

وزادَ إمامُنَا النُّعْمَانُ رحمه اللَّهُ أمرَ القضاءِ والقدرِ والمشيئةِ وضوحًا فقال (**ولا يكونُ**) أىْ يُوجَدُ (**فِى الدنيا ولا فِى الآخرة شَىْءٌ إلَّا بمَشيئَتِهِ**) أىْ معها وعلى وَفْقِهَا (**وعِلْمِهِ**) أىْ مع عِلْمِه وعلى وَفْقِهِ (**وقضائِهِ**) أىْ بخَلْقِهِ وإبرازِهِ مِن العدمِ إلى الوجودِ (**وقدَرِهِ**) أىْ تحديدِ اللَّهِ أزلًا كُلَّ مخلوقٍ بحدِّهِ الذِى يُوجَدُ به مِن حُسْنٍ وقبحٍ ونفعٍ وخيرٍ وما يحوِيه من زمانٍ ومكانٍ وما يترتَّبُ عليه من طاعةٍ وعصيانٍ وثوابٍ وعقابٍ أو غفرانٍ ونحوِهِ اهـ وقال الغزنوىُّ فِى شرح الطحاوية وأبو المعين فِى التبصِرَةِ هو جَعْلُ كلِّ شَىْءٍ على ما هو عليه من خَيرٍ وشرٍّ ونفْعٍ وضرٍّ اهـ أىْ إيجادُ الأشياءِ على تقديرٍ وحدٍّ واستواءٍ (**وَكَتْبِهِ**) بفتحِ الكافِ يليه تاءٌ ساكنةٌ أىْ وكتابتِهِ كما فِى نسخةٍ أىْ مع كتابتِه (**فِى اللوحِ المحفوظِ**) بواسطةِ القلمِ الأعلى ⊙ والمكتوبُ فِى اللَّوحِ خاصٌّ بما يحصلُ إلى يوم القيامةِ كما روَى البخارىُّ وغيرُهُ مرفوعًا جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة اهـ وكما قال الإمامُ المُعَظَّمُ فِى الوصية [نُقِرُّ بأنَّ اللَّهَ تعالى أمرَ القلمَ بأن يكتبَ فقال القلمُ ماذا أكتب يا ربِّ فقال اكْتُبْ ما هو كائنٌ إلى يوم القيامة[1] لقوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾[2]] وفِى نسخةٍ زيادةُ [لٰكن كَتْبُهُ بالوصفِ لا بالحُكم] أىْ إنَّ كَتْبَهُ تعالى فِى حقِّ ما سيكونُ إلى يومِ القيامةِ هو بأنه سيكون كذا وكذا لا بأنه لِيَكُنْ كذا وكذا (**والقضاءُ والقدَرُ**) وتقدَّمَ تعريفُهما

---

(١) الحديث رواه أحمد فِى المسند والحاكم فِى المستدرك والضياء فِى المختارة وغيرُهُم. الفقير .

(٢) سورة القمر/ الآيتان (٥٢ - ٥٣).

(والمشيئةُ) وتقدَّمَ تعريفُها أنَّها صفةٌ أزليةٌ أبديةٌ يُخصِّصُ اللَّهُ بها المُمْكِنَ ببعضِ ما يجوز عليه أىْ بصفةٍ دون صفةٍ ومكانٍ دون مكانٍ وزمانٍ دون زمانٍ، ثمَّ ثلاثتُها القضاءُ والقدرُ والمشيئةُ (صفاتُهُ فِي الأزلِ بلا كيفٍ) أىْ من غيرِ أن تكونَ كصفاتِ المخلوقينَ فما شاءَ اللَّهُ وقدَّرَ أن يفعلَه العبدُ باختيارِهِ فعلَهُ العبدُ باختيارِهِ كما قال الربُّ عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1] وكما قال ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[2] وقال ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[3] وقال إخبارًا عن قَوْلِ سيدِنا موسَى عليه السلام ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾[4] ⊙ ولو كانَ يحدثُ شَيْءٌ بغيرِ مشيئةِ اللَّهِ وقضائِهِ وقدرِهِ كما قالتِ المعتزلةُ إنَّ ذواتَ الأرواحِ تخلقُ أعمالَهَا الاختياريةَ لكانَ اللَّهُ تعالى مغلوبًا لعدمِ نفاذِ مشيئتِهِ ولكانَ عاجزًا لِعَدمِ تعلُّقِ قدرتِهِ ببعضِ الموجوداتِ ولكانَ محتاجًا لِمَنْ يُخَصِّصُهُ بما تعلَّقَتْ مشيئتُهُ وقدرتُهُ به ولكانَ يجوزُ عليه الشريكُ فِي التخليقِ ولاقتضَى ذلكَ جوازَ وجودِ شريكٍ له فِي الإلٰهِيَّةِ ولكانتْ مخلوقاتُ اللَّهِ تعالى وهِىَ الأجرامُ أقلَّ من مخلوقاتِ غيرِهِ وهِىَ الأفعالُ فإنَّ الثانيةَ تبلغُ أضعافًا كثيرةً من الأُولى وهذا كلُّهُ ضلالٌ كبيرٌ لا يقولُهُ مسلِمٌ، وإنما الأمرُ كما صحَّ فِي الحديثِ ما شاءَ اللَّهُ كانَ وما لمْ يَشَأْ لم يَكُنْ اهـ وهذه مقالةٌ قالَهَا المسلمون قاطبةً وتوارثوها خلفًا

---

(١) سورة القمر/ الآية (٤٩).

(٢) سورة الإنسان/ الآية (٣٠) وسورة التكوير/ الآية (٢٩).

(٣) سورة البقرة/ الآية (٢٥٣).

(٤) سورة الأعراف/ الآية (١٥٥).

عن سلفٍ بلا نكيرٍ بحيثُ لم يتمكَّنِ المعتزلةُ على جُرْأَتِهِمْ مِنْ دفعِها وإنكارِ شيوعِها بينهم وتعارفِهِمْ عليها فما أرادَ اللَّهُ فِي الأزلِ وقدَّرَ أنْ يوجَدَ خلَقَهُ فِي الوقتِ الذِى أرادهُ فيه وعلى الصفةِ التِى قدَّرَها لا يمنعُ ذلكَ مُمانِعٌ ولا يُؤَخِّرُهُ أحدٌ ۝ ولا يُقالُ اعتراضًا لِمَ خلَقَ اللَّهُ الكافرَ مع عِلْمِهِ بأنه سيكفُرُ لا بُدَّ أو لِمَ شاءَ الكفرَ للكافِرِ وخلَقَهُ فيهِ ثمَّ يُعاقِبُهُ عليه كما لا يُقالُ لِمَ خلَقَ الشِّيَاهَ ونحوَها من البهائمِ وقد شاءَ لها أنْ تُذبَحَ وتتألَّمَ ولمْ تَعْصِ قطُّ وكما لا يُقالُ لِمَ يَخلُقُ الأمراضَ والآلامَ فِي الأطفالِ الصغارِ والبهائمِ ولم يحصلْ منها ذنبٌ بل ولا مكروهٌ وذلكَ أنه سبحانه يملِكُ كلَّ شَيْءٍ فهو إذَا خلقَ شيئًا فإنما يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ فأنَّى يكونُ ظالِمًا، هذا ومُلْكُ اللَّهِ للأشياءِ حقيقيٌّ لا كمُلْكِنا المجازِىِّ فلذا لا يُتَصَوَّرُ منه الظلمُ فإنَّ الظُّلْمَ فِي لغةِ العربِ وعند أربابِ العلومِ الشرعيةِ هو التصرُّفُ فِي مِلكِ الغيرِ بغيرِ إذنِهِ أو التَّصَرُّفُ على خلافِ أمْرِ وَنَهْيِ مَنْ لَهُ الأمرُ والنَّهْىُ والربُّ تبارك وتعالى يملكُ كلَّ شَيْءٍ وليس له ءَامِرٌ ولا ناهٍ ۝ ومحصولُ القولِ فِي القدرِ ما قاله الإمام أبو جعفرٍ الطحاوِىُّ رضِىَ اللَّه عنه وكلٌّ ميسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له والأعمالُ بالخواتيمِ والسعيدُ مَنْ سَعِدَ بقضاءِ اللَّهِ تعالى والشَّقِىُّ مَنْ شَقِىَ بقضاءِ اللَّهِ تعالى وأصلُ القدرِ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ لم يَطَّلِعْ على ذلك ملَك مقرَّب ولا نبِىٌّ مُرسل والتعمقُ والنظرُ فِي ذلك ذريعة الخذلان وسُلَّم الحرمان ودرجة الطغيان فالحذرَ كلَّ الحذرِ من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة فإن اللَّه تعالى طوَى علم القدر عن أنامه ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى فِي كتابه ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

يُسْـَٔلُونَ ﴾ [1] فمَن سألَ لِمَ فعلَ فقدْ ردَّ حكمَ الكتابِ ومَنْ ردَّ حكمَ الكتابِ كانَ كافرًا اهـ وقولُهُ ولا تثبُتُ قدمٌ فِي الإسلامِ إلَّا على ظهرِ التسليمِ والاستسلامِ فَمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلمُهُ ولمْ يَقنعْ بالتسليمِ فَهْمُهُ حجبه مَرامُهُ عن خالصِ التوحيدِ وصافِي المعرفةِ وصحيحِ الإيمانِ اهـ ⊙

ولَمَّا خَشِيَ أنْ يَتَوَهَّمَ أحدٌ مِن ظاهرِ قولِهِ [وكان اللَّهُ عالـمًا فِي الأزل بالأشياء قبلَ كونِها] أنَّ عِلْمَهُ بالأشياءِ بعدَ كونِها يغايرُ ذلك العلمَ ويحدثُ بعد زوالِهِ فيلزم منه تغيُّرٌ فِي علمه وأنْ يكونَ محلًا للحوادث شرع فِي تحقيق المقام على وجهٍ يدفعُ ذلك فقال (**يَعلمُ اللَّهُ المَعْدُومَ فِي حالِ عَدَمِهِ معدومًا**) وأشار الإمامُ رضِيَ اللَّه عنه بهذا الكلام إلى إبطالِ ما يُقال مِن أنَّ البارِئَ سبحانه إذا أوجدَ العالم وعلِمَ أنه موجودٌ فِي الحالِ فإمَّا أن يَنْفِيَ الآن عِلْمَهُ فِي الأزلِ بأنه معدومٌ فيلزمُ الجهلُ والجمعُ بين اعتقادينِ مُتَنَافِيَيْنِ وإمَّا أن يزولَ علمُهُ فِي الأزل بذلك فيلزم زوالُ القديمِ وقد تقرَّر أنَّ ما ثبتَ قِدَمُهُ امتنعَ عدمُهُ وتقرير الإبطال ظاهرٌ فإنَّ اللَّه تعالى عَلِمَ فِي الأزل عدمَه قبلَ وجودِه وعلم وجودَه فيما لا يزالُ وفناءَهُ بعد ذلك فهذه علوم ثابتةٌ أزلًا وأبدًا لم يلزمْ فيها لا الجهلُ ولا الاعتقادُ بالمُتَنَافِيَيْنِ فيعلم اللَّه المعدومَ فِي حال عدمه معدومًا كعلمه تعالى بأن العالم معدومٌ فِي الأزل (**ويعلمُ أنه كيف يكونُ**) أىْ (**إذا أوجده**) بقدرتِه وإرادته (و)كذا (**يعلمُ الموجودَ فِي حال وجودِهِ موجودًا**) وذلك كعلمِه

---

(١) سورة الأنبياء/ الآية (٢٣).

تعالى بوجودِ العالَمِ فِي حال وجودِه (**ويعلم كيف فناؤه**) بعد وجودِهِ ۞ ثم أراد أن يُوضِحَ هذا الأصل بمثالٍ ءَاخَرَ أَظْهَرَ منَ الأول يجرِى فِي العِلْمِ الإنسانِيِّ أيضًا فقال (**ويعلمُ**) الشخصَ (**القائِمَ فِي حالِ قيامِهِ قائمًا فإذا قعدَ فقدْ عَلِمَهُ قاعدًا فِي حالِ قُعُودِهِ مِنْ غَيْرِ أنْ يتغيرَ عِلْمُهُ أو يحدثَ له علمٌ**) بعدَ أنْ لم يكنْ عالـمًا فِي الأزلِ ۞ وفِي هذا إبطالٌ لِمَا ذهب إليه جهمُ بن صفوانَ الترمذِيُّ المعطِّلُ وهشامُ ابن الحكم الرافضِيُّ وأبو الحسين البصرِيُّ المعتزلِيُّ منَ الزَّعْمِ أنَّ اللَّهَ تعالى فِي الأزلِ إنما يعلم المَاهِيَّاتِ والحقائقَ الكليَّةَ وأما الأحكامُ التصديقيَّةُ بأنَّ هذا وُجِدَ وذاك عُدِمَ فإنما يحدث فيما لا يزال وكذا تصوُّرَاتُ الجُزئيَّاتِ الحادثةِ فذاتُهُ يقتضِى كونَهُ عالـمًا بالمعلوماتِ بشرطِ وُقُوعِهَا فيحدثُ العلمُ بها عند حدوثها ويزولُ عند زوالِهَا ويحصلُ علمٌ ءَاخَرُ اهـ ولا يَخْفَى بطلانُ هذا القول فإنه يلزمُ منه أن لا يكون البارِئُ تعالى فِي الأزل عالـمًا بأحوالِ وُجُوداتِ الحوادثِ فهو تجهيلٌ له تعالى وأيضًا فإنَّ تعلُّقَ العِلْمِ بالجزئيَّاتِ المُتَغَيِّرَةِ لا يلزمُ منه التغيُّرُ فِي العِلْمِ بلِ التغيُّرُ إنما هو فِي الإضافةِ والتعلُّقِ لأنَّ العِلْمَ صفةٌ حقيقيةٌ ذاتُ إضافةٍ تتغيَّرُ إضافتُهُ فقط فِي تعلُّقِهِ بالمتغيِّراتِ وهو مفهومٌ اعتباريٌّ يجوز التغيُّرُ فيه والحاصلُ أنَّ تعلُّقَ علمِهِ تعالى بالمتجدِّداتِ على وجهينِ الأولُ تعلُّقُهُ بأنها ستوجَدُ أو ستُعْدَمُ أىْ علمُهُ بوجودِ كلٍّ منها مُقَيَّدًا بوقتِ وجودِهِ وبعدمِهِ كذلك والثانِى تعلُّقُهُ بأنها وُجِدَتِ الآنَ أو قبلَ هذا وكلٌّ من هٰذينِ التَّعَلُّقَيْنِ متناوٍ يتناهَى بتناهِى المتجدِّداتِ وتغيُّرِها من غيرِ إيجابِ تغَيُّرٍ فِي صفةِ العِلْمِ ولا تغيُّرِ أمرٍ حقيقِيٍّ فِي ذاتِهِ بل يوجبُ تغيُّرَ إضافةِ العِلْمِ

وتعلُّقِهِ بالمعلوماتِ ولا محذورَ فيه لأنَّ التعلُّقَ أمرٌ اعتباريٌّ (**ولكن التغيُّرُ**) بزيادةٍ أو نقصانٍ فِي ذاتٍ أو صفةٍ كالانتقالِ مِنَ الجهلِ إلى العِلْمِ أو بالعكسِ (و)كذا (**الاختلافُ فِي الأحوالِ**) وفِي بعض النسخِ [والاختلافُ والأحوالُ] بالتَّحَوُّلِ من حالٍ إلى حالٍ كَمِنَ الفرحِ إلى الحُزْنِ وبالعكسِ ومِن القيامِ إلى القعودِ وبالعكسِ ومن فوقٍ إلى تحتٍ وبالعكس (**يحدثُ فِي المخلوقين**) وصفاتِهِمْ وأما الحقُّ سبحانه فهو مُنَزَّهٌ عن ذلك فِي ذاته وصفاته فَتَعَلُّقُ عِلْمِهِ تعالى ليس زمانِيًّا بل يَتعلق علمُهُ بالزمانيَّاتِ والتغيُّرُ إنما هو فِي الزمانيَّات المعلومةِ لا فِي علمِهِ الذِى هو خارجٌ عن الزمانِ وذٰلك أنَّ الزمانَ متجدِّدٌ يُقَدَّرُ به متجدِّدٌ ءَاخَرُ فلا يَقبلُ العقلُ جَرَيَانَهُ على القديمِ لا على الذاتِ ولا على الصفاتِ القائمةِ بِهِ، فليسَ وجودُهُ عزَّ وجلَّ زمانيًّا أو ءَانِيًّا أىْ ليس وجودُهُ واقعًا فِي أحدِهِما ولا يجرِى عليه ماضٍ أو حالٌ أو مستقبَلٌ وإذا قلنا كانَ اللَّهُ تعالى موجودًا فِي الأزلِ وسيكون موجودًا فِي الأبد وهو موجودٌ الآن لم نُرِدْ به أنَّ وجودَهُ واقعٌ فِي تلك الأزمنةِ بل أردنا أنه مقارنٌ معها من غير أن يتعلَّقَ بها كتعلُّقِ الزمانياتِ، وبقاؤُهُ سبحانَهُ ليس عبارةً عن وجودِهِ فِي زمانَيْنِ وإلا لزم كونُهُ تعالى زمانيًّا ولا القِدَمُ عبارةٌ عن أن يكون قبلَ كلِّ زمانٍ زمانٌ وإلا لم يتصفْ به البارئُ بل هو عبارةٌ أنْ لا يكونَ وجودُهُ مسبوقًا بالعدمِ فعُلِمَ أنَّهُ لا يلزمُ من عِلمِهِ عزَّ وجلَّ بالمُتَغيّراتِ تغيُّرٌ فِي علمِهِ لأنه إنما يلزمُ ذلك إذا دخل فيه الزمانُ وجَرَى عليه ⊙

ولَمَّا حَكَمَ بأنَّ التغيُّرَ والاختلافَ إنما يحدث فِي المخلوقين شرعَ يُبَيِّنُ ذلك فقال (**خلَقَ الخلقَ سليمًا مِن الكُفْرِ**) المَنْهِيِّ عنه (و)كذا

خَلَقَهُمْ سليمًا مِن (الإيمانِ) الذِى طُولبُوا به بعدَ أن صَارُوا أهلًا لذاك فِى دارِ التكليفِ هٰذه (ثُم خاطبَهم) بالإيمانِ إذا بلغوا أوانَ الحُلُمِ ولذا جاء بثُمَّ (وأمرَهُمْ) بذلك (ونهاهُمْ) عن الكُفْرِ (فكفرَ بعدَ ذٰلكَ مَن كفرَ) مُختارًا (بِفِعْلِهِ) أىْ بإتيانِهِ بالكُفْرِ بقلبِهِ[1] أو بلسانِهِ[2] أو بجوارحِهِ[3] (وإنكارِهِ) الحقَّ باختيارِهِ (وجُحُودِهِ) له باختيارِهِ ووقوعُ ذلك الاختيارِ والإنكارِ منه إنما هو (بِخِذْلانِ اللَّهِ إيَّاهُ) أىْ بسببِ عدمِ توفيقِ اللَّهِ تعالى له إذْ لم يشأْ له الإيمانَ ولا خَلَقَهُ فيه (وَءَامَنَ مَنْ ءَامَنَ بِفِعْلِهِ) الاختيارِىِّ مِن انقيادٍ بالظاهرِ (و)إذعانٍ بالباطنِ أىْ (إقرارِهِ) باللسان (وتصديقِهِ) بالجَنَانِ ۝ وفِى عطفِ التصديقِ القلبِىِّ على الإقرارِ اللسانِىِّ إشعارٌ بأنَّ الإقرارَ لا بُدَّ منه لصحةِ الإيمانِ وأنه رُكْنٌ منه على ما يأتِى تحقيقه إن شاء اللَّه تعالى، وكُلُّ ذٰلك إنما يحدُثُ مِمَّنْ حصلَ منه (بتوفيقِ اللَّهِ إيَّاهُ ونُصْرَتِهِ له) ۝ وليس قوله رَضِىَ اللَّهُ عنه [بفعله] مُشعِرًا بدخولِ الأعمالِ البدنيَّةِ الواجبةِ والمفروضةِ بحيثُ لا يكون مؤمنًا إلَّا بالإتيانِ بها أيضًا بلِ المُرادُ باختيارِه وإذعانِه مع الإقرار على ما تقدَّمَ بيانُهُ ۝

(أخرجَ ذُرِّيَّةَ ءَادَمَ) والذرِّيَّةُ نَسْلُ الرجلِ أىْ أخرجَ اللَّهُ تعالى

---

(١) قوله (بإتيانِه بالكفرِ بقلبه) هو كإنكارِ وحدانية اللَّه وإنكارِ صدقِ الرسولِ ﷺ وكاعتقادِ حقيَّةِ دينٍ غيرِ الإسلام. الفقير.

(٢) قوله (أو بلسانه) هو كسبِّ اللَّهِ تعالى وسبِّ النَّبِىِّ ﷺ وسبِّ دين الإسلام. الفقير.

(٣) قوله (أو بجوارحِهِ) هو كالسجودِ طائعًا لِصَنَمٍ والدَّوْسِ على المصحفِ أو رَمْيِهِ فِى القاذوراتِ. الفقير.

نَسْلَ سيدِنا ءَادَمَ (**مِن صُلْبِهِ**) على صُوَرِ الذَّرِّ أىْ حجمِ النملِ الصغيرِ بهيئةِ بَنِى ءَادَمَ وانتشرُوا إلى يمينِهِ ويسارِهِ (**فجعلهم عُقلاءَ**) مستأهِلِينَ الخطابَ (**فخاطبَهُمْ**) بلا إمهالٍ فقالَ ألستُ بِرَبِّكُمْ وفِيه إشارةٌ إلى أنَّ التكليفَ بالتوحيدِ لا يتأخَّرُ عَنِ الأهليةِ على وَفْقِ ما قال الإمامُ مِنْ تكليفِ البالغِ العاقلِ بالتوحيدِ ولو لم تبلُغْهُ الدَّعوةُ (**فأقرُّوا له بالرُّبُوبيَّةِ**) وقالوا بلى شَهِدْنَا فصَدَّقُوا وأَقَرُّوا ثم أنساهُمُ اللَّه تعالى ما حصلَ منهم ذٰلكَ اليومَ ابتلاءً بالإيمانِ بالغيبِ (**فهم يُولَدُونَ**) بعد ذلك (**على تلك الفِطرةِ**) الجِبِلِّيَّةِ التِى فُطِرَ الناسُ عليها أىْ على مُقْتَضَى ذٰلك العهدِ وبهٰذا فَسَّرَ بعضُهُمْ قوله تعالى﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[1] فقال إنها العهدُ المَأْخُوذُ مِن ءَادَمَ وذريتِهِ كما رُوِىَ عن أُبَىِّ بنِ كعبٍ وابن عباسٍ رَضِىَ اللَّهُ عنهم﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾[2] أىْ لا ينبغِى لأحدٍ أن يُبَدِّلَ ذٰلك (**فَمَنْ كَفَرَ بعدَ ذٰلكَ فَقَدْ بَدَّلَ**) الفِطْرَةَ أىْ مقتضَى العَهْدِ (**وغَيَّرَ**) إلى خلافِ ما كان شهدَ به (**ومَنْ ءَامَنَ وصَدَّقَ**) فلمْ يُبْطِنِ الكفرَ مع إظهارِهِ الإيمانَ (**فقد ثبتَ عليه**) أىْ على العهدِ (**ودامَ**) تأكيدٌ لِمَا قبلَهُ ۝

(**ولَمْ يُجْبِرْ**) أىِ اللَّهُ سبحانَهُ (**أحدًا مِنْ خَلْقِهِ على الكُفْرِ ولا على الإيمانِ**) أىْ بحيثُ لا يُمْكِنُ له مباشرةُ أسبابِ اختيارِ الكُفْرِ أوِ الإيمانِ لأنَّ ذلك ينافِى غرضَ التكليفِ وفيه ردٌّ على الجَبْرِيَّةِ القائلينَ بأنَّ العبدَ بمنزلةِ جمادٍ لا اختيارَ له فِى الكُفْرِ ولا فِى الإيمانِ وهم مكذِّبُونَ

---

(١) سورة الروم/ الآية (٣٠).

(٢) سورة الروم/ الآية (٣٠).

للآيةِ الآنفةِ الذِّكْرِ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1] فإنَّ فيها إثباتَ المشيئةِ للعبدِ ولٰكنْ تحت مشيئةِ اللَّهِ وهو الحقُّ وما يَعْلَمُهُ كلُّ إنسانٍ من نفسِهِ بالضرورة (**ولا خَلَقَهُ**) أىْ ولا خلقَ اللَّهُ الأحَدَ (**مؤمنًا ولا كافرًا**) بل خلقَهُ سليمًا مِن كلِّ مِن ذٰلكَ وهذا مَعْنَى قولِهِ (**ولكنْ خَلَقَهُمْ**) جمع الضمير نظرًا إلى أنَّ قولَهُ [أحدًا] فِي سياقِ النَّفْيِ يَعُمُّ (**أشخاصًا والإيمانُ والكفرُ فِعْلُ العِبادِ**) الاختيارِىُّ بناءً على أنَّ مباشرةَ أسبابِهِ باختيارِهِمْ أى خَلَقَهُمْ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ كَسْبِ الإيمان والكفر ⊙

قال الإمامُ المعظَّمُ رَضِىَ اللَّهُ عنه (**يَعْلَمُ اللَّهُ تعالى**) بعِلْمِهِ الأزلِىِّ (**مَنْ يَكفرُ فِى حالِ كُفْرِهِ كافرًا**) أىْ وأبغضَه كما فِى نسخةٍ (**وإذا**) وفِى نسخةٍ [فإذا] (**ءَامَنَ بعدَ ذٰلكَ عَلِمَهُ مؤمنًا فِى حالِ إيمانِهِ وأَحَبَّهُ مِنْ غيرِ أنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَصِفَتُهُ**) بتغيُّرِ أحوالِ عبيدِهِ على ما عرفتَ تحقيقَهُ فِيما قَبْلُ وأشار بقوله [وأحبَّهُ] وهو عطف على قوله [عَلِمَهُ] إلى أنَّ الإيمانَ بمحبَّةِ اللَّهِ دونَ الكفر وسيأتِى مزيدُ تفصيلٍ فيه إن شاء اللَّهُ ⊙

ثمَّ بعدَ أنْ حَكَمَ بكونِ الإيمانِ والكفرِ مِن أفعال العباد أراد أنْ يَعُمِّمَ ذلك الحكمَ فقال (**وجميعُ أفعالِ العِبَادِ**) مِن الإنسِ والجنِّ والمَلَكِ (**مِن الحركةِ والسُّكُونِ**) وخَصَّ الحركةَ والسكونَ بالذِّكْرِ لأنَّ أفعالَ العبادِ الاختياريةَ الظاهرةَ لا تخلو منهما فيقتسمانِها كُلَّهَا فلا يَخْرُجُ عنها نحوُ الصَّومِ والانتهاءِ عن المَنَاهِى، ومثلُها فِى الحكمِ

---

(١) سورة الإنسان/ الآية (٣٠) وسورة التكوير/ الآية (٢٩).

أعمالُ القلوبِ فكلُّ أعمالِ العقلاءِ الاختياريَّةِ (كسبُهُمْ على الحقيقةِ) لأنّا نعلم بالوجدانِ الضَّرُورِيِّ أنَّ للعبد قصدًا واختيارًا فِي بعضِ الأفعالِ وأنَّ ذلك القصدَ والاختيارَ لا يكفِي فِي وجودِ ذلك الفعلِ إذ قد لا يقعُ مع تحقُّقِ جميعِ أسبابه التِي منَ العبد وقد يقعُ من غيرِ تحقُّقِ الأسبابِ فعُلِمَ أنَّ الفِعْلَ حاصلٌ عَقِيبَ إرادةِ العبدِ وقصدِهِ الجازِمِ المُصمِّمِ بطريقِ جَرْيِ العادةِ واللَّهُ يخلقُهُ فِي العبدِ عَقِيبَ قَصْدِ العبدِ ويخلقُ فيه قدرةً تُسَمَّى الاستطاعةَ تقارنُ الفعلَ فيحصلُ بها من غيرِ أنْ يكونَ لهَا تأثيرٌ حقيقيٌّ فِي وجودِ الفعلِ وإنما تأثيرُ قصدِ العبدِ وقدرتِهِ هو فِي تسميةِ الفعلِ كَسْبًا له أيْ إذا وُجِدَ القصدُ منَ العبدِ كانَ العملُ عندئذٍ طاعةً أو معصيةً أو حسَنًا أو قبيحًا وإلَّا كانَ مجرَّدَ صفةٍ كحركةِ المُرْتَعِشِ وقرَّبُوا فهمَ هٰذا المُعَبَّر عنه بالكسبِ وتَوَجُّهِ العبدِ وقصدِهِ بما إذا أمرَ ملِكٌ عُلِمَ صِدْقُ وَعدِهِ بأنْ يُنادَى فِي مِلكِهِ أنَّ كُلَّ مَنْ حاذَى مَنْظَرَتَهُ يومَ كذا يُعطِيه ألفَ دينارٍ فَمَنْ حاذَى أخذَ ومَنْ لا فلا فلِلْآخِذِ تحصيلُ هٰذِهِ النِّسْبَةِ التِي هِيَ محاذاةُ المَنظرةِ وهِيَ أمرٌ نِسْبِيٌّ لا وجودَ له فِي الخارجِ والإعطاءُ لِلْمَلِكِ ليسَ إلَّا لٰكنَّهُ يتوقَّفُ على ذٰلك التحصيلِ لصِدْقِهِ وعادتِهِ اهـ قال الإمامُ المعظَّمُ فِي الوصيةِ [نُقِرُّ بأنَّ الاستطاعةَ[1] مع الفعلِ لا قبل الفعلِ ولا بعد الفعل لأنه لو كان قبل الفعلِ لكان العبدُ مستغنيًا عن اللَّه سبحانه وقت الفعل وهذا خلاف النصِّ لقولِهِ تعالى ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ

(١) قوله (الاستطاعة) يريد بها هنا القدرة الحادثة للعبد لا سلامة الأعضاء والآلاتِ والأسبابِ فإنَّ هذا يُطلقُ عليه أيضًا الاستطاعة وهِيَ قبلَ الفعلِ كالاستطاعة بالزاد والراحلة وأمنِ الطريقِ للحجِّ. الفقير .

﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾[1] ولو كانَ بعدَ الفِعْلِ لكانَ مِن المُحالِ حصولُ الفِعْلِ بلا استطاعةٍ ولا طاقةٍ] اهـ وقد قال سيدُنا الخَضِرُ خطابًا لِسَيِّدِنا موسَى فيما أخبر اللَّهُ تعالى عنهما ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[2] ولو كانتِ الاستطاعةُ قبلَ الفِعْلِ لمْ يَقُلْ ذٰلِكَ ۝ قالوا واستطاعةُ العبدِ عَرَضٌ لا يبقَى زمانَيْنِ فلا تكونُ إلَّا مع الفعلِ لا قبلَهُ ولا بعدَهُ ۝ ورَوَوْا عن الإمامِ المعظَّمِ وعن محمد بن الحسنِ أنهما قالا إنَّ الاستطاعةَ صالحةٌ للضِدَّيْنِ وإنَّ الاستطاعةَ التِي يُؤْمَنُ بهَا هِي الاستطاعةُ التِي يُكْفَرُ بهَا اهـ أيْ لٰكنْ إذا صُرِفَتْ إلى الإيمانِ مثلًا لا يُمكنُ أنْ تُصْرَفَ بعد ذٰلك لغيرِهِ لعدمِ بقائهَا واعتمدَهُ البياضِيُّ وغيرُهُ ۝

قال الإمامُ رحمه اللَّهُ (**واللَّهُ تعالى خالقُها**) أيْ مُبرِزُ الأفعالِ مِن العدمِ إلى الوجودِ على وفْقِ إرادتِهِ عزَّ وجلَّ وذلك بدلالةِ العقلِ والنقلِ فأمَّا العقلُ فلأنَّ فِعْلَ العبد مُمْكِنٌ فِي نفسِهِ وكلُّ مُمْكِنٍ مقدورُ اللَّهِ لأنَّ قدرتَهُ شاملةٌ للممكناتِ بأسرِها ولا شَيْءَ من مقدور اللَّه واقعٌ بقدرةِ العبدِ لامتناعِ اجتماعِ قدرتين مُؤَثِّرَتَيْنِ على مقدورٍ واحدٍ ولأنَّ العبدَ لو كانَ خالقًا لعملِهِ لكان عالِمًا بتفاصيلِهِ كما قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[3] والعبدُ لا يعلمُ ذلكَ بالمشاهدةِ وأمَّا النَّقْلُ فَكَقَوْلِهِ تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[4] أيْ خَلَقَكُمْ وخَلَقَ أعمالَكُمْ فإنَّ اللَّه ذَكَرَ قولَهُ هذا للإنكارِ على الكفارِ الذين يعبدون ما يَنْحِتُونَ

---

(١) سورة محمد/ الآية (٣٨).
(٢) سورة الكهف/ الآيات (٦٧ و٧٢ و٧٥).
(٣) سورة المُلك/ الآية (١٤).
(٤) سورة الصَّافَّات/ الآية (٩٦).

وليسَتْ مادَّةُ منحوتاتِهِمْ من خشبٍ أو غيرِه عملَهُم فلمْ يبقَ إلَّا فعلَهُم الذِى قامَ بهم، وبه احتجَّ الإمامُ على عَمْرِو بنِ عُبَيْدٍ كما نَقَلُوهُ ⊙ وليسَ خالقٌ سواه سبحانه لقولِهِ جلَّ وعزَّ ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[1] وقولِهِ ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾[2] وقولِهِ ﷺ إنَّ اللَّه خالقُ كلِّ صانعٍ وصَنْعَتِهِ اهـ رواه الحاكمُ وصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ووافقَه الذهبِىُّ ⊙ (وهِىَ) أىِ الأفعالُ (**كُلُّها بمشيئةِ اللَّهِ وعلمِهِ وقضائِهِ وقدرِهِ**) لِمَا مَرَّ ءَانِفًا ⊙ قال الإمامُ المعظَّمُ فِى الوصيَّة [نُقِرُّ بأنَّ العبدَ مع جميعِ أعمالِهِ وإقراره ومعرفته مخلوقٌ فلمَّا كان الفاعلُ مخلوقًا فأفعالُهُ أولَى أن تكونَ مخلوقةً] اهـ وقال فِى الفقهِ الأبسطِ [ولٰكِنْ كلُّهَا] أىِ المُحْدَثَاتُ [بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى خَيرُهَا وشرُّها حُلْوُها ومُرُّها وضَرُّها ونفعُها وَقَالَ اللَّه تَعَالَى ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[3] وَقَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[4] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[5] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ أَىْ بمشيئتِهِ ﴿ وَلِذَٰلِكَ

---

(١) سورة النحل/ الآية (١٧).
(٢) سورة الرعد/ الآية (١٦).
(٣) سورة يونس/ الآية (٩٩).
(٤) سورة الأنعام/ الآية (١١١).
(٥) سورة يونس/ الآية (١٠٠).

خَلَقَهُمْ ﴾[1] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾[2] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] أَيْ بِقَدَرِ اللّهِ سُبْحَانَهُ] اهـ ولظهور الحقِّ فِي دلالةِ هٰذه الآياتِ يكادُ عامَّةُ المعتزلةِ يعترفون بالحقِّ ويجرِى على ألسنتِهم أنَّ ما لم يشإِ اللَّهُ لا يكونُ ولهم فِي تأويلِ هٰذه الآياتِ وأمثالِهَا تأويلاتٌ فاسدةٌ وتعسُّفاتٌ باردةٌ يتعجَّبُ منها الناظرُ ويتحقَّقُ بأنهم محجوبون وعمدتُهم القصوَى فِي الجوابِ عن أكثرِ الآياتِ حملُ المشيئةِ على مشيئةِ القسرِ والإلجاءِ وحين سُئِلُوا عن معناها تحيَّروا فقال العلَّافُ [معناها خلقُ الإيمانِ والهدايةِ فيهم بلا اختيارٍ منهم] ورُدَّ بأنَّ المُؤمنَ على أصولِ المعتزلةِ حينئذٍ يكون هو اللَّهَ لا العبدَ على ما زعموا مِن إلزامنا لَمَّا قُلْنا بأنَّ الخالِقَ هو اللَّهُ تعالى مع قُدرتنا واختيارنا وكسبنا فكيف بدون ذلك، فقال الجُبَّائيُّ [معناها خلقُ العِلمِ الضرورِيِّ بصحَّةِ الإيمانِ وإقامةُ الدلائل المثبِتَةِ لذلك العلم الضروريِّ] ورُدَّ بأنَّ هذا لا يكونُ إيمانًا والكلامُ إنما هو فيه على أنَّ فِي بعضِ هٰذه الآياتِ دلالةً على أنهم لو رَأَوْا كلَّ ءَايةٍ ودليلٍ لا يُؤمنون ألبتَّة، فقال ابنُهُ أبو هاشمٍ [معناها أن يخلق لهم العلمَ بأنهم لو لم يُؤمِنُوا لَعُذِّبُوا عذابًا شديدًا] ورُدَّ بأنَّ كثيرًا مِن الكفار كانوا يعلمون ذلك ولا يُؤمنون، على أنَّ قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ

---

(١) سورة هود/ الآيتان (١١٨ و١١٩).

(٢) سورة النحل/ الآية (٣٦).

(٣) سورة التكوير/ الآية (٢٩).

﴿ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[1] يشهَدُ بفسادِ تأويلاتِهم لدلالته على أنه لم يَهْدِ الكُلَّ لِسَبْقِ الحُكْمِ بِمَلْءِ جهنَّمَ ولا خفاءَ فِي أنَّ الإيمانَ والهِدايةَ بطريقِ الجبرِ لا يُخرِجُهُمْ عنِ استحقاقِ جهنَّمَ عندهم، فالحقُّ ما قالَهُ الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه فِيما رواه الحارثِيُّ والكَرْدرِيُّ فِي المناقبِ وابنُ صاعدٍ وغيرُهُم [والذِى نقولُ] أىْ ونعتقدُ [قولًا متوسِّطًا بين القولينِ] أىْ قَوْلَىِ الجَبْرِيةِ والقدرِيَّةِ [كما قال محمد] الباقرُ [بنُ عَلِيٍّ] زين العابدينَ بن الحسينِ الشهيدِ بن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنهم [لا جبرٌ] للعبادِ فيما يصدُرُ منهم مِن أفعالٍ اختياريَّةٍ كما قال الجبريَّةُ [ولا تفويضٌ] إليهم فيها وإيجادٌ لها مِن العدمِ كما قال القدريةُ فإنَّ صحةَ صدورِ الفعلِ من العبدِ غيرُ القصدِ إذْ ربما يصحُّ صدورُ فعلٍ لا يقصدُهُ وربما يقصِدُ ما لا يصدر أو لا يصحُّ صدورُهُ عنه فصحَّةُ الصدورِ واللاصدورِ منه هِيَ المُسَمَّاةُ بالقدرةِ وهِيَ لا تكفِى فِي الصُّدورِ إلَّا بعد أن يرجحَ أحدُ الجانبين على الآخَرِ والترجيحُ هو بالوصفِ المُسَمَّى بالقَصْدِ والإرادةِ وكلُّ فعلٍ يصدُرُ عنه بسبب حصولِ قدرتِهِ وإرادتِهِ فهو باختيارِهِ وكلُّ ما لا يكونُ كذٰلك فهو ليس باختيارِهِ ثمَّ حصولُ قُدرتِهِ أىْ وقَصْدِهِ كما فِي التوضيحِ وأقرَّهُ فِي الإشاراتِ لا بُدَّ وأن يستندَ إلى ما لا يكون بقدرتِهِ دفعًا للتسلسلِ وحصولُ مقدورِهِ أيضًا لا بدَّ وأن يَستند إلى ما لا يكون منه كما يدلُّ عليه تَخَلُّفُهُ عنه أحيانًا بعد حصول قدرتِهِ وإرادتِهِ وسلامةِ أسبابِهِ وءَالاتِهِ ولِشُمولِ قدرَةِ واجِبِ الوجودِ لجميعِ الممكناتِ التِى منها

---

(١) سورة السجدة/ الآية (١٣).

فعلُ العبدِ فالحقُّ ما قالَه أهلُ بيتِ النُّبُوَّةِ كما رواهُ الإمامُ المُعَظَّمُ عن شيخِهِ الباقر رَضِيَ اللَّه عنهما وكما رواه الإمامُ الشافعِيُّ وابن عساكرَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنه أنه سُئِلَ عن القدر فقال للسائلِ سِرُّ اللَّه فلا تتكلَّف فلمَّا ألحَّ عليه قال أمَّا إذْ أبَيْتَ فإنه أمرٌ بين أمرينِ لا جَبْرٌ ولا تفويضٌ اهـ قلتُ وهٰذا كلُّهُ لا بُدَّ معه مِنَ التَّسليمِ للَّهِ تعالى وتركِ الاعتراضِ عليه سبحانه فإنَّ حقيقةَ القدرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ كما قال الطحاويُّ رحمه اللَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ ملَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذريعَةُ الخِذْلَانِ وسُلَّمُ الحِرْمَانِ وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نظرًا وفكْرًا ووسوسةً فإنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ كَمَا قال اللَّه تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[1] اهـ واللهُ أعلمُ ۝

وَلَـمَّا بَيَّنَ أفعالَ العبادِ مُطْلَقًا فَصَّلَ حالَ بعضِ الأفعالِ المُخْتَصَّةِ بالمكلفينَ فقال (**والطاعاتُ**) التِي يُقْصَدُ بها تعظيمُ ذِي العُلَا ومخالفةُ الهَوَى (**كُلُّها مَا كانتْ**) أيْ مهما كانتْ (**واجبةٌ**) أيْ ثابتةٌ (**بأمرِ اللَّهِ تعالى**) أيْ وأمرِ رسولِهِ لأنه صلى اللَّه عليه وسلم لا يأمُرُ مِن عند نفسِهِ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[2] فلا تثبُتُ الأحكامُ الشرعيَّةُ أيْ لا يَثبتُ حكمٌ لأمرٍ أنَّهُ طاعةٌ أو ممنوعٌ أو مباحٌ إلَّا بدليلٍ من شرعِ اللَّهِ تعالى ولا يستقِلُّ العقلُ بشَيْءٍ من ذلك ۝ (و)الطاعاتُ واقعةٌ (**بمحبَّتِه**)

---

(١) سورة الأنبياء/ الآية (٢٣).

(٢) سورة النجم / الآية (٣).

أىْ بمحبةِ اللَّهِ تعالى والمحبَّةُ منَ المخلوقِ مَيْلُ القلبِ منَ الحَبِّ أىِ الزرع استُعِيرَ لِحَبَّة القلب أىْ سُوَيدائِه ثم اشتُقَّ منه الحُبُّ لأنه أصابها وأمَّا محبَّةُ الله للطاعات فهِىَ إرادةُ إكرامِ العبد بها واستعمالِهِ فيها والإثابةِ على ذلك (ورضاهُ) أىْ إذنِه وتركِ الاعتراضِ عليها فإنَّ الرِّضا عند الماتريديَّة هو تركُ الاعتراضِ على الشَّىْءِ لا إرادةُ وقوعِه والمحبةُ استحمادُه أىْ طلبُ الحَمدِ فليس المحبةُ والرِّضا مترادفَيْنِ (وعلمِهِ ومشيئتِهِ وقضائِهِ) أىْ تخليقِه (وتقديرِهِ) أىْ بمقدارٍ قدَّرَهُ (و)أما (المَعَاصِى) فهِىَ (كُلُّها) صغيرُها وكبيرُها (واقعةٌ بعلمِهِ وقضائِهِ) أىْ خَلْقِهِ كما تقدَّمَ (وتقديرِهِ) أىْ بمقدارٍ قدَّرَهُ كما تقدَّمَ (ومشيئتِهِ) أىْ إرادتِهِ (لا بمحبَّتِهِ ولا برضاهُ) لِمَا عَرَفْتَ مِن مَعْنَى المَحَبَّةِ والرِّضَا ولقولِهِ تعالى ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[1] (ولا بأمرِهِ) لأنَّ اللَّهَ تعالى لا يأمرُ بالفحشاءِ والمُنكرِ كما قالَ ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[2] وقالَ ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ ﴿٩٠﴾﴾[3] وأمَّا قولُهُ تعالى ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾[4] فليسَ معناهُ أَمَرْنَا مُنَعَّمِيهَا بالفِسْقِ فَفَسَقُوا بلْ معناهُ كثَّرْنا مُتْرَفيها أو مَكَّنَّاهم أو أمرناهُمْ بالطاعةِ فَجَاءُوا بالفِسْقِ بدلَهَا ⊙

(والأنبياءُ) جميعُهُم (عليهم السلام مُنَزَّهُونَ) إجماعًا (عَن الصَّغَائِرِ) التِى فيها خِسَّةٌ تُلْحِقُ صاحِبَها بالأراذلِ كسرقةِ لقمةٍ

---

(١) سورة القصص/ الآية (٦٨) وسورة الزمر/ الآية (٧).
(٢) سورة الأعراف/ الآية (٢٨).
(٣) سورة النحل/ الآية (٩٠).
(٤) سورة الإسراء/ الآية (١٦).

والتطفيفِ بحبَّةٍ قبلَ النُّبُوَّةِ وبَعْدَها وأمَّا التِى لا خِسَّةَ فيها فقال بعضُ أكابرِ الحنفيةِ إنها جائزةٌ منهم قبل النبوَّةِ مُمْتَنِعَةٌ بعدها اهـ وقال محمود بن أحمد القُونوىُّ فِى شرحِه على الطحاويةِ إنه يجوزُ منهمُ الذَّنبُ قبل الوَحْىِ نادرًا عند عامَّةِ أصحابنا ثم يتغيَّرُ حالُهُم إلى الصلاح والسَّداد بحيثُ يُعتمَدُ على قولِهِمْ ثم يُبعَثُون لأنَّ قبل الوَحْىِ لا يجبُ على الخلقِ قَبُولُ قولِهِم فلا تُشترَطُ العصمةُ ويدلُّ على صحةِ هٰذا القولِ قصةُ ءَادَمَ عليه السلامُ اهـ والنِّسيانُ الذِى ذكرَه اللَّهُ أنه حصل منه لم يكن نسيانَ السَّهْو بل قال الحسنُ البصرِىُّ وعامةُ أهل التأويلِ إنه بمعنَى تَرْكِ حفظِ الأمرِ قالوا لأنه عُوتِبَ عليه وعُوقِبَ به ولا يُعاتَب المَرْءُ على ما هو حقيقةُ السَّهْوِ والنِّسْيان فدلَّ أنه على التَّرْك وليس على النسيان والسَّهْو اهـ نقله عنهم الإمامُ أبو منصورٍ فِى التأويلاتِ ۝ ولا بُدَّ مِنْ إثباتِ اسمِ المَعصيةِ لِمَا حَصَلَ من بعضِ الأنبياءِ كآدمَ عليهم الصلاةُ والسلامُ موافقةً لظواهرِ النصوصِ ۝ قال ابنُ نُجَيْمٍ الحنفِىُّ فِى الأشباهِ والنظائرِ ولو قالَ لم يَعْصُوا حالَ النُّبُوَّةِ وقبلَهَا كفرَ لأنَّهُ ردَّ النُّصُوصَ اهـ

وظاهرُ عبارةِ الإمامِ أبِى حنيفةَ تُشِيرُ إلى امتناعِ الصغيرةِ منهم بعدَ النُّبُوَّةِ مُطلقًا وإليه يشيرُ صنيعُ الإمامِ أبِى منصورٍ الماتريدِىِّ ونَصَرَهُ مِن الأشاعرةِ الإمامُ أبو منصورٍ البغدادىُّ كما فِى الفرق بين الفرق وابنُ السُّبكِىِّ وغيرُهُما ۝ وقال الجمهورُ كما نقلَهُ القاضِى عياضٌ وابنُ الحاجبِ والنووىُّ وأبو المظفَّر الأسفراينِىُّ وأبو الثناء الأصفهانِىُّ والسَّعدُ التفتازانِىُّ إنَّها أىِ المعصيةَ الصغيرةَ التِى لا خسَّةَ فيها جائزةٌ عليهم أىْ نادرًا لٰكِنَّهُمْ يَتوبون منها قبلَ أنْ يَقْتَدِىَ

بهم فيها أحدٌ اهـ قال إسمٰعيلُ بن إبرٰهيم الشَّيْبَانِيُّ الحنفِيُّ فِي شرح الطحاوية ولا يَخْفَى عليكَ أنَّ كونَهُمْ مِن المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ لا يُنَافِي صدورَ الذَّنْبِ عنهم سِيَّما مع التوبةِ اهـ

(و)هم عليهِمُ السلامُ معصومونَ عنِ (الكبائرِ و)عَنِ (الكفرِ) قبلَ النُّبُوَّةِ على الصحيحِ الذِى لا يجوزُ غيرُه وبعدَهَا بالإجماعِ خلافًا للحشْوِيَّةِ وللأزارقة مِن الخوارج ⊙ وقدْ بَيَّنَ الإمامُ أبو منصورٍ فِي التأويلاتِ أنَّ معنَى قولِ إبراهيمَ عليه السلامُ عنِ الكوكبِ والقمرِ والشمسِ ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[1] ليسَ إثباتَ الربوبيةِ للكوكبِ والقمرِ والشمسِ ولا الشكَّ فِي أُلوهيةِ اللَّهِ تعالى وإنما يحتملُ ذٰلكَ أوجهًا يأتِى بيانُ بعضِها إنْ شاء الله قريبًا ثمَّ قال قد بَيَّنَّا الدليلَ على أنَّهُ أىْ إبراهيمَ عليه السلامُ لَمْ يكنْ كافرًا فِي ذلك الوقت مع ما قَدْ ثبتَ من عصمةِ الرُّسُل عن الكبائر فكيف يُبْلَوْنَ بالكُفْرِ واللَّهُ يقولُ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[2] وكلُّ متمكِّنٍ فيه الكفرُ شريكُ أمثالِهِ فلا وَجْهَ لتخصيصِ الأهلِ اهـ أىْ لو جازَ على الأنبياءِ الكفرُ قبلَ النبوةِ أو بعدَها لَمَا كانَ لَهُمْ على أمثالِهِمْ مزيَّةُ استحقاقِ جَعْلِ الرسالةِ فيهِم ⊙

وكذا هم معصومون عن الكذبِ فِي التبليغِ وفِي غيرِهِ وعنْ سَبْقِ اللسانِ (و)عن (القَبَائِحِ) مِمَّا لا يَلِيقُ بمنصبهم ويحطُّ بين الناسِ من قدرِهِمْ ويُنَفِّرُ عن سماعِ الحقِّ وقَبُولِهِ منهم كبلادةِ الذِّهنِ والجُبْنِ

---

(١) سورة الأنعام/ (٧٦ و٧٧ و٧٨).
(٢) سورة الأنعام/ الآية (١٢٤).

والاتِّصافِ بالأمراضِ المُنَفِّرةِ كخروجِ الدُّودِ منهم ⊙

(وقد كَانَتْ) ثَبَتَتْ (مِنْهُمْ زَلَّاتٌ وخَطَايا) وفِى نسخةٍ [وخطيئاتٌ] أىْ نادرًا مِمَّا لا يَلتحقُ بأفعالِ الخِسَّةِ وخوارمِ المُروءةِ وموجِباتِ الدَّناءة ⊙ قال الشيبانِىُّ هما أىِ الزلاتُ والخطايا متفاوتانِ مَعْنًى فإنَّ الزَّلَّةَ فعلٌ مِنَ الصغائر يُفعل من غير قصدٍ إلى عَيْنِها ولكن يُوجَدُ القصدُ إلى أصلِ الفعلِ لأنَّها مأخوذةٌ من قولِهِم زلَّ الرَّجُل فِى الطِّينِ إذا لم يُوجد القصدُ إلى الوقوعِ ولا إلى الثبات بعد الوقوع ولكن وُجِدَ القصد إلى المَشْىِ فِى الطريقِ والخطايا الذُّنُوبُ اهـ قالَ فِى القاموسِ وشرحِهِ الخَطِيئَة الذَّنبُ ومثلُها الخِطْءُ بكسر الخاء وجَمْعُها خطايا اهـ وقال فخرُ الإسلامِ البَزدوِىُّ فِى بَابِ أَفْعَالِ النَّبِىِّ ﷺ من أصولِهِ المشهورة [وهِىَ أربعةُ أقسامٍ مباحٌ ومُستحَبٌّ وواجبٌ وفرضٌ وفيها قسمٌ ءَاخَرُ وهو الزَّلَّةُ لكن ليس مِن هذا البابِ فِى شَىْءٍ لأنَّه لا يصلُح للاقتداءِ ولا يخلو عن بيانٍ مقرونٍ به مِن جهةِ الفاعلِ أو مِنَ اللهِ تبارك وتعالى كما قال جلَّ وعزَّ ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾[1] وقال جلَّ وعزَّ حكايةً عن مُوسَى مِن قتلِ القِبطِىِّ ﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[2] والزَّلَّة اسمٌ لفعلٍ غيرِ مقصودٍ فِى عينِه لكنه اتَّصَل الفاعلُ به عن فعلٍ مباحٍ قصَدَه فزَلَّ بشُغْلِهِ عنه إلى ما هو حرامٌ ولمْ يقصِدْهُ أصلًا بخلافِ المعصيةِ فإنها اسمٌ لفعلٍ حرامٍ مقصودٍ بعينِه] اهـ قال شارحُهُ العلاءُ البُخارِىُّ وإنْ كان قد أطلقَ الشَّرْعُ

---

(١) سورة طه/ الآية (١٢١).

(٢) سورة القصص/ الآية (١٥).

ذلك على الزَّلَّةِ مجازًا اهـ قلتُ يُريدُ كما فِي قولِهِ تعالى ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾[1] اهـ والله أعلم ⊙ وقال البياضِيُّ المذهبُ منعُ الصغائرِ بعد البعثةِ عمدًا لا سَهْوًا لٰكِنْ لا يُصِرُّونَ ولا يُقَرُّونَ اهـ وربَّما حَمَلَ بعضُ الشُّرَّاحِ كلامَ الإمامِ المُعَظَّمِ وغيرِهِ على أنَّ هٰذِهِ الزَّلَّاتِ تركٌ للمقامِ الأعلى إلى الأدنَى ولذلك سُمِّيَتْ معاصِيَ وذنوبًا مِنْ بابِ قولِهِمْ حسناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقَرَّبينَ وقد نظَّرَ الإمامُ أبو منصورٍ البغداديُّ فِي هذا الرَّأْيِ فقالَ فِي أصولِ الدِّينِ قَالَ بعضُ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة بِأَنَّ الزَّلَلَ لَا يكونُ مِن الأَنْبِيَاء إِلَّا بتركِ الأَفْضَل وَهَذَا القَوْل وَإِن كَانَ حسنًا من حَيْثُ الصُّورَة لكنه غيرُ سديدٍ مِنْ وَجْهٍ ءَاخَرَ لِأَنَّ الأَفْضَل يَقْتَضِي فَاضلًا فِي مُقَابلَته فَيَقْتَضِي أَنْ يكونَ أكلُ الشَّجَرَة مِنْ ءَادَمَ عَلَيْهِ السَّلَام فَاضِلًا مَعَ كَونه مَنْهِيًّا عَنهُ مَع قَوْله تَعَالَى ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ اهـ ووافقَهُ فِي ردِّهِ البياضِيُّ وغيرُهُ وقال فِي الإشاراتِ إنه لا يجرِي فِي جميعِ موارِدِهِ اهـ والله أعلم ⊙

ومِنَ المذكورِ ءَانِفًا يُعْلَمُ أنَّ ما فِي القرءَانِ الكريمِ إخبارًا عن قولِ سيدِنا إبراهيمَ عليه السلامُ ﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾ ليسَ معناهُ إثباتَ الرُّبوبيةِ للنجمِ وللقمر وللشمس إنَّمَا هو استفهامٌ إنكاريٌّ معناهُ أهٰذا الذِى تزعُمُونَ أنه رَبِّى هذا لا يستحقُّ الألوهية، ويُعلَمُ منهُ أنَّ قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾[2] ليس معناه أنَّ سيدنا يُوسُفَ هَمَّ بالزِّنا بامرأةِ العزيز بلْ أنه كان

---

(١) سورة طه/ الآية (١٢١).

(٢) سورة يوسف/ الآية (٢٤).

لِيَهِمَّ بها لولا أن عَصَمَهُ اللَّهُ تعالى، ويُعْلَمُ أنَّ سيدَنا داودَ عليه السلامُ لم يُفْتَنْ بامرأةِ قائدِ جيشِهِ فيُرسِلْ زوجَها إلى المعركةِ لِيُقْتَلَ وأنَّ النعاجَ المذكورةَ فِي قولِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1] هِيَ نِعاجٌ حقيقيةٌ كما قال السُّبْكِيُّ وليستْ كناياتٍ عن النساء ۞ قلتُ وعلى ما يُوافِقُ عِصْمَةَ الأنبياءِ تُفَسَّرُ وتُحملُ الآياتُ والأحاديثُ الثابتةُ التِي توهِمُ نسبةَ ما لا يليقُ إلى رُسُلِ اللَّهِ تعالى بَلْ ذَهَبَ الحنفيةُ إلى أنَّ ما كان مِنْ مِثْلِ هذهِ الأحاديثِ مَرْوِيًّا بطريقِ الآحادِ لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُحْكَمُ بوقوعِهِ ولا يُشتَغَلُ بتأويلِهِ لأنَّ مسائلَ العقائدِ لا تثبتُ إلا بالمشهورِ أو المتواتر لا بِما دُونَ ذٰلك اهـ واللَّهُ أعلمُ ۞

ولَمَّا ثَبَتَتْ عِصْمَةُ الأنبياءِ عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ على وجهٍ عامٍّ أفرَدَ بالذِّكْرِ عصمةَ نبيّنا محمدٍ ﷺ تنويهًا بشأنِه ورفعًا لِمَكانه فقال (و)القُرَشِيُّ الهاشِمِيُّ (**محمدٌ** ﷺ) ابنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ ابنِ هاشمِ بنِ عبدِ مَنافِ بنِ قُصَيِّ بنِ كِلابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كعبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غالبِ بنِ فِهرِ بنِ مالكِ بنِ النَّضرِ بنِ كِنانةَ بنِ خُزَيْمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إلْياسَ بنِ مُضَر بنِ نزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عدنانَ (**حبيبُهُ**) أيْ حبيبُ اللَّهِ لقوله تعالى ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[2] فإنَّه إذا كان متابعوه عليه السلام محبوبين للَّهِ تعالى فكونُ نَفْسِهِ كذلك بالأولى وفِي حديثِ الترمذِيِّ وغيرِهِ أنا حبيبُ اللَّهِ ولا فخر

---

(١) سورة ص/ الآية (٢٣).

(٢) سورة ءال عمران/ الآية (٣١).

اهـ (**وعبدُهُ**) لقوله تعالى ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[1] وفي تسميتِهِ عليه السلام بعبدِهِ مِنَ التشريفِ وإثباتِ زيادة الاختصاص به تعالى ما ليس فِي تسميةِ إبرٰهيمَ عليه السلام بالخليل صلواتُ اللَّهِ تعالى وسلامُه عليه فإنَّ كلَّ البشرِ عبيدٌ للَّهِ بمَنْ فيهم الأنبياء فتخصيصُهُ بالذكرِ دالٌّ على رِفعتِهِ عليهم جميعًا (**ورسولُهُ**) لقوله تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[2] وهِيَ عامَّةٌ للعربِ والعجمِ وللبشرِ والجنِّ جميعًا (**ونبيُّهُ**) لقوله تعالى ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[3] وأما المباحث المتعلقة بالرسول والنبيِّ فقد أسلفناها فِي صدرِ الكتابِ ⊙ وفِي عبارةِ الإمامِ إشارةٌ إلى اتِّصافِهِ صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرسالةِ بعد وفاتِهِ أيضًا وهو كذٰلك بل هو إجماعٌ عند أهلِ السُّنَّةِ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيٌّ فِي قبرِهِ لا تأكُلُ الأرضُ جسَدَهُ كما ثَبَتَ فِي الأحاديثِ العديدةِ، وما رُوِيَ عن الأشعرِيِّ رحمه الله تعالى مِن أنَّ رسالتَه انقطعَتْ بالموتِ فهو كذبٌ عليه كما بَيَّنَهُ القُشيرِيُّ وغيرُهُ اهـ (**وصفيُّهُ**) أيْ مُخْتارُه لقوله عليه السلام إنَّ اللَّه اصطفَى كِنانة من ولَدِ إسماعيلَ واصطفَى قريشًا من كِنانة واصطفَى مِن قريش بنِي هاشم واصطفانِي من بنِي هاشم اهـ (**ولم يَعبدِ الصنمَ**) فِي الجاهلية (**ولم يُشْرِكْ باللَّه طرفةَ عينٍ**) وأما قوله تعالى ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[4] فواردٌ على سبيل الفرض والتقدير

---

(١) سورة الإسراء/ الآية (١).
(٢) سورة الفتح/ الآية (٢٩).
(٣) سورة الأحزاب/ الآية (٦).
(٤) سورة الزمر/ الآية (٦٥).

تعريضًا لِمَن صدر عنهُمُ الإشراك بأنْ قد حبطت أعمالهم فلا دلالة على وقوع الشِّرك (ولم يرتكبْ) عليه الصلاةُ والسلامُ فيما ذهب إليه الإمامُ (صغيرةً قطُّ ولا كبيرةً قَطُّ) وأمَّا قولُهُ تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾[1] فمعنَى ﴿ تَمَنَّىٰٓ ﴾ فيه تَلَا وقَرَأَ والتَّمَنِّي القراءةُ والتلاوةُ كما قاله كثيرون منهم مجاهدٌ رحمه الله فالمعنَى كما قال شيخنا الهررىُّ رحمه اللَّهُ وما أرسلنا مِنْ قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ إلا إذا تلا كتاب الله وقرأ أو حدَّثَ وتكلَّمَ ترصَّدَ الشيطانُ بعضَ سَكَتَاتِ النَّبِيِّ لِيُلْقِيَ فِي أسماعِ الحاضرينَ كلامًا يُوهِمُهُمْ أنه مِنَ الكِتابِ الذِى تلاه النَّبِيُّ وقرأه أو مِن حديثِه الذِى حدَّث بِهِ وتكلَّم ﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ أىْ يُذْهِبُهُ ويُبْطِلُهُ بِنَفْيِ نبيِّهِ له كما حصلَ مع النَّبِيِّ ﷺ أنَّه فِي بعضِ سَكَتاتِه قرأ الشيطانُ جملتينِ ألقاهُمَا على الحضورِ [تلكَ الغرانيقُ العُلَا وإنَّ شفاعتهنَّ لَتُرْتَجَى] فأعلمَ جبريلُ عليه السلامُ سيدَنا محمدًا ﷺ بما حصَلَ ليفصِلَ بين ما أوحاه اللَّهُ وما ألقَى الشيطانُ، ولا يجوزُ تأويلُ الآيةِ بأنَّ الشيطانَ يقولُ ما أرادَ على لسانِ النَّبِيِّ ولا بأنَّ النَّبِيَّ يسهُو أو يغفُلُ فيردِّدُ خلف الشيطانِ ما يُلقيه عليه فإنه منافٍ للعصمةِ اهـ قال أبو القاسم القشيرِىُّ رحمه اللَّهُ الشياطينُ يتعرَّضُونَ للأنبياء عليهم السلام ولكن لا سلطانَ ولا تأثيرَ فِي أحوالهم منهم ونبيُّنَا ﷺ أفضلُ الجماعة وإنما كان مِنَ الشيطان تخييلٌ وتَسويلٌ

---

(١) سورة الحج/ الآية (٥٢).

منَ التضليلِ وكان لِنَبِيِّنَا ﷺ سَكَتَاتٌ فِي خلال قراءة القرءَانِ عند انقضاء الآياتِ فيتلفَّظُ الشيطان ببعض الألفاظ فَمَنْ لم يكن له تحصيلٌ تَوَهَّمَ أنه كان مِن ألفاظ الرسول عليه الصلاة والسلام وصار فتنةً لقومٍ أما الذين أيَّدَهم بقوة العصمة وأدركَتْهُمُ العناية فقد استبصَروا ولم يضرَّهُمْ ذلك اهـ وقال الماتريديُّ إنَّ الشيطانَ يُلْقِي فِي قلوبِ الكفارِ ما يجادلون به رسولَ اللَّهِ ويحاجُّونه فَيُشَبِّهُونَ بذلك على الأتباع لِيَتْبَعُوهُمْ فَيُبْطِلُ اللَّهُ كلامَهم الذِي وَسْوَسَ به الشيطانُ اهـ وقد أشار الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه إلى مثلِ ذٰلك بقولِهِ فِي كتاب العالِمِ والمتعلِّمِ [لم يأمرْ بِشَيْءٍ مِمَّا نَهَى اللَّهُ عنه ولا وصَفَ أمرًا وَصَفَ اللَّهُ ذٰلكَ الأمرَ بغيرِ ما وَصَفَ به النَّبِيُّ ﷺ وكان موافقًا للَّهِ فِي جميعِ الأمورِ لم يَبْتَدِعْ ولم يَتَقَوَّلْ على اللَّهِ غيرَ ما قال وما كان مِن المُتَكَلِّفينَ ولذٰلك قال الله تعالى ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1] لأنه جعل الرسولَ ﷺ قائدًا لجميعِ خلقِهِ مِن الجِنِّ والإنسِ] أيْ مُسْتَحِقًّا لقيادتِهِمْ [وأمينًا على فرائضِهِ وسُنَنِهِ] اهـ ومنه يُعْلَمُ سُقوطُ القولِ المَرْذُولِ بجوازِ الخطإِ فِي اجتهادِ النَّبِيِّ ﷺ فإنه يَقتَضِي أنْ يَحكُمَ النَّبِيُّ بغيرِ حكمِ اللَّهِ تعالى ويُخبِرَ عن الشريعةِ بخلافِ ما هِيَ وهو باطلٌ بنصِّ الآيةِ الآنِفةِ الذِّكْرِ فإنها تنُصُّ على أنَّ طاعةَ الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ طاعةٌ للَّهِ تعالى وعلى ما ذهبَ إليه مَنْ جَوَّزَ الخطأَ فِي الاجتهادِ يكونُ ما أمرَ اللَّهُ تعالى بفعلِه واتباعِه خطأً وهذا فِي غايةِ السُّقوطِ لا يقولُ به مطلَقُ مسلِمٍ فضلًا عن عالِمٍ ولا ينفَعُ فِي الدَّفْعِ

---

(١) سورة النساء/ الآية (٨٠).

قولُهُمْ إنه لا يُقَرُّ على ذٰلك فإنَّ ما نصَّ الربُّ على وجوبِ الأخذِ به فِي نحوِ قولِهِ تعالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1] لا يكونُ مُخالِفًا لِشَرعِهِ بحالٍ ولا يكونُ خَطَأً مهما تخَيَّلَ المُتخَيِّلُونَ ۞ وما احتَجَّ به الذاهبونَ إلى هٰذا القولِ الساقطِ منَ الأحاديثِ الصحيحةِ كلُّهُ فِي الأمورِ الدُّنيويةِ وتدبيراتِ الحروبِ وأحكامِ القضاءِ الموافقةِ للظاهرِ ونحوِ ذٰلك كما فِي مكانِ النزولِ وتغويرِ القُلُبِ قبل وقعةِ بدرٍ وفِي قصةِ تأبيرِ النخلِ لا فِي الأحكامِ الشرعيةِ من تحليلٍ وتحريمٍ واستحبابٍ وغيرِ ذٰلك بل أكادُ أقطعُ بأنَّ بعضَ مَنْ نُسِبَ إليه هٰذا الكلامُ لم يُرِدْ منه أصلًا ما فهمَهُ بعضُ مَنْ يُقَلِّدُ بلا تحقيقٍ بل أظنُّ أنه أرادَ أنَّ النَّبِيَّ قد يَنْظُرُ فِي شَيْءٍ فيتردَّدُ فِي نفسِهِ أو على لسانِهِ حكمٌ لا يجزمُ به ولا يقطَعُ ثم قَبْلَ القَطْعِ يأتيه الوَحْيُ على خلافِ ما تردَّدَ عنده فهذا ما أرادَهُ وعَبَّرَ عنه بالخطإِ فِي الاجتهادِ وإلَّا فكيفَ يستجيزُ مسلمٌ أنْ يقولَ إنَّ النَّبِيَّ إذا حكمَ بحكمٍ فإنه يكونُ حكمَ اللَّهِ بنصِّ القرءانِ والحديثِ فيجبُ الأخذُ به وعلى المُؤمنين طاعتُهُ فيه ومع هٰذا يكونُ حرامًا أو مكروهًا فِي الحقيقةِ بل هٰذا لا يقولُهُ مطلَقُ عاقِلٍ والاستشهادُ هنا بأخذِ العامِّيِّ بقولِ المُجْتَهِدِ فاسدٌ بمرَّةٍ فإنَّه لم يَرِدْ فِي الشرعِ نصوصٌ قاطعةٌ بعصمةِ المُجْتَهِدِ بخلافِ الأنبياءِ واللَّه أعلم ۞

(**وأفضلُ الناس**) منَ الأمةِ المحمديَّةِ (**بعد رسول الله**) ﷺ القرشِيُّ التَّيْمِيُّ (**أبو بكر الصِّديق**) عبدُ اللَّه بن عثمانَ أبِي قُحافةَ بن

---

(١) سورة الحشر/ الآية (٧).

عامر بن سعد بن تيم بن مُرَّة بن كعب بن لُؤَيِّ بن غالبِ بنِ فهرٍ رضِيَ اللَّه عنه المُلَقَّبُ بالصِّدِّيقِ لِمُبالغَتِهِ فِي تصديقِ النبِيِّ صلى اللَّه عليه وسلم من غير تلعثمٍ ولا تردُّدٍ ⊙ وُلِدَ بمكة بعد الفيل بسنتين وأربعةِ أشهر إلا أيّامًا وتَوَلَّى الخلافة يوم الثّلاثاء لثلاثَ عشرةَ خلَتْ من ربيع الأول ومات بالمدينة ليلة الثلاثاء لثمانٍ بَقِينَ من جُمَادَى الآخرة منَ السنةِ الثالثة عشرة للهجرةِ ومدةُ خلافته سنتان وأربعةُ أشهرٍ (ثم) بعد أبِي بكرٍ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ (**عمرُ بن الخطاب**) بنِ نفيلِ ابنِ عبد العُزَّى بنِ رياح بالمثناة من تحتٍ بن عبد اللَّه بن قُرْط ابن رَزَاح براءٍ وزايٍ مفتوحتينِ بن عَدِيِّ بن كعبٍ (**الفاروقُ**) أي الَّذِي يفرق بين الحقِّ والباطل أسلم سنة ستٍّ من النبوة وقيل سنة خمسٍ بعد أربعين رجلًا وإحدَى عشرة امرأة ويقال به تَمَّ الأربعون وهو أولُ خليفة دُعِيَ بأمير المؤمنين طعَنَه أبو لؤلؤة المجوسِيُّ غلامُ المُغيرة ابن شعبةَ بالمدينة يومَ الأربعاء لأربعٍ بَقِينَ من ذِي الحِجَّةِ ودُفِنَ يومَ الأحد مُستَهَلَّ المُحَرَّمِ من سنة ثلاث وعشرين (ثم) القرشِيُّ الأُمَوِيُّ (**عثمانُ بنُ عفانَ**) بنِ العاصِ بنِ أميَّةَ بنِ عبدِ شمسِ ابنِ عبدِ منافِ ابنِ قُصَيٍّ (**ذو النُّورَيْنِ**) لأنه عليه الصلاةُ والسلامُ زَوَّجَهُ أوَّلًا ابنتَهُ رُقَيَّةَ فَلَمَّا ماتَتْ زوَّجَهُ أختَها أمَّ كُلْثُومٍ استُخْلِفَ أولَ يومٍ من المُحَرَّمِ وقتلَه ظلمًا بعضُ الثوار الذين حصروه لستٍّ بَقِينَ من ذِي الحِجَّةِ سنةَ ستٍّ وثلاثينَ (ثم) القرشِيُّ الهاشِمِيُّ (**عليُّ بنُ أبِي طالبٍ**) بن عبد المطلب بن عبد مناف وهو أولُ مَن أسلم منَ الذُّكور فِي أكثر الأقوال استُخْلِفَ يومَ قَتْلِ عثمانَ وضربَهُ عبدُ الرَّحْمٰنِ بنُ مُلْجِمٍ المُرَادِيُّ الخارجِيُّ بالكوفة صبيحةَ الجمعة السابع

عشر من رمضانَ سنةَ أربعين وتُوُفِّىَ ليلةَ الأحد منه ۞ واعلمْ أنَّ تقديمَ هؤلاءِ الأربعةِ رَضِىَ اللَّهُ عنهم على سائرِ الصحابةِ عند أهلِ السُّنَّةِ إجماعٌ وهو ما كانَ عليه السلف الصالحونَ وكذا تقديمُ أبِى بكرٍ على عمرَ ثمَّ عمرَ على عثمانَ وعَلِيٍّ وأمَّا تقديمُ عثمانَ علَى عَلِيٍّ فهو ما عليه الجمهورُ وهو ما يُشيرُ إليه حديثُ البخارىِّ وأبِى داودَ عنْ محمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ قال قلتُ لأبِى أىُّ النَّاسِ خيرٌ بعدَ رسولِ اللَّهِ ﷺ قالَ أبو بكْرٍ قلتُ ثمَّ مَنْ قالَ ثمَّ عمرُ وخَشِيتُ أنْ يقولَ عثمانُ قلتُ ثمَّ أنتَ قالَ ما أنا إلَّا رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ اهـ وفِى ترتيب الإمامةِ على حسبِ ترتيبِ الفضلِ إشارةٌ إلى أنَّ ذلك هو الأصل وإن جازَتْ إمامةُ المفضولِ مع وجودِ الفاضلِ ۞ وليس تفضيلُ بعضِهِمْ على بعضٍ باعتبارِ أنَّ بعضهم لم يكن على الحقِّ أو كانَ مِنَ المقَصِّرِينَ فِى معاملته مع الحقِّ على ما يزعُمُ غُلَاةُ الشيعةِ بلْ بتفضيلِ اللَّهِ جَلَّ وعزَّ ۞ وكلُّهُمْ كانوا (**غابرين**) أىْ ماضِينَ ثابِتِينَ (**على الحَقِّ**) وفِى نسخةٍ زيادةُ [ومع الحقِّ] باقينَ عليه بعد وفاة رسول الله ﷺ كما كانوا قبلَ ذلك لم يتغيَّرُوا عمَّا كانوا عليه فِى زمنِه ﷺ فنحنُ (**نَتَوَلَّاهُمْ جميعًا**) ولا نفرِّقُ بينهم بحبِّ البعضِ وبغضِ البعضِ كيفَ وقد وَرَدَ فِى الأحاديثِ الصِّحاحِ والآياتِ الصُّراحِ مِن مناقبِهم وشاعَتِ الآثارُ فِى مراتِبِهم فقالَ اللَّهُ تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[1] وقال سبحانه ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ

---

(١) سورة الفتح/ الآية (٢٩).

لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾[1] وقال عزَّ وجلَّ ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[2] وقال رسولُ اللّهِ ﷺ فيما رواه أحمد وإسحٰقُ بنُ راهويه وابنُ ماجَهْ وغيرُهم لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَةَ اهـ وجاءَ جبريلُ إلى النَّبِيِّ عليه السَّلامُ قال ما تَعُدُّونَ أهلَ بَدْرٍ فيكُمْ قالَ مِنْ أفضلِ المسلمينَ أو كلمةً نحوَهَا قالَ وكذلك مَنْ شَهِدَ بدرًا مِنَ الملائكةِ اهـ رواه البخاريُّ وفِي فضائل الصحابة لأحمد عن سعيدِ بنِ زيدٍ قال كُنَّا معَ النَّبِيِّ ﷺ بِحِرَاءٍ فقال اسْكُنْ حِرَاءُ فإنَّهُ لَيْسَ عليكَ إلَّا نبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ قال قِيل ومَنْ هُمْ قال أبو بكرٍ وعُمرُ وعلِيٌّ وعثمانُ وطلحةُ والزُّبَيْرُ وسعدٌ وابنُ عَوْفٍ قال فقيلَ فمَنِ العاشرُ قال أنا يَعنِي نفسَه اهـ فمَنْ أبغَضَ واحدًا منَ الأربعةِ فهو فاسقٌ ظالِمٌ وكذا مَنْ طعنَ فِي أمهاتِ المؤمنينَ وبقيةِ العشرةِ المُبَشَّرِينَ بالجَنَّةِ وسائرِ السابقينَ الأوَّلِينَ بَلْ هو إذا فعلَ ذلكَ طاعِنٌ فِي الحقيقةِ فِي رسولِ اللَّهِ ﷺ إذْ يَزْعُمُ أنه عليه الصلاةُ والسلامُ لم يَكُنْ معصومًا فِي تزكيَتِهِ لهُمْ ولا جالبًا خيرًا لأمَّتِهِ بتقريبِهِمْ ولا خَبِيرًا بِهم مع لزومِهم له سِنِينَ طويلةً أو أنه عَلِمَ ما فيهم مِن الزَّيْغِ والفسادِ والضَّرَرِ بالدِّينِ وبالأمةِ ومع ذلك سكتَ حتَّى تُوُفِّيَ من غيرِ أنْ يتوسَّطَ جمعًا أو يعلُوَ مِنبَرًا لِيُحَذِّرَ المسلمينَ منهم علانيةً وهذا غشٌّ وتدليسٌ يَتَنَزَّهُ عنهما رسولُ الله ﷺ **(ولا نَذْكُرُ أحدًا من أصحابِ رسولِ اللَّهِ)** ﷺ من عندِ أنفُسِنا وبآرائنا **(إلا بخيرٍ)**

---

(١) سورة التوبة/ الآية (١٠٠).

(٢) سورة الفتح/ الآية (١٨).

وأمَّا روايةُ ما قالَ ﷺ فِي بعضٍ قليلٍ منهم وحكايةُ ما ذكَرَهُ تعليمًا لأمَّتِهِ وتنبيهًا لتركِ الاقتداءِ بمَنْ جانَبَ الصوابَ منهم وبيانُ مَنْ تحقَّقَ فيه تحذيرٌ أو وعيدٌ نبويٌّ فلا نُطْلِقُ اجتنابَ ذٰلك بلْ نرويه عند الحاجةِ وفِي محلِّه كما رواه علماءُ الحديثِ فِي كتبِهم ونُورِدُهُ كما أوردَهُ الأئمةُ فِي مصنفاتهم اتِّباعًا للمعصومِ عليه الصلاةُ والسلامُ وبيانًا للحقِّ وإقامةً للحُجَّةِ كما فعلَهُ الإمامُ المعظَّمُ رحمه الله حين سُئِلَ عن قتال يومِ الجملِ فقال سار عَلِيٌّ فيه بالعدلِ وهو الذِى عَلَّمَ المسلمينَ السُّنَّةَ فِي قتالِ أهلِ البَغْيِ اهـ وكما قال رَضِيَ اللَّهُ عنه عَلِيُّ بنُ أبِي طالبٍ حُجَّتُنا عند الله يوم القيامة ولولا عَلِيٌّ ما عَلِمْنا كيف قتالُ أهلِ البَغْيِ أو كيف نقاتلُ أهلَ القِبلة اهـ رواهما الكردرىُّ والموفَّقُ كلاهُما فِي مناقب الإمام وقد أوضحَ الإمامُ البيهقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأمرَ فِي كتابِهِ مناقب الشافعىِّ بكلامٍ نفيسٍ منه قولُه وقد رَوَينا فِي كتاب فضائل الصحابة توبةَ مَن قاتل عليًّا مِن أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ يومَ الجملِ ورَوَينا اعترافَ معاوية بذنوبِه فِي قصة المِسْوَرِ ابنِ مَخْرَمة[1] وأنه يرجو النجاة بكلمة الشهادة وما يُقيمُهُ مِن الحدود

---

(١) قوله (فِي قصة المِسْوَرِ بنِ مخرَمة) ما حصل بين معاويةَ والمِسْوَرِ بنِ مخرَمةَ هو ما رواه عمرُ بنُ شَبَّةَ فِي تاريخِ المدينة قال حدَّثنا محمدُ بنُ يَحيَى قال حدَّثَنِي غسَّانُ ابنُ عبدِ الحميدِ قال قدِمَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ على معاويةَ فدخل عليه وعنده أهلُ الشام فقال معاويةُ يا أهلَ الشامِ هذا مِن قتَلَةِ عثمٰنَ فقال المِسْوَرُ إنِّى واللهِ ما قتلتُ عثمٰنَ ولكن قتلَهُ سِيرةُ أبِى بكرٍ وعمرَ رضِيَ اللَّهُ عنهما وكتبَ يستمِدُّكَ بالجندِ فحبَسْتَهُم عنه حتَّى قُتِلَ وهم بالزَّرقاء اهـ وهو موضع بالشام بناحيةِ مَعَانٍ وكان عثمٰنُ رضِيَ اللَّهُ عنه قد حُبِسَ أربعينَ يومًا، ثم بعد أنِ استقرَّ المجلسُ بالمِسْوَرِ كانَ ما أخرجَه عبدُ الرزاق فِي جامع مَعْمَرٍ قال أخبرنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِىِّ عنْ حُمَيْدِ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوْفٍ عنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أنَّه حدَّثَهُ قائلًا ثم=

وقتال المشركين مع صحبة رسول الله ﷺ والله أعلم اهـ وقال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال حدثنا أبو الوليد الفقيهُ قال حدثنا أبو بكر ابن عبيدة الوبَرِيُّ عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعتُ الشافعِيَّ يقولُ [سُئِلَ عمرُ بن عبد العزيز عن أهلِ صِفِّين فقال تلك دماءٌ طهَّرَ اللَّهُ منها يدَىَّ فلا أحبُّ أن أخضبَ لسانِى بها] قلتُ والقائلُ البيهقِيُّ وهذا رأىٌ حسنٌ جميلٌ من عمر بن عبد العزيز رضِىَ الله عنه فِى السكوتِ عمَّا لا يَعنيه إذا لم يحتَجْ إلى القول فيه فأما إذا احتاج إلى تعلُّمِ السيرةِ فِى قتالِ الفئةِ الباغيةِ فلا بدَّ له من متابعةِ علِيِّ بنِ أبِى طالبٍ فِى سيرتِهِ فِى قتالِهِم ثم ولا بد له مِن أن يعتقدَ كونَهُ مُحِقًّا فِى قتالهم وإذا كان هو محقًّا فِى قتالِهِم كان خصمُهُ مخطئًا فِى قتاله والخروجِ عليه غير أنه لم يخرج ببَغْيِهِ عنِ الإسلام كما حكَيْنا عن الشافعِيِّ رحمةُ الله عليه فِى متابعته عليًّا فِى سِيرتِهِ فِى قتالهم وتسميةِ الطائفتين جميعًا مُسْلِمَتَيْنِ اهـ ثم قال فنقولُ ما قال سلفُنا رَضِىَ اللَّهُ عنهم فِى كلِّ واحدةٍ منَ الطائفتين عند الحاجة إليه يعنِى حديثَ

= قال أىْ معاويةُ ما فعلَ طعنُكَ على الأئمةِ يا مِسْوَرُ قال قلتُ ارفُضْنا مِن هذا أو أحْسِنْ فيما قدِمْنا له قال لتكلّمَنَّ بذاتِ نفسِكَ قال فلم أدَعْ شَيئًا أعيبُهُ به إلا أخبرتُهُ به قال لا أبرَأُ منَ الذُّنوبِ فهل لك ذنوبٌ تخافُ أن تَهلِكَ إن لم يغفِرْها اللَّهُ لك قال قلتُ نعم قال فما يجعلُكَ أحقَّ بأن ترجوَ المغفرةَ مِنِّى فوَاللَّهِ لَمَا أَلِى مِنَ الإصلاحِ بينَ الناسِ وإقامةِ الحدودِ والجهادِ فِى سبيلِ اللَّهِ والأمورِ العظامِ التِى تُحصيها أكثرُ مِمَّا تَلِى وإنِّى لَعَلَى دينٍ يَقْبَلُ اللَّهُ فيه الحسناتِ ويعفُو فيه عنِ السَّيِّئاتِ إلخ اهـ فلم يُنكِرْ معاويةُ ما انتقدَهُ عليه المِسْوَرُ وأقرَّ بأنها ذنوبٌ لكن رَجَا أن يغفِرَها اللَّهُ له.الفقير.

[ويحَ عمَّارٍ][1] وحديثَ [يَلِى قتلَها أَوْلاهما بالحق][2] وقولَ عمارٍ [إنّى لأعلمُ أنها زوجةُ نبيّكم][3] وقولَ عليٍّ فِى أهلِ الجمل[4] [إخواننا بغَوْا علينا فقاتَلْناهم وقد فاؤُوا وقبِلْنا منهم] ونحوَها قال ونسكتُ عمَّا سكتُوا عنه عند الاستغناء به عنه اهـ

(ولا نُكَفِّرُ مسلمًا) أىْ لا نحكم معاشرَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بالكفرِ على مسلِمٍ (بذنبٍ مِن الذُّنوب وإن كانَ كبيرةً) وفيه ردٌّ على الخوارج القائلين بأنَّ صاحبَ الكبيرةِ بل الصغيرةِ كافرٌ بناءً على أنَّ كلَّ معصيةٍ كفرٌ وتمسَّكوا بنصوصٍ فسَّرُوها بتكفيرِ العُصاة كقوله تعالى فِى تارك الحج ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5] وقولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ فيما رواه أحمدُ والترمذىُّ وابنُ حبانَ وغيرُهم العهدُ الذِى بيننا وبينهم الصلاةُ فمَن تركها فقد كفر اهـ ونحن نقول إنَّ حقيقة الإيمان على ما سيأتِى هو الإقرارُ والتصديقُ فلا يخرج المؤمن عنِ الاتِّصاف به إلا بما يُنافيه والموصوفُ بالكفر

---

(١) قوله (حديث ويح عمار) هو حديثُ البخارِىِّ ويح عمار تقتُلُه الفئةُ= = الباغيةُ يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار اهـ الفقير.

(٢) قوله (حديثَ يَلِى قتلَها أولاهما بالحقِّ) هو حديثُ أحمدَ والنسائىِّ فِى الكبرَى وسعيد بن منصور وغيرِهم مرفوعًا تكونُ أمَّتِى فرقتَيْنِ يخرجُ بينهما مارقةٌ يَلِى قتلَها أولاهُما بالحق اهـ الفقير.

(٣) قوله (وقول عمار إنّى لأعلمُ إلخ) هو ما رواه البخارىُّ وغيرهُ عن عمار رضِىَ الله عنه أنه قال إنّى لأعلم أنَّها زوجةُ نبيكم ﷺ فِى الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم بها لينظر إيَّاه تتَّبعون أو إيَّاها اهـ الفقير.

(٤) قوله (وقول عليٍّ فِى أهل الجمل) هو ما أخرجه ابنُ أبِى شيبة فِى مصنَّفِه وأبو العرب فِى المِحَن وغيرُهما. الفقير.

(٥) سورة ءَالِ عمران/ الآية (٩٧).

فِي ءَايةِ الحجِّ هو مَنْ تركَ الحجَّ جاحدًا لوجوبه ومعنَى [فقد كفرَ] فِي حديثِ تركِ الصَّلاةِ أنه قاربَ الكفرَ كما دلَّ عليه حديثُ أحمدَ وغيرِهِ فِي الَّذِى لا يأتِى بالصلواتِ الخمسِ بتمامِهِنَّ أنه ليس له عهدٌ عند اللَّهِ أنْ يُدْخِلَهُ الجنَّةَ إنْ شاءَ أدخله الجنة وإن شاءَ عذَّبَهُ بالنارِ اهـ وكما أنَّنا لا نُكَفِّرُ مَنْ لَمْ يقعْ فِي الكُفْرِ بمقارفةِ الذَّنبِ ولو كانَ كبيرةً فإنَّنا لا نُزِيلُ عن مرتكبِي الكبيرةِ اسمَ الإيمان كما أزالَهُ المعتزلةُ مُتَمَسِّكين فِي ذلك بنحوِ قولِه تعالى ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾[1] وبما رَوَى الشيخانِ وغيرُهما لا يزْنِى الزَّانِى حين يَزْنِى وهو مؤمنٌ ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن اهـ والجوابُ أنَّ المرادَ بالفاسقِ فِي الآيةِ الذِى بلغَ غايةَ الفِسْقِ وأشَدَّهُ وهو الكفرُ وأنَّ المرادَ بالمؤمنِ فِي الحديثِ الكاملُ فِي إيمانِهِ كما هو الشأنُ فِي اللغةِ عند إطلاقِ المفرَدِ المُعَرَّفِ بأَلْ فإنه ينصرفُ إلى الفردِ الكاملِ من الجنسِ كما فِي حديثِ البخارىِّ لَيْسَ المِسْكِينُ الَّذِى تَرُدُّهُ الأُكْلَةُ وَالأُكْلَتَانِ وَلٰكِنِ المِسْكِينُ الَّذِى لَيْسَ لَهُ غِنًى وَيَسْتَحْيِي أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا اهـ وكما تقولُ العربُ لا مالَ إلا الإبل اهـ فالمعنَى أنَّ الكافرَ هو الذِى بلغَ النهايةَ فِي الفِسْقِ وأنَّ المؤمنَ لا يكونُ فِي حال زناه أو فِي حال شُرْبه الخمر مؤمنًا كاملًا ونُسَمِّى هذا المسلمَ المُذْنِبَ مؤمنًا حقيقةً ولا نُسمِّيهِ بهٰذا منافقًا وهٰذا (**إذا لَمْ يَسْتَحِلَّها**) أىْ لَمْ يَستحِلَّ المعصيةَ التِى يعلمُ أنَّ الشرعَ حرَّمها لأنَّ استحلالَهَا عندئذٍ تكذيبٌ للَّه تعالى (و)لرسولِهِ ﷺ فما لمْ يفعلْ ذٰلك فإننا (**لا نُزِيلُ**

---

(١) سورة السجدة/ الآية (١٨).

عنه اسمَ الإيمانِ ونُسَمِّيهِ مؤمنًا حقيقةً و)مُؤَدَّى ذلكَ أنه (يجوز أن يكون) الشخصُ (مُؤمِنًا فاسقًا غيرَ كافرٍ) كما يدلُّ عليه قولُهُ تعالى ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[1] فسَمَّى سبحانه الطائفتينِ مؤمنِينَ وأثبتَ بينهما الأُخُوَّةَ مع أنهم اقتتلُوا فقتلَ بعضُهُمْ بعضًا ومع كونِ إحداهُما مُحِقَّةً والأُخْرَى مُبْطِلَةً وفِي هذا بيانٌ كافٍ فِي صحةِ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ ومقالَةِ الإمامِ ⊙ رَوَى الخطيبُ فِي تاريخِهِ عن أبِي حنيفةَ قالَ لَقِيتُ عطاءً بمكةَ فسألتُهُ عن شيْءٍ فَقَالَ مِنْ أَيْنَ أَنْتَ قُلْتُ مِنْ أَهْلِ الكوفة قال أنتَ مِن أهلِ القريةِ الذين فَرَّقُوا دِينَهُمْ وكانوا شِيَعًا قلتُ نعم قال فمِن أيِّ الأصناف أنتَ قلتُ مِمَّنْ لا يسبُّ السلفَ ويؤمنُ بالقدرِ ولا يكفِّرُ أحدًا بذنبٍ قال عرفتَ فالزَمْ اهـ

ولِتَأْخِيرِهِ أمرَ صاحبِ الكبيرةِ إلى اللَّه تعالى ربَّما نُعِتَ الإمامُ بالإرجاءِ فاعلَمْهُ فليسَ المرادُ به الإرجاءَ الذِى قالَهُ أهلُ البِدَعِ وذُمُّوا لأجلِهِ فإنهم قالوا إنَّ أحدًا من المسلمين لا يعاقَبُ على شَيْءٍ من الذنوبِ فأينَ هذا الإرجاءُ من قولِ الإمام رَضِيَ اللَّهُ عنه ⊙

(والمسحُ) خطوطًا بالأصابع (على) ظاهر (الخفين سُنَّةٌ) سواءٌ أكان فِي الحضَر أم فِي السَّفَر وقد اشتهرَ الخبرُ فِي ذلك بل تواترَ فجازَ به الزيادةُ على الكتاب وَرُوِىَ عن الإمام رضِيَ الله عنه أنه قال ما قلتُ

---

(١) سورة الحجرات/ الآيتان (٩ و١٠).

به حتى جاءَنِى فيه مثلُ ضوءِ النَّهار اهـ ⊙

(والتراويحُ) جمعُ تَرْويحةٍ سُمِّيَتْ بها لاستراحةِ القومِ بعد كلِّ أربعِ ركعاتٍ أىْ صلاتُهَا جماعةً (فِى ليالِى شهرِ رمضانَ سُنَّةٌ) على الكفايةِ كما نصَّتْ عليه روايةُ الحَسَنِ عن الإمامِ أبِى حنيفة رضِىَ اللَّه عنه لا مجرَّدُ مستحبٍّ كما ذهبَ إليه بعضُ الحنفيةِ ⊙

(والصلاةُ خلفَ كل بَرٍّ وفاجرٍ من المسلمين جائزةٌ) لأنَّ علماءَ الأُمَّةِ كانوا يُصَلُّونَ خلفَ الفسقةِ وأهلِ الأهواء والبدع من غير نكير وَإِمَامَتُهُ مَكْرُوهَةٌ نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ فِى الأَمَالِى فَقَالَ أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ صَاحِبَ هَوًى وَبِدْعَةٍ اهـ قالَ الشُّرُنْبُلَالِىُّ لأَنَّ فِى تقديمِ المُبتدعِ تعظيمًا له وقدْ أُمِرْنَا بإهانَتِهِ كَالفَاسِقِ اهـ هذا إذا لم نُكَفِّرِ المُبْتَدِعَ ببدعتِهِ وإلَّا فلا كلامَ فِى عدمِ جوازِ الصلاةِ خَلْفَهُ ⊙ نَقَلَ ابنُ مودودٍ المَوْصِلِىُّ عَنْ مُحَمَّدٍ أنه لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الرَّافِضَةِ وَالجَهْمِيَّةِ وَالقَدَرِيَّةِ اهـ أىْ لا تصِحُّ قلتُ ولعلَّ مرادَه بالرافضةِ الغلاةُ منهم فقد قالَ فِى الخُلَاصَةِ إنَّ الأصلَ أنَّ الاقتداءَ بأهلِ الأهواء جائزٌ إلا الجهميَّةَ والقدَريَّةَ والرافضِىَّ الغالِىَ ومَن يقولُ بخلقِ القرءَانِ والخطَّابيَّةَ والمُشَبِّهةَ وجملتُه أنَّ مَن كان مِن أهلِ قِبلتِنا ولم يَغْلُ فِى هواهُ حتَّى يُحْكَمَ بكفرِه تجوزُ الصلاةُ خلفَه وتُكرَهُ اهـ وفِى الدُّرِّ والحاشيةِ عليه أنه لا تجوز الصلاةُ خلفَ المجسِّمِ سواءٌ قال إنه تعالى جسمٌ كالأجسامِ أم قال جسمٌ فقط اهـ وقال بعضُ شيوخُ المذهبِ إنَّ الصلاةَ خلف المُبتدِعِ لا تجوزُ مطلقًا وذكرَ فِى المُنْتَقَى وغيرِه روايةً عنْ أبِى حنيفةَ أنَّه كان لا يرَى الصَّلاةَ خلفَ المبتدِعِ اهـ قال فِى البدائعِ والصَّحيحُ أنَّه إنْ كانَ هوًى يُكَفِّرُه لا تجوزُ وإن

كان لا يُكَفِّرُه تجوزُ معَ الكراهة اهـ

قالَ بعضٌ إنْ قلتَ أمثالُ هٰذه المسائلِ إنما هِيَ من الفروعِ فلماذا أوردَهَا عند الكلام فِي أصولِ الدينِ قُلنا لَمَّا كان مقصودُ الكتاب منحصرًا فِي بيان عقائد أهل السنة والجماعة نبَّهَ على نُبَذٍ منَ المسائل التِي بها يتميز أهل السنة من غيرهم مِمَّا خالف فيه المعتزلةُ أو الشيعةُ أو الملاحدةُ وغيرُهم مِن أهل البدع والأهواء فإن قلتَ كان المناسبُ تأخيرَها عن بيانِ نفسِ العقائدِ قلتُ المشايخُ لا يَتَكَلَّفُونَ فِي مثلِهِ ولذلك تَرَى أكثرَ مسائلِ هذا الكتاب كأنه عِقْدٌ انفَصَمَ فتناثرَتْ لَآلِئُهُ اهـ

(**ولا نقولُ**) أىِ اعتقادًا أو لفظًا (**إنَّ المؤمنَ لا تَضُرُّهُ الذنوبُ**) بل إنما يضرُّهُ الكفرُ فقط (و)لا نقولُ بناءً عليه (**إنه**) أىْ كلَّ مؤمنٍ (**لا يدخلُ النارَ**) وإنَّمَا الداخلُ إليها هو الكافرُ فقط على ما ذهبَ إليه المُرجئةُ والإباحيَّة (و)كذا (**لا نقول إنه**) أىِ المؤمنَ المُذْنِبَ إذا دخلَ النارَ (**يخلد فِيها**) كما ذهبَ إليه المعتزلةُ والخوارجُ (**وإن كان فاسقًا**) طولَ عمره (**بعدما يخْرجُ مِن الدُّنيا مؤمنًا**) موحِّدًا ۞ وتَمَسَّكَ المخالفونَ لنا بآياتٍ واردةٍ فِي الكفارِ وعذابِهِمْ مثلِ قولِهِ تعالى ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[1] أىْ مَنْ يَعْصِ اللّهَ ورسولَهُ بالإعراضِ عن الإيمانِ ۞

(**ولا نقولُ إنَّ حسناتِنَا مقبولةٌ**) جزمًا نُثابُ عليها قطعًا فإنه قد يكون معها ما يمنعُ قبولَهَا (و)كذا لا نقول إن (**سيئاتِنَا مغفورةٌ**)

---

(١) سورة الجن/ الآية ٢٣.

لا يُصيبنا عليها عذابٌ ألبتةَ قطعًا (كقولِ المُرْجِئَةِ ولٰكن نقولُ) معتقدينَ إنَّ (مَنْ عملَ حسنةً بجميعِ شرائِطِهَا) المعتبرةِ شرعًا (خاليةً) تلك الحسنة (عن العُيُوبِ المُفْسِدَةِ) ظاهرًا كإخراجِ الريحِ فِي الصلاةِ فإنه يُفسِدُها (ولم يُبْطلْهَا) بالارتدادِ (حتى خرجَ مِن الدُّنيا) على تلك الأعمال (فإن اللَّهَ لا يُضِيعُهَا بل يقبلُهَا مِنْهُ ويُثِيبُهُ عليها) ولو بعدَ دخولِ النَّارِ فضلًا منه مِنْ غيرِ وجوبٍ عليه تعالى للنصوصِ الدالة على أنَّ اللَّهَ لا يضيع أجرَ من أَحْسَنَ عملًا لقوله تعالى ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ﴾[1] ۞ وليس ارتكابُ الكبائرِ مِمَّا يُفسد الطاعات على أصلنا ۞ (وما كانَ مِن السَّيِّئَاتِ دونَ الشِّرْكِ والكفرِ) سواء كانت صغيرةً أم كبيرةً (ولم يَتُبْ عنها صاحبُهَا حتى مات مؤمنًا) غيرَ تائبٍ (فإنه فِي مشيئة اللَّه تعالى إنْ شاء عذَّبه) بالنار بعَدْلِه (وإن شاء عفا عنه ولم يعذِّبْهُ بالنارِ أصلًا) بفضلِهِ بل يدخلُهُ الجنةَ خالدًا فيها لقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾[2] فإنَّ ما عدا الشركَ منَ الكفر داخلٌ فيه ولا يمكن التقييدُ بالتوبةِ لأنَّ الكفر مغفورٌ معها فيلزمُ تَساوِي ما نُفِيَ عنه الغفرانُ وما أُثْبِتَ له وذلك ركيكٌ لا يليقُ بكلام الله تعالى ۞ فإن قيل [لا يُمكن أن يكون الكفرُ مغفورًا مع التوبة لأنَّ حقيقة المغفرة السّتر وتركُ إظهارِ الأثر والمؤاخذةِ على ما هو ثابت ومع التوبة أعنِي الإيمانَ يزولُ الكفرُ بالكليَّة فلا يبقَى حتى يُغفر وإنما المغفرة بالنسبة إليه ترك التعيير

---

(١) سورة ءَال عمران/ الآية (١٩٥).

(٢) سورة النساء/ الآيتان (٤٨ و١١٦).

لِمَا سلف منه وهما معنيان مفترقان لا يقعُ اللفظ عليهما سواءً] كان الجوابُ [الزائلُ بالإيمان هو كيفيةُ الكُفْرِ الحاصلةُ فِي النفسِ وأما كونُ العبدِ قد أشركَ فباقٍ ككونِه قد زنَى أو شربَ الخمرَ وتركُ المؤاخذةِ عليه لا يكونُ إلا على تقديرِ التوبة] ⊙

(والرِّيَاءُ) وهو عَمَلُ الطاعةِ طلبًا لِرضَا الناسِ ولو مع طلبِ رضا اللَّه عزَّ وجلَّ **(إذا وَقَعَ فِي عملٍ من الأعمال فإنه يُبطِلُ أجرَهُ)** فلا يكونُ فيه ثوابٌ بل إثمٌ عظيمٌ كالتَسْمِيعِ بالعملِ أىْ أن يعملَ العملَ طلبًا لتسامُعِ الناسِ به وتناقُلِ خبرِهِ بينهم وأحدُهما قريبٌ من الآخر ويشاركُهُ فِي خُلُوِّهِ عن الإخلاصِ وطلبِ غيرِ وجهِ اللَّهِ به وقد صحَّ فِي حديثِ النسَائِيِّ عن أبِي أُمامةَ الباهِلِيِّ قال جاءَ رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقالَ أرأيْتَ رجلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الأجْرَ والذِّكْرَ ما له فقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا شَيْءَ لَهُ فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا شَيْءَ لَهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ العَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا وَابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُهُ اهـ

هذا وأمَّا من أراد أن يكون له تعظيم عند الناس أو محبةٌ عند المشايخ والأئمة ويكون قصدُه من ذلك التماسَ تأييدِ مذهبِ الحقِّ والرَّدِّ على أهل البدع والنشرِ للعلم أو حضِّ الناسِ على العبادة ونحو ذلك دون أن يقصد شرفَ الناس أو الدُّنيا الدَّنِيَّة فإنَّ هٰذه إراداتٌ سديدةٌ دَيِّناتٌ حميدةٌ لا يدخل شيْءٌ منها فِي باب الرياء إذِ المقصود أمرُ الآخرةِ بالحقيقة ⊙

ثم فِي قوله إنَّ الرياءَ يُبطلُ أجرَ العملِ إشارةٌ إلى أنَّ الرياء لا يُبطل

نفسَ العمل وذلك لأنه لا يلزم من بطلان الأجر بُطلان العمل فإنَّ صِحَّةَ العبادةِ ليست عبارةً عن ترتُّبِ الأجرِ حتَّى تفوتَ بفواته بل هِيَ عند الحنفيةِ عبارةٌ عَنِ الإجزاءِ ودفعِ وجوبِ القضاءِ (**وكذلك العُجْبُ**) إذا وقع فِي عملٍ منَ الأعمالِ مرافقًا له فإنه يُبْطِلُ أجرَهُ لأنه لا يُقصَدُ بِه وجهُ اللَّهِ تعالى عندئذٍ وذٰلك أنَّ حقيقةَ العُجْبِ استعظامُ العبدِ العملَ الصالحَ مِنْ نَفْسِهِ وذُكْرُ حصولِ الشرفِ له به مع عدمِ استحضار أنه بفضلِ اللَّهِ وتوفيقِهِ ومُقابِلُ العُجْبِ ذُكْرُ المِنَّةِ وهو أنْ يذكرَ أنَّهُ بتوفيقِ اللَّهِ وأنه الذِى شَرَّفَهُ وعظَّمَ ثوابَهُ وقَدْرَهُ ۝

(**والآياتُ**) جمعُ ءَايَةٍ أصلُهَا أَوْيَةٌ كَتَمْرَةٍ قُلِبَتْ عينُها ألفًا على غيرِ قياسٍ مِنْ أوَى إليه فسُمِّيَتِ المعجزةُ ءَايةً لأنها يُؤْوَى إليها عند الاستدلال على النُّبُوة أو يُؤْوَى منها للنبوَّةِ وصِدْقِ مَنْ ظهرتْ هِيَ عليه ۝ وسُمِّيَ بها طائفةٌ مِن كلمات القرءان المتميزة عن غيرها بفصلٍ لأنها منزلٌ يَأْوِى إليه القارِئُ وقد تُطلق الآيةُ على الحكم الشرعِيّ أيضًا لأنه يُؤْوَى إليه فِي الحادثة، والمرادُ بالآياتِ هنا المُعْجِزَاتُ جمعُ معجزةٍ أىْ أمرٍ خارقٍ للعادةِ يحصلُ على يدِ مُدَّعِى النُّبُوَّةِ موافقٍ لدعواهُ سالمٍ مِن المُعارضةِ بالمِثلِ، سُمِّيَتْ كذٰلك لِإعجازها المُعَارِضِينَ وهِيَ ثابتةٌ (**للأنبياءِ**) جميعًا فلمْ يكنْ نَبِيٌّ إلَّا وهو مؤيَّدٌ بمعجزةٍ ۝ وخرجَ بهذا التعريفِ الاستدراجُ وتأكيدُ كذبِ الكَذَّابِينَ كالذِى يظهرُ على يدِ الدجَّالِ وكما رُوِىَ أنَّ مسيلمة دَعَا لأعور أن تصير عينه العوراء صحيحة فصارت عينُه الصحيحةُ عوراءَ ويُسَمَّى إهانةً ۝ والنبِيُّ رجلٌ أوحَى اللَّهُ إليهِ وبعثَهُ إلى الخلقِ للتبليغِ فإنْ أُمِرَ بتبليغِ شرعِ رسولٍ قبلَهُ فنبِيٌّ غيرُ رسُولٍ وإلَّا فإنْ

أُرسِلَ بشرعٍ جديدٍ أو بتغييرِ بعضِ أحكامِ شرعِ مَنْ قَبلَهُ فنبِيٌّ رسولٌ وقد تقدَّمَ ⊙ ولفظُ النَّبِيّ مأخوذٌ منَ النَّبأة وهو الارتفاعُ أىْ مَكَانةً أو مِن النَّبَإِ وهو الخبر لإنبائه عنِ اللَّه ⊙

وأعظمُ معجزاتِ رسول اللَّه محمد ﷺ القرءَانُ الكريمُ فيه الأخبارُ والأمرُ والنَّهْىُ والتبشيرُ والإنذارُ وهو معجزةٌ باقيةٌ ومعجزاتُ سائر الأنبياء قد انقضتْ أعجزَ المُعارِضِينَ عن أنْ يأتُوا بمثلِ أقصرِ سورةٍ منه فِى البلاغة والفصاحةِ مع كثرتهم وشهرتهم بغايةِ العصبيَّةِ والحميَّةِ الجاهليَّةِ حتَّى ءَاثرُوا المقارعةَ وبَذْلَ المُهَج والأرواحِ على المعارضةِ مع تحدِّيه لهم علانيةً وتقريعِهم مرةً بعد مرةٍ فلو قدَرُوا على المعارضةِ لفعلوا ولو فعلُوا لنُقِلَ إلينا لتوفُّرِ الدواعِى وعدمِ الصارفِ ⊙ ومِن معجزاتِه عليه السَّلامُ انشقاقُ القمرِ كما قال الإمامُ فِى مسندِ البلخِيِّ والخُوارزمِيِّ حدثنِى الهيثمُ بن حبيب الصيرفِيُّ عن عامرٍ الشعبِيِّ عن ابن مسعودٍ رَضِىَ اللَّه عنه قال انشقَّ القمرُ على عهد رسول اللَّه ﷺ بمكةَ فِلْقَتَيْنِ اهـ ورُوِىَ أيضًا من طريقِ حذيفةَ وابنِ عمرَ وأنسٍ وجُبيرِ بنِ مُطعِمٍ وابنِ عباس وعلِيٍّ وعِكرمة ومطعِمِ بن جبير بل قال السبكِىُّ وابنُ كثير إنه متواترٌ، كيف لا وقد واجَهَ به ﷺ المشركينَ وبكَّتَهم على عدمِ إيمانِهم رغم رؤيتِهم ذلك وعلى ادعائهم أنه سحرٌ وتلاه الصحابةُ ومَن بعدَهم قُرءَانًا فِى صلواتِهم ⊙ ومنها الإسراءُ بروحِهِ وجسدِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ مِن مكةَ إلى بيتِ المقدسِ كما نصَّ عليه الكتابُ ⊙ ومنها حنينُ الجذعِ على مشهدٍ ومسمعٍ مِن أهلِ المسجدِ كلِّهم ⊙ ومنها نبوعُ الماء مِن بين أصابعِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ فِى مواطنَ مختلفة ومشاهدَ عديدةٍ

يفيدُ مجموعها التواترَ المعنويَّ ۝ ومنها تكثيرُ الطعام القليل والماءِ القليلِ ليكفِيَ العدد الكثير ۝ ومنها الإخبارُ عن المُغَيَّباتِ المُسْتَقْبَلَةِ فوقعَتْ كما أخبرَ ﷺ كما فِي سورة الرُّومِ مِن الإخبارِ بانتصارِهِم فِي بضعِ سنينَ بعد انكسارِهِم أمامَ الفرسِ فكانَ بعد أقلَّ مِن عشر سنواتٍ وكما فِي حديثِ الخلافةُ بعدِى ثلاثون سنةً ثم يكون ملكًا عضوضًا فكانَ كما قال عليه الصلاةُ والسلامُ وتمَّتِ الثلاثونَ بتنازلِ الحسنِ بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنهما لِمُعاوية إلى غيرِ ذلكَ مِن المعجزاتِ التِي تناقلها الناسُ جيلًا بعد جيلٍ ودوَّنَها الثقاتُ فِي مصنفاتهم ۝

(**والكراماتُ**) جمع كرامة وهِيَ اسمٌ من الإكرام (**للأولياءِ**) جمعِ الولِيِّ وهو العارفُ باللَّه وصفاته المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصِى المكثر من النوافل (**حقٌّ**) أىْ حاصلةٌ ثابتةٌ بالكتاب والسنةِ ۝ والكرامةُ أمرٌ خارقٌ للعادةِ يحصلُ على يدِ إنسانٍ مستقيمٍ بالطاعةِ إكرامًا له من غير أنْ يُقارنَهُ دعوَى النبوة ۝ وقد تظهر الخوارق مِن قِبَلِ عوامِّ المسلمين تخليصًا لَهُم منَ المِحَن والمكاره وتُسَمَّى معونةً ۝

ولنا على وقوعِ الكراماتِ ما ثبتَ بالنَّصِّ مِن قِصَّةِ مريمَ عندَ ولادةِ عيسى وعند دخول زكريّا عليها وقصّة أصحاب الكهف وقصّة صاحب سليمان ۝ فإن قيل لم يكنِ الأول إلَّا إرهاصًا لنبوَّةِ عيسى أو معجزةً لزكريّا والثانِى لِمَنْ كان نبيًّا فِي زمنِ أصحابِ الكهفِ والثالثُ لسليمانَ عليه السلام قلنا سياقُ القَصَص يدل على أن ذلك لم يكن لِقَصْدِ تصديقِهم فِي دعوَى النبوة بل لم يكن لزكريا علمٌ

بذلك ولذلك سأل وقال ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[1] ونحن لا نَدَّعِى إلا جوازَ ظهور الخوارق مِن بعض الصالحين غيرِ مقرونةٍ بدعوى النبوة ولا مسوقةٍ لقصدِ تصديق نبِيٍّ ولا نَنْفِى أنها إذا ظهرَتْ كما شرحنا أفادتْ صِدْقَ النَّبِيِّ الذِى يتبعُهُ هذا الوَلِيُّ فتكون معجزةً له أيضًا ۝

(وأما الذِى يكون) منَ الأمور الخارقة (لأعدائِه مثلِ إبليسَ) كَطَيِّ الأرض له وجَرْيِهِ مجرى الدمِ وغيرِ ذلكَ (وفرعونَ) أىْ فرعونِ موسى مُصْعَبِ بن الريّانِ أو ابنِهِ الوليد لا فرعونِ يوسفَ المُسَمَّى الريّان وكان بينهما أكثرُ مِن أربعمِائَةِ سنة وذٰلك كالذِى يُرْوَى أنه لم يَجْرِ النيلُ سنةً على المنهج المعتاد فاستغاثُوا إليه مِن البلاءِ فَدَعَا فَجَرَى على ما يَتَمَنَّوْنَ (والدَّجَّالِ) أىِ الأكبرِ الذِى يخرج فِى ءَاخِرِ الزمانِ (مِمَّا رُوِىَ فِى الأخبارِ) الصحيحةِ كالذِى رواهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ مرفوعًا أنه يأتِى على قومٍ فيؤمنون به فيأمرُ السماءَ فتُمطِر والأرضَ فتُنبِت فتروحُ عليهم سارِحَتُهم أطولَ ما كانت ذَرًّا ثم يأتِى القومَ فيدعوهم فيردُّون عليه فينصرفُ عنهم فيصبحون مُمْحِلين ليس بأيديهم شَىْءٌ من أموالِهِمْ وأنه يَقتل نفسًا ثم يُحْيِيهَا اهـ فهٰذا ليس خَيَالًا مَحْضًا وتمويهًا صِرْفًا كما زَعَمَ زاعمونَ بَلْ هو أمورٌ محققةٌ كما هو ظاهرُ كلامِ الإمامِ يَقْضِى بها اللَّهُ تعالى حاجاتِ أعدائِهِ استدراجًا لَهُمْ وابتلاءً للمؤمنينَ فنُؤمِنُ بها على ما رُوِىَ و(لا نُسَمِّيها ءَايَاتٍ) كالتِى تكون للأنبياء (ولا كراماتٍ) كالتِى تكون للأولياء (ولكن نُسَمِّيها قضاءَ حاجاتِهِمْ) ولَمَّا كان منَ المستبعَدِ

---

(١) سورة ءَال عمران/ الآية (٣٧).

عند العقولِ القاصرةِ قضاءُ حاجاتِ أعدائه دفعَ ذلك وبَيَّنَ الحكمة فيه بقوله (**وذٰلك لأنَّ اللَّهَ تعالى يقضِي حاجاتِ أعدائه استدراجًا لَهُمْ وعقوبةً لَهُمْ**) كما قال تعالى ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾[1] (**فيغترُّون به**) عند ذٰلكَ ويظنونه من عند أنفسهم إحسانًا وأنهم فُضِّلوا على الغير (**ويزدادون طغيانًا وكفرًا**) فيستحقون بذلك الأخذَ الشَّدِيدَ قال اللَّهُ تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[2] (**وذٰلك كلُّه جائزٌ مُمْكِنٌ**) لا يستحيلُ فِي العقل وقوعُهُ وثبتَ بالشهرةِ أو بالتواترِ حصولُهُ فلا مَنَاصَ مِنَ الإيمانِ به ⊙

قال رحمه الله (**وكان اللَّه خالقًا قبل أنْ يَخْلُقَ ورازقًا قبلَ أنْ يَرزُقَ**) وهذا تقدَّمَ بيانه ولعلَّه كرَّره تأكيدًا أو نوعَ تأييدٍ لكونِ ما تقدَّمَ من بسطِ الرِّزقِ وإجابةِ الدعاءِ لأعدائه عزَّ وجلَّ جائزًا ولم يذكرْ رَضِيَ اللَّه عنه المَعُونةَ على ما مرَّ بيانُها لنُدرةِ وقوعِها وعدمِ شُيوعها ⊙

(**واللَّه تعالى يُرَى**) بالبناءِ للمجهولِ أيْ إنَّ رؤيتَهُ تعالى بقوةِ النَّظَرِ المُودَعَةِ فِي العَيْنِ جائزةٌ عقلًا لقولِ اللَّهِ تعالى إخبارًا عن سيِّدِنا موسَى عليه السلامُ أنه قال ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾[3] فقد

---

(١) سورة الأعراف/ الآيتان ١٨٢ و١٨٣ وسورة القلم / الآيتان (٤٤ و٤٥).
(٢) سورة ءَال عمران/ الآية (١٧٨).
(٣) سورة الأعراف/ الآية (١٤٣).

طلبَ عليه الصلاة والسلام الرؤيةَ ولم يكن جاهلًا ولا عابثًا واللَّهُ علَّقَها على استقرارِ الجبلِ مكانَهُ وهو مُمْكِنٌ فِي نفسِهِ ۝ وهِيَ ثابتةٌ لأهلِ الإيمانِ نصًّا (فِي الآخرة) لا فِي الدنيا لقولِهِ تعالى ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فبالأولَى مَنْ دُونَهُ واستُثْنِيَ مِن ذٰلك سيدُنا محمدٌ ﷺ فقد قال جمعٌ مِن أهلِ السنةِ بحصولِ الرؤيةِ العِيانيةِ له وقال ءَاخَرُونَ إنما رأى عليه الصلاةُ والسلامُ ربَّهُ تعالى بقلبِهِ لا بعينَيْ رأسِهِ وقيلَ لم يَرَهُ تعالى وهو مردودٌ بالنصوصِ المُثْبِتَةِ أو مُؤَوَّلٌ بنَفْيِ رؤيةِ العينِ لا القلبِ (يَرَاهُ المؤمنونَ وهم فِي الجنة) وفِي بعض النسخ [يراه المؤمنون من الجنة] (بأعين رؤوسهم) لا ببصيرتهم إذ لا نزاع للخصم فِي ذلك وهٰذا هو مذهب أهل السنة والجماعة وخالفَنا فِي ذلك المعتزلةُ ومحلُّ النِّزاعِ أنَّا إذا عَرَفْنَا الشمسَ مثلًا بحدٍّ أو رسمٍ مثلِ أنها كوكبٌ نهارِيٌّ مُضِيءٌ كان نوعًا من الإدراكِ ثم إذا أبصرناه بالعين حصلَ نوعٌ ءَاخَرُ من الإدراكِ ليسَ هو الأولَ نُسمِّيهِ الرُّؤية وإلى هٰذا المعنى أشار بقوله [بأعينِ رؤوسِهم] فمثلُ هذه الحالةِ الإدراكيَّةِ هل تتعلقُ بذاتِ اللَّهِ تعالى مُنَزَّهًا عنِ الجهة والمكان أو لا فنحن نقولُ بها وهم يُنكرونها زاعمين أنَّ الرُّؤيةَ لا تُمكن بدون المُقابلة والجِهة ولا يُمْكِنُ ذلك فِي حقِّه تعالى وأشار الإمامُ رضِيَ اللَّه عنه إلى الجواب بقوله (بلا تشبيهٍ ولا كيفيةٍ) وفِي نسخةٍ [ولا كميَّةٍ] بمعنَى خُلُوِّها عن الشرائط والكيفيَّاتِ المُعتبرةِ فِي رؤيةِ الأجسامِ والأعراضِ فلا يُحتاجُ فيها إلى مقابلةٍ ولا شعاعِ ضوءٍ كما جرتِ العادةُ فِي الأجسامِ إذِ المصَحِّحُ فِي الحقيقةِ لِجوازِ رؤيةِ شَيْءٍ هو وجودُهُ وبما أنَّ اللَّهَ تعالى موجودٌ بلا كيفٍ ولا جهةٍ ولا احتواءِ مكانٍ جازَ عقلًا رؤيتُهُ بلا كيفٍ ولا

جهةٍ ولا مكانٍ ووجبَ القولُ به لأنَّ الشرعَ أثبتَهُ وجاءَ به فقال ربُّنا سبحانه ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[1] أىْ حَسَنَةٌ مُنَعَّمَةٌ مُشْرِقَةٌ مُتَهَلِّلَةٌ ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[2] أىْ بالأعينِ ولا يصحُّ تفسيرُ النَّظَرِ هنا بانتظارِ نَيْلِ النِّعْمَةِ كما قال المعتزلةُ لأنَّ النظرَ تَعَدَّى بإِلَى ولأنَّ الآخرةَ دارُ نعيمٍ لا انتظارٍ ولقولِهِ تبارك وتعالى فِى الكفارِ ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ ﴾ أىْ عن رؤيَتِهِ ﴿ لَمَحْجُوبُونَ ﴾[3] أىْ مَمْنُوعُونَ قال الإمامُ الشافعِىُّ رَضِىَ اللَّهُ عنه إذا حجبَ أعداءَهُ بالسُّخطِ رَءَاهُ أولِياؤُهُ بالرِّضَا اهـ وقد جاءتِ السُّنَّةُ المتواترةُ بإثباتِ الرؤيةِ فقال ﷺ إنكم سترَوْنَ ربَّكم كما ترَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ لا تضامونَ فِى رؤيتِهِ اهـ ومعناه كما تُبَيِّنُهُ رواياتٌ أخرى لا تَشُكُّونَ أنه اللَّهُ تعالى كما لا تَشُكُّونَ فِى القمرِ إذا رأيتموه ليلة البدرِ أنه القمرُ ۝ وهذا الحديثُ رواهُ الجَمُّ الغفيرُ قال بعضُهُمْ رواه منَ الصحابةِ واحدٌ وعشرونَ فتَعْسًا للمعتزلةِ ومَنْ لَحِقَهُمْ مِن أهلِ الإنكارِ ۝

واحتجَّ المخالفُونَ بقولِ اللَّهِ تعالى ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾[4] قالوا حرفُ النَّفْيِ يدُلُّ على التأبيدِ فِى الدنيا والآخرةِ قلنا لو كان كذلك لَمَا قال تعالى ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[5] فإنَّ المرادَ أنهم لا يتمنَّوْنَهُ مدةَ الدُّنيا فقد أخبر اللَّه عنهم أنهم يقولون فِى الآخرةِ ﴿ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا

---

(١) سورة القيامة/ الآية (٢٢).
(٢) سورة القيامة/ الآية (٢٣).
(٣) سورةُ المطفِّفين/ الآية (١٥).
(٤) سورة الأعراف/ الآية (١٤٣).
(٥) سورة البقرة/ الآية (٩٥).

رَبُّكَ ﴾[1] ويقولون ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾[2] ذَكَرَ تعالى كلمةَ لن وأراد بها مدةَ الدُّنيا وكذلك فِي الآيةِ التِي أوردوها فلم يكنْ لهم فيها حجةٌ ⊙

وليس معنَى إثباتِ الرؤيةِ خُلُوَّها أو الرَّائِى عن جميع الحالاتِ والصفاتِ على ما يَفْهَمُ أربابُ الجهالاتِ فيعترضون بأنَّ الرؤيةَ فعلٌ من أفعالِ العبدِ أو كسبٌ مِن أكسابِهِ فبالضرورةِ تكون واقعةً بصفةٍ منَ الصفات فتكون هِيَ والمَرْئِيُّ بكيفيَّةٍ بل مرادُنا بنَفْيِ الكيفيةِ والجهةِ خُلُوُّ تلك الرؤيةِ عن الشروطِ والكيفيَّاتِ المعتَبَرَةِ فِي رؤيةِ الأجسامِ والأعراضِ كالمقابلةِ وعدمِ القُرْبِ القريبِ والبُعْدِ البعيدِ فإنَّ هذه الشروطَ مبنيَّةٌ على الاستقراءِ ولا يُقاسُ أمرُ الآخرةِ بأمرِ الدنيا ⊙ وإلى هذا الذِى ذكرناهُ مفصَّلًا أشار الإمامُ رضِىَ اللَّه عنه مُجْمَلًا بقوله (**ولا يكونُ بينه وبين خَلْقِهِ مسافةٌ**) لأنَّ اللَّهَ تعالى ليس حجمًا ولا صفةً لحجمٍ ليس هو قريبًا بمسافةٍ ولا بعيدًا بمسافةٍ ولا يوصفُ بالاتصال ولا بالانفصال ولا بالحلولِ ولا بالاتحادِ ولا يُمكِنُ تَصَوُّرُهُ ولا يستطيعُ الذِّهْنُ تخَيُّلَهُ ولذلك فإنَّ رؤيةَ المؤمنينَ له عزَّ وجلَّ فِي الآخرةِ ليستْ رُؤيةَ إحاطةٍ كما قال تعالى﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾أىْ لا تُحيطُ به ⊙

قُلْتُ كلامُ المعتزلةِ ساقطٌ بِمَرَّةٍ وهو منتَقِضٌ بما شوهِدَ فِي المخلوقِ مِنْ حصولِ الرُّؤْيَةِ بلا مقابلةِ العينِ للمَرْئِيِّ كما رَوَى

---

(١) سورة الزخرف/ الآية (٧٧).

(٢) سورة الحاقة/ الآية (٢٧).

الشيخانِ مرفوعًا أتِمُّوا صُفُوفَكم فإنِّى أراكم مِن وراءِ ظهرِى اهـ فلا معنَى لنَفْىِ الرُّؤيةِ لعدمِ المقابلةِ ولا لاشتراطِ الشروطِ الدُّنيويةِ المعتادةِ وأيضًا فإنَّ اللَّهَ يرانا ولا مقابلةَ فكذلك نراهُ ولا مقابلةَ ⊙ وفِى حديثِ الشيخينِ ردٌّ على المُشبِّهَةِ أيضًا فإنَّهم يقولُونَ بلزومِ المُقابلةِ للرُّؤية أيضًا مع أنهم يُدَلِّسُون على الأغمارِ ويَزْعُمُون أنهم أهلُ الحديثِ

تصدَّر للتدريس كُلُّ مهوّس

بَليدٍ تَسَمَّى بالفقيهِ المُدَرِّسِ

فَحُقَّ لأهلِ العِلْمِ أنْ يَتَمَثَّلُوا

ببيت قديم شاع فِى كل مجلسِ

لقد هزُلَتْ حتى بَدَا مِن هزالِهَا

كُلاها وحتى سامَها كُلُّ مفلسِ

فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللَّهِ واللَّه تعالى أعلم ⊙

(**والإيمانُ**) فِى اللغة التصديقُ إفعالٌ مِن الأَمْنِ والهَمزةُ إمَّا للصَّيْرورة أو للتَّعْدية بحسب الأصل كأنَّ المُصَدِّقَ صار ذا أَمْنٍ مِن أنْ يكونَ مكذوبًا أو جعلَ الغيرَ ءَامِنًا مِنَ التكذيب والمُخالفة وفِى الشرع (**هو الإقرارُ**) باللِّسان (**والتصديقُ**) بالجَنان ويَكْفِى فِى الإقرارِ مجردُ التكلمِ ولا يَحتاج إلى الإعلان ⊙ وهذا فيمن كان قادرًا على النطق إذِ العاجزُ كالأخرس مؤمنٌ وفاقًا نعم لا سبيلَ لنا للعلمِ بإسلامِه إلا بنحوِ إشارةٍ يُفهَمُ منها ذلك ولذا قالوا إنَّ الإقرارَ ركنٌ يحتمل

السقوط بخلاف التصديق والمرادُ بالتصديقِ التصديقُ بالجنان بأصلِ معنَى الشهادتَيْنِ ومِن ذلك وَحدةُ الصانع وعلمُهُ بالجُزئيَّاتِ وحدوثُ العالَمِ وصِدقُ رسولِ اللَّهِ عليه الصلاة والسلامُ والتصديقُ بجميع ما عُلِمَ مجيئُهُ ﷺ به من عند الله بالضرورة فيشمَلُ جميعَ ما اشتهر كونُهُ مِن الدِّين بحيث يعلمُه العامَّةُ مِن غير افتقار فِي ذلك إلى نظرٍ واستدلالٍ كوجوبِ الصَّلاة وحُرمةِ الخمر ونحوِ ذٰلك ولا يكفِي الإجمالُ فيما يلاحَظُ تفصيلًا حتَّى لو نفَى وجوبَ الصلاة عند السُّؤالِ عنه وحُرمةَ الخمر عند السُّؤال عنه كان كافرًا ۝

وهذا أىْ كونُ الإيمانِ شرعًا مجموعَ التَّصديقِ والإقرارِ هو اختيارُ الإمامِ رضِىَ الله عنه، روَى صاعد بنُ محمد عن وكيع عن الإمامِ رحمه الله أنه قال لا يكون مؤمنًا بالمعرفة حتَّى يعرف ويُقِرَّ بلسانه فإذا عرف وأقرَّ بلسانه فهو مؤمن اهـ وروَى المَكِّىُّ والكَردرىُّ فِى مناقبهما أنَّ جَهْمًا سأل الإمامَ عمَّنْ عرف بقلبه ثم لم يؤمنْ بلسانه أهو مؤمن فقال لا حتَّى يتكلَّمَ اهـ واختاره أبو عمرَ حفص بن عبد الرحمن ومحمد بن مقاتل ونُصَير بن يحيى البلخىُّ وأيوب بن الحسن الزاهدُ من القدماءِ الأُوَلِ مِن الحنفيةِ وأبو الشكور السالِمِىُّ وشمسُ الأئمة الحَلوائىُّ وفخر الإسلام علىٌّ البزدوِىُّ والبَيَاضِىُّ من المتأخرين عنهم، والذِى كان عليه السَّلَفُ أنه لا بُدَّ مِن اجتماعِهما سواءٌ اعتُبِرَ الإقرارُ شطرًا أم شرطًا فَمَنْ لم يكن ثبتَ له الإسلامُ بالتبعيةِ وصَدَّقَ بقلبِهِ ولم يتفقْ له الإقرار باللسان فِى عُمُرِهِ لغيرِ عُذرٍ كَخَرَسٍ أو فَجْأَةِ مَوْتٍ لم يَكُنْ مؤمنًا عند الله ولا يستحقُّ دخول الجنة ولا النجاة من الخلود فِى النَّار ۝ قال البياضِىُّ فِى الإشاراتِ بعد إيرادِ كلامِ الإمامِ رضِىَ الله

عنه [وفيه إشاراتٌ إلى مسائلَ الأولى أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ والتصديقُ الثانيةُ توقُّفُ التوحيد عليهما وكونُهما ركنينِ للإيمانِ الثالثةُ أنَّ مَنْ تمكَّنَ منَ الإقرارِ ولو سِرًّا ولم يُقِرَّ لا يكونُ مؤمنًا وإن حصلَ له التصديقُ اهـ واستدلَّ الإمامُ على دخولِ الإقرارِ بقولِهِ تعالى ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾[1] إلى قولِهِ ﴿ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ ﴾[2] وقولِهِ ﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾[3] وقولِهِ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾[4] وقولِهِ ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[5] وقولِهِ عليه السلام قولوا لا إله إلا الله تُفْلِحُوا اهـ وقولِهِ أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله اهـ ورُوِيَ أنَّ الإمامَ لَمَّا تَلَا هذه الآياتِ والأحاديثَ عَلَى جهمِ ابن صفوان حين جاءَهُ للمناظرةِ فِي ذلك قالَ لَقَدْ أوقعتَ فِي خلدِي شيئًا فسأرجع إليك اهـ وقال الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه فِي الوصيَّةِ الإيمانُ إقرارٌ باللسان وتصديقٌ بالجَنَانِ والإقرارُ لا يكون وحده إيمانًا لأنه لو كان إيمانًا لكان المنافقون كلُّهم مؤمنين وكذلك المعرفةُ وحدَها لا تكون إيمانًا لأنها لو كانت إيمانًا لكان أهل الكتاب كلُّهم مؤمنين قال تعالى فِي حقِّ المُنافقين ﴿ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[6] وقال تعالى فِي حقِّ أهلِ الكتابِ

---

(١) سورة البقرة/ الآية (١٣٦).
(٢) سورة البقرة/ الآية (١٣٧).
(٣) سورة الحج/ الآية (٢٤).
(٤) سورة إبراهيم/ الآية (٢٧).
(٥) سورة المائدة/ الآية (٨٥).
(٦) سورة المنافقون/ الآية (١).

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾[1] اهـ قلتُ وهذا الذى ذهبَ إليه الإمامُ مِنْ أنَّ كُلًّا من التصديقِ والنطقِ للقادرِ لا يُقبَلُ أحدُهُمَا إلَّا مع الآخَرِ ولا يصيرُ الشخصُ مؤمنًا ناجيًا من الخلودِ فِى النارِ إلَّا بالإتيانِ بهما هو الصَّحيحُ المعتمَدُ وإليه ذهبَ القاضِى عياضٌ وقال إنه مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ ونقلَ إسحٰقُ بنُ راهويه الإمامُ المجتهدُ والنووىُّ الإجماعَ عليه اهـ واللَّهُ أعلم ⊙

فإن قلتَ قد أضافَ اللَّهُ تعالى الإيمانَ إلى القلبِ فِى مواضعَ شَتَّى منها قولُهُ تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾[2] وقولُهُ ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾[3] وقولُهُ ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[4] قلتُ هذه الآياتُ ونظائرُها إنما تقوم حجَّةً على الكرَّاميَّة الذين يكتفون فِى الإيمان بمجرد كلمتَىِ الشهادة لا علينا لأنَّ المراد من الإيمان فِى تلك الآيات التصديقُ ونحن لا ننكر ذلك بل نقول لا بُدَّ فِى الإيمان الشرعِىِّ منَ التصديق القلبِىِّ أيضًا ⊙

(وإيمانُ أهلِ السماءِ) كالملائكةِ وأهلِ (الأرضِ) كآحادِ الأمة منَ الثَّقَلَيْن وكالرُّسل (لا يزيدُ ولا ينقص) وقد اختاره كثيرٌ من العلماء أيضًا وذكرَ الإمامُ مثلَهُ فِى العالِمِ والمتعلِّمِ فقال إيمانُنا مثلُ إيمانِ الملائكةِ والرُّسُلِ اهـ والجمهورُ على خلافِهِ ⊙ فإن قيلَ لا نزاعَ فِى أنَّ الناسَ متفاوتون فِى ملاحظةِ التفصيلِ كثرةً وقلَّةً فَتَفَاوَتَ

---

(١) سورة البقرة/ الآية (١٤٦) وسورة الأنعام الآية (٢٠).
(٢) سورة المجادلة/ الآية (٢٢).
(٣) سورة النحل/ الآية (١٠٦).
(٤) سورة الحجرات/ الآية (١٤).

إيمانُهُمْ زيادةً ونقصانًا ويُؤَيِّدُهُ ما رُوِيَ عن الإمامِ أبِي حنيفة أنهم ءَامَنُوا فِي الجُملة ثم أتَى فرضٌ بعد فرضٍ فكانوا يُؤمنون بكلِّ فرضٍ خاصٍّ ولا يُقال إنَّ الكلامَ فِي غير عصر النبِيِّ عليه الصلاة والسلام لأنَّا نقول الإطلاقُ على تفصيلِ الفرائض ممكنٌ فِي غير عصره عليه السَّلام أيضًا فالجوابُ أنه إذا جاء فرضٌ بعد فرضٍ أو اطَّلَعَ على تفصيلٍ زائدٍ فالإيمانُ إنما هو إذعانٌ بذلك المجموعِ لا أن يكونَ الأولُ إيمانًا وما بعدَهُ زيادةً عليه وهذا مثلُ قوله رضِيَ الله عنه فِي قراءةِ المصلّي أنَّهُ إذا قرأ ءَايَةً فتلك فرضٌ وإن زاد عليها ءَايَةً أخرى أو ءَايَاتٍ فالفرضُ هو المجموعُ لا أنَّ ءَايَةً واحدةً فرضٌ والباقيةَ زيادةٌ على الفرضِ ⊙

وعُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أنه لا يَرِدُ علينا ما يُقال من أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ التصديقَ القطعِيَّ لا يقبل التفاوت بل لليقينِ مراتبُ من أَجْلَى البديهيَّاتِ إلى أخفَى النظريَّاتِ وكذا لا يَرِدُ أنَّ القولَ بكونِ إيمانِ النبِيِّ وءَاحَادِ الأمة سواءً خلافُ الإجماعِ وذلك لأنَّ الإجماعَ إنَّمَا قام على التفاوتِ فِي اليقينِ لا فِي المُتَعَلَّقِ فعدمُ الزيادةِ والنقصانِ فِي الإيمانِ هو (مِن جهةِ المُؤْمَنِ) بالبناءِ للمفعولِ (بِهِ) لأنَّ النقصَ فِي أصلِ التصديقِ الذِي يُنْزِلُهُ عن مَقامِ الجزمِ ويُلحِقُهُ بالظنِّ لا يُفيدُ فِي مقامِ الاعتقادِ كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[1] ولذلك يلزَمُ مِن مَنْعِ نقصِهِ لزومًا بَيِّنًا تكفيرُ المجسِّمة والمشبهة والقدرية مِمَّنْ لم يعرفِ اللَّهَ تعالى وهو واضِحٌ وقد مرَّ صريحُ كلامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عنه فِي ذٰلك

(١) سورة يونس/ الآية (٣٦).

(ويزيدُ) أى الإيمانُ (وينقصُ من جهةِ) قوةِ (اليقينِ والتصديقِ) وضعفِهما قال بعضُهم مِن هنا قال الفخرُ الرازىُّ التحقيقُ أنَّ الإيمانَ لا يقبل الزيادةَ والنقصانَ مِن حيثيةِ أصلِ التصديقِ لا من جهةِ اليقين فإنَّ مراتبَ أهلها مختلفةٌ فِى كمالِ الدينِ كما أشارَ إليه القرءَانُ الكريمُ بقولِهِ تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[1] وكما وَرَدَ عند أحمدَ فِى مسندِهِ [ليس الخبرُ كالمُعاينَةِ] وعلى هذا وردَ فِى الفضائلِ لأحمدَ [لو وُزِنَ إيمانُ أبِى بكرٍ بِإِيمَانِ أَهْلِ الأَرْضِ لَرَجَحَ بِهِمْ] فيتفاوتُ أهلُ الإيمانِ فِى قوتِهِ وضَعْفِهِ وفِى ثباتِ جَنانِهِ ويتفاوتون فِى كثرةِ الطاعاتِ وقلةِ العصيانِ مع بقاءِ أصلِ وصفِ الإيمانِ فِى حَقِّ كلٍّ منهم فالخِلافُ لَفْظِيٌّ بينَ أربابِ العِرفانِ اهـ

وأما ما ورد منَ الآيات الدالَّةِ على زيادةِ الإيمانِ فحملَهَا الحنفيَّةُ على الزيادةِ فِى اليقينِ أو زيادةِ ثمرةِ الإيمانِ وإشراقِ نورِهِ فِى القلبِ فإنه يزيدُ بالطَّاعاتِ وينقصُ بالمعاصِى ⊙

(والمُؤمنون مُسْتَوُونَ فِى الإيمانِ) أىْ فِى مَا يجبُ الإيمانُ به (و)فِى ما يجبُ اعتقادُهُ فِى (التوحيد) وبيانُهُ ما أسلفْنَا منَ التحقيق ⊙ قال الإمامُ رضِىَ اللَّه عنه فِى الوصيةِ الإيمانُ لا يزيدُ ولا ينقصُ لأنه لا يُتصور نقصانُهُ إلا بزيادةِ الكُفْرِ ولا يُتصور زيادتُهُ إلا بنقصانِ الكُفْرِ وكيف يجوز أن يكون الشخصُ الواحد فِى حالةٍ واحدة مؤمنًا وكافرًا والمؤمن مؤمنٌ حقًّا وليس فِى إيمان المؤمنِ

---

(١) سورة البقرة/ الآية (٢٦٠).

شكٌّ لقولِهِ تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾[1] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾[2] والعَاصُونَ من أمةِ محمدٍ ﷺ كلُّهُمْ مؤمنونَ حقًّا وليسوا بكافرينَ اهـ ولٰكِنِ المُؤمنونَ (متفاضلونَ) يَفْضُلُ بعضُهُمْ بعضًا (فِي الأعمالِ) أيِ الأُخْرَوِيَّة وأما الدُنيويّة فلا مدخل لَهَا فِي التفاضل وفيه ردٌّ على المعتزلة الزاعمين أنَّ الأعمال جزءٌ من الإيمان حقيقةً ولذٰلك قالُوا [إنَّ مرتكبَ الكبيرةِ يخرُجُ من الإيمانِ بهَا ويستحِقُّ الخلودَ فِي نار جهنَّمَ] والذِى يدلُّ على بطلانه النصُّ والإجماعُ على أنه لا ينفعُ الإيمان عند معاينة العذابِ ويُسَمَّى إيمانَ اليأسِ ولا خفاءَ فِي أن ذلك إنما هو التصديقُ والإقرارُ إذ لا مجالَ هناك للأعمالِ وبيَّنَهُ الإمامُ المعظَّمُ فقال رحمه الله فِي الوصيةِ [ثم العملُ غيرُ الإيمانِ والإيمانُ غيرُ العملِ بدليلِ أنَّ كثيرًا من الأوقاتِ يرتفعُ العملُ مِن المُؤمن ولا يجوز أن يُقالَ يرتفع عنه الإيمانُ فإنَّ الحائضَ ترتفعُ عنها الصلاةُ ولا يجوز أن يُقالَ يرتفعُ عنها الإيمانُ أو أمرَهَا بتركِ الإيمانِ وقد قال لَهَا الشارعُ دَعِى الصَّومَ ثمَّ اقْضِيهِ ولا يصحُّ أن يُقالَ دَعِى الإيمانَ ثمَّ اقْضِيهِ ويجوزُ أنْ يُقالَ ليسَ على الفقيرِ زكاةٌ ولا يجوزُ أنْ يُقالَ ليسَ على الفقيرِ الإيمانُ] اهـ

وأما استدلالُهُمْ بقوله عزَّ وجلَّ ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾[3] قالوا فإنَّهُ جعل المؤمن مُقابلَ الفاسقِ الذِى يتركُ الأعمال فدلَّ عليه وبقوله عليه الصّلاة والسّلام [لا يَزْنِى الزانِى

---

(١) سورة الأنفال/ الآيتان (٤ و٧٤).

(٢) سورة النساء/ الآية (١٥١).

(٣) سورة السجدة/ الآية (١٨).

وهو مؤمنٌ] وقولِهِ [لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ له] فليس استدلالًا تامًّا لأنَّ المرادَ منَ الفاسق فِي الآية الكافرُ والحديثان محمولان على كمالِ الإيمانِ وسبق بيانُ بعضِ ذلك ۞ وفِي كلام بعضِ المُتأخِّرِينَ منَ المعتزلة أنَّ الأعمال تُعتبر فِي الإيمان الكامل على ما ذهب إليه الإمامُ الشافعِيُّ والمُحَدِّثونَ ولا نزاعَ فِي أنه رجوعٌ عن مذهبِ الاعتزالِ ۞

(والإسلامُ) فِي العُرْف (**هو التسليمُ والانقيادُ لأمرِ الله تعالى فَمِنْ طريقِ اللُّغَةِ فرقٌ بين الإيمانِ والإسلامِ**) وذلك لأنَّ لفظَ الإيمانِ يُنْبِئُ عن التصديق فَفِي الكتابِ ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾[1] أىْ بِمُصَدِّقٍ لنا ولفظَ الإسلام عن التسليم والانقياد ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾[2] أىِ انقادَ ومتعلَّقُ التَّصديق يُناسب أن يكون هو النسبةَ الخبريَّةَ ومتعلَّقُ التسليم الأوامرَ والنواهِيَ وبهذا المَعنى قولُهُ تعالى ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾[3] (**ولٰكن**) فِي عُرف المُتَشَرِّعَة واعتبار الشريعةِ (**لا يكونُ إيمانٌ بلا إسلامٍ**) إذْ لا يُعقل بحسب الشرع مؤمنٌ ليس بمسلمٍ (**ولا إسلامٌ بلا إيمانٍ**) إذ لا يُعقل مسلمٌ ليس بمؤمن وهذا هو مرادُ مَن قال إنهما مترادفانِ أو مُتَّحِدَانِ أو هما غيرُ مُتَغَايِرَيْنِ (**فهما**) وفِي نسخةٍ [وهما] أىِ الإسلامُ والإيمان بالنسبةِ للإنسانِ لا ينفكَّانِ (**كالظهر مع البطن**) ولَمَّا كان المناسبُ لمتعلَّقِ التسليمِ أنْ يكونَ هو الأوامرَ والنواهِيَ المتعلِّقَةَ فِي الأغلب

---

(١) سورة يوسف/ الآية (١٧).

(٢) سورة ءَال عِمران/ الآية (٨٣).

(٣) سورة الحجرات/ الآية (١٤).

بالأعمال الظاهرة شَبَّهَهُ بالظَّهر والمناسبُ لمتعلَّقِ التصديق أنْ يكونَ هو النسبةَ الخبريةَ المعقولةَ المُبْطَنَةَ شَبَّهَهُ بالبطن وكأنه عليه الصلاة والسلام لاحظَ هذا المعنَى حتى أجاب عن سؤالِ جبريلَ عنِ الإيمان بقوله أنْ تؤمن باللَّه وملائكته وكتبه ورسله وعن الإسلام بقوله أن تشهد أنْ لا إله إلا اللَّه وأنَّ محمدًا رسول اللَّه وتقيمَ الصلاة وتؤتِيَ الزكاة وتصوم رمضان وتحجَّ البيت إنِ استطعتَ إليه سبيلًا اهـ (و)أمَّا (**الدِّينُ**) فهو فِي اللغةِ الطاعةُ يُقالُ دان له يَدِينُ دِينًا إذا أطاعَه والشريعة تُسَمَّى بالدين من حيثُ إنَّهَا يُطاع بها فهو (**اسمٌ واقعٌ على**) كلٍّ مِن (**الإيمانِ والإسلامِ**) لقوله تعالى ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾[1] وقوله ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[2] ⊙ وقد يُطْلَقُ الدِّينُ على مطلق الطريقة الثابتة والمِلَّة المجتَمَع عليها (و) بهذا المعنى يقعُ (**على الشَّرَائِعِ كُلِّهَا**) لقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾[3] ولِهذا يقالُ دينُ عيسى وموسى عليهما السلام ⊙

ونحنُ المسلمينَ المؤمنينَ (**نعرفُ اللَّهَ حَقَّ معرفَتِهِ**) وذلك لأنَّ اللَّه تعالى قال ﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾[4] أىْ ما عَرَفُوا اللَّهَ حقَّ معرفتِهِ فَمَنْ قالَ بأنَّ المؤمن لا يعرفُ اللَّهَ حقَّ معرفَتِهِ فقد أوقعَ التسويةَ بينَ الكافِرِ والمُؤْمِنِ فنعرفُهُ تعالى (**كما وصفَ اللَّهُ تعالى**

---

(١) سورة ءَالِ عمران/ الآية (٨٥).
(٢) سورة ءَالِ عمران/ الآية (١٩).
(٣) سورة التوبة/ الآية (٣٣) وسورة الفتح/ الآية (٢٨) وسورة الصف/ الآية (٩).
(٤) سورة الحجِّ/ الآية (٧٤).

نَفْسَهُ) أىْ ذَاتَهُ (فِى) مَوَاضِعَ مِن (كتابِهِ بجميعِ صفاتِهِ) الأربعَ عشرةَ الوجود والقِدَم والبقاء والوَحدانية والقِيام بالنفس والمُخالفة للحوادث والحياة والعلم والمشيئة والقدرة والسمع والبصر والكلام والتكوين فمنها ما هو سلبٌ لِمَا لا يليقُ به ومنها ما هو ثبوتٌ لِمَا يجبُ ويليقُ فمَنْ أنكرَ فأثبتَ له تعالى ما يقابلُ صفةً من هٰذه السلبية أو نفَى عنه صفةً من الثبوتية فلمْ يعرفْهُ تعالى كما هو مفهومُ كلامِ الإمامِ ⊙

وقال علماءُ الإسلامِ إنَّ الإيمانَ لا بُدَّ أنْ يستندَ إلى استدلالٍ ولا بُدَّ من ابتناءِ الاعتقادِ فِى وجودِ اللَّهِ تعالى ووحدانيتِهِ وعِلْمِهِ وقدرتِهِ ومشيئتِهِ وحياتِهِ على الدليل العقلِىّ وإنْ كانَ لا يُشترط الاقتدارُ على التعبير عنه وعلى مجادلة الخصوم ودفع الشُّبَهِ فإنْ كان الشخصُ مِنَ الذين يتفكرون فِى خلق السمٰوات والأرض واختلاف الليل والنهار ويَستدِلُّ بذلك على تفرُّدِ الخالقِ بالإلٰهِيَّةِ واتصافِهِ بنعوتِ الربوبيةِ فإنَّهُ من أهلِ النظرِ والاستدلالِ ولو كان تفكُّرُهُ مجرَّدَ استدلالٍ إجمالِىٍّ كأنْ يقولَ مثلًا أنا وُجِدْتُ بعدَ أنْ لم أكُنْ ومَن وُجِدَ بعدَ أنْ لم يَكُنْ لا بُدَّ له مِنْ مُوجِدٍ حَىٍّ عالِمٍ مُريدٍ قادرٍ أوجدَهُ لا يُشبِهُهُ من أىِّ وجهٍ من الوجوهِ وإنْ كانَ مِنْ هٰؤلاء الذين نشأوا فِى ديار الإسلام مِن الأمصار والقُرَى والصَّحارَى وتواتَرَ عندهم حالُ النبِىِّ عليه الصلاةُ والسلامُ وما أتَى به من المعجزاتِ وثبتَ عندهم صِدْقُهُ فيما جاءَ بِهِ وبلَّغَهُ عن اللَّهِ جلَّ وعزَّ من العقائدِ والأحكامِ فكذلكَ ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يخرجَ المسلمُ عن أحدِ هٰذَيْنِ الفريقينِ إلَّا أن يُفْرَضَ شخصٌ نشأ على شاهقِ جبلٍ مثلًا ولم يتفكرْ فِى مَلَكُوتِ السَّمٰواتِ والأرضِ فمرَّ

به أناسٌ أخبروه عن وحدانيةِ الخالقِ ونُبُوَّةِ الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ فصَدَّقهم وجزمَ بمقالِهِمْ بمجرَّدِ إخبارِهِمْ تقليدًا مِنْ غيرِ تفكُّرٍ وتدبُّرٍ لأنه رَأَى مِنْ حُسْنِ سَمْتِهِمْ ما جعلَهُ يُجِلُّهُمْ عنِ الخطإِ فإنَّ هٰذا مسلمٌ مؤمنٌ لكونِهِ عقدَ قلبَهُ على العقيدةِ الحقَّةِ جازمًا من غيرِ تردُّدٍ لٰكنَّهُ عاصٍ بعدمِ تحصيلِهِ الدليلَ ⊙

وقد رَوَى الحاكمُ الشهيدُ فِي المُنتقَى وغيرُهُ عن الإمامِ المُعَظَّمِ رَضِيَ اللَّهُ عنه أنه قال لا عُذْرَ لأحدٍ فِي الجهلِ بخالِقِهِ لِمَا يَرَى مِنْ خلقِ السمٰواتِ والأرضِ وخَلْقِ نفسِهِ اهـ وعنه رضِيَ اللَّهُ عنه لو لم يَبْعَثِ اللَّهُ رسولًا لَوَجَبَ على الخلقِ معرفتُهُ بعقولِهِم اهـ ومِنْ هنا قال فريقٌ من الحنفيةِ إنَّ مَنْ لَمْ تبلغْهُ دعوةُ رسولٍ فماتَ من غير معرفةِ اللَّهِ تعالى فهو مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ وقال أئمةُ بُخارَى وءَاخَرونَ من أهلِ المذهبِ تبعوهم كقولِ الأشاعرةِ إنَّه لا يجبُ إيمانٌ ولا يحرمُ كفرٌ قبل البعثة وحمَلُوا المَرْوِيَّ عنِ الإمامِ على ما بعدَ البعثة والوجوبَ فِي العبارةِ الثانيةِ على معنًى ينبَغِي اهـ وقال بعضُهُمْ لا يلزم من الوجوبِ المَرْوِيِّ عن الإمامِ ما يترتَّبُ على تركِه العقابُ فلا يُنافِي عندئذٍ ظاهِرَ قولِهِ تعالى فِي الكتابِ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1] ولا يُحتاجُ حينئذٍ إلى تقييدِ العذابِ بالدُّنيا ولا إلى دَعْوَى عمومِ الرسولِ للعقلِ والنَّقْلِ ⊙

وما ذهبَ إليه الفريقُ الأولُ من الحنفيةِ لا يوافقُ مذهبَ المعتزلةِ ولا يشهدُ له فإنَّ المعتزلةَ يقولون [إنَّ العقلَ يدركُ استقلالًا فِي كثيرٍ

---

(١) سورة الإسراء/ الآية (١٥).

منَ الأحكامِ القبحَ أو الحُسْنَ الذِى فيها فيوجبُ أىِ العقلُ عندئذٍ بنفسِهِ مقتضاهُما على العبادِ] وأمَّا الأستاذُ أبو منصُورٍ الماتريدىُّ وعامَّةُ مشايخِ سمرقند رحمهم اللَّه فيقولون [إنَّ العقلَ ءَالَةٌ يُعرَفُ بها الحُسْنُ أو القُبْحُ الكائنُ فِى بعضِ الأحكامِ ولٰكن الذِى يحكُمُ بالحرمةِ وخِلافِها هو اللَّهُ تعالى من غيرِ أنْ يجبَ عليه تعالى شَىْءٌ كما هُوَ اتِّفاقُ أهلِ السُّنَّةِ] وقال الأشاعرةُ رحمهم اللَّه [إنه لا يُعْرَفُ حكمٌ مِن أحكامِ اللَّه إلَّا بعد بعثةِ نبِىٍّ] ⊙

فأولُ الواجباتِ على المكلَّفِ النظرُ والاستدلالُ المُؤَدِّى إلى المعرفةِ باللَّهِ وصفاتِه وقد أشار اللَّه سبحانه وتعالى إلى الاستدلال فِى ثمانين ءايةً كما فِى شرح المقاصد كقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآيةَ[1] وقولِه ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[2] وظاهرُها كلِّها الاستدلالُ بحدوث المخلوقات وذلك أنَّ العالَمَ منَ السمٰواتِ والأرضِ وغيرِهما مركبٌ مؤلَّفٌ تجوز عليه تركيبات مختلفة ويتغير من حال إلى حال وما كان كذلك فهو ممكنٌ محتاج إلى مَن أحدثَه وركَّبَه وأجراه على نظامِه كما قال الإمام رحمه اللَّه فِى رواية أبِى يوسف عنه [وكما يحيل العقل] أىْ يجزم بالاستحالة [فِى سفينةٍ مشحونةٍ بالأحمال احْتَوَشَتْها] أىْ أحاطَتْ بها من كل جهة [فِى لُجَّةِ البحر أمواجٌ متلاطمةٌ ورياحٌ مختلفةٌ] أىْ تهب من مختلف الجهات [أن تجرِىَ مستويةً] بنفسِها لا تميل إلى طرف ولا تقف وقفةً

---

(١) سورة الأعراف/ الآية (١٨٥).

(٢) سورة فُصِّلَتْ/ الآية (٥٣).

[وليس أحدٌ يُجريها ويقودُها] على الاستواء [فكذلك يستحيلُ] فِي العقل [قيامُ هذا العالم على اختلاف أحواله] من حركاتِ النَّيِّرات وسكونِ الأرض وما اختصَّ به كلُّ جنسٍ منَ الكيفيات وما خُصَّ به الإنسانُ منَ الهيئات وأنواعِ الكمالات وغيرِ ذلك [وتَغَيُّرِ أُموره] كتعاقُبِ الضوء والظلمات واستقرارِ المتحرك وتحرُّكِ المستقرِّ وغيرِ ذلك [مِن غيرِ صانعٍ ومُحدِثٍ وحافظٍ] واحدٍ واجبٍ بالذات موصوفٍ بصفات الكمال اللائقة منزَّهٍ عن سِماتِ التغيُّر والنقصان والزوال يُحدِثُ العالم وما اختلف فيه من أحوالٍ وتغيَّر من أعمال ويحفظُه عن الاختلال ⊙

وتقريرُ هذا الدليلِ على طريقة الحدوث بوجهين الأول أنَّ الموجوداتِ الممكنةَ تحتاج فِي حدوثها إلى محدِثٍ لا يتطرق العدم إليه بوجه من الوجوه وما كان كذلك لم يكن عينَهَا ولا جزءًا منها وإلا لزمَ انقلابُ الحقائق فيلزَمُ أن يكون أزليًّا غيرَها والثانِى أنَّ المُمْكِن كما يستحيلُ أنْ يَرْجَحَ وجودُهُ على عدمِهِ لنفسِهِ فكذلك يستحيل أن يُرجِّح لنفسه فاحتاج فِي وجودِه إلى مرجِّحٍ يرجِّحُ لذاتِهِ وهو الخالق القدير القديم سبحانَه ⊙ وتقريرُهُ بعبارةٍ أُخرَى أنَّ وجودَ السَّمٰواتِ والأرضِ وغيرِهما منَ الموجودات يدلُّ على وجود الواحد الواجب الوجود فإنَّه لو لم يكن موجودًا لانحصر الموجود فِي المُمْكِنِ فيلزم ألّا يوجد شيءٌ لأنَّ الممكن لا يستقلُّ بالوجود فِي نفسه كما هو ظاهرٌ ولا بإيجادِ غيرِه لأنَّ الإيجاد لا يكون إلا مِنَ الموجود فإذا لم يكن وجودٌ ولا إيجادٌ لم يكن موجودٌ بذاتِه ولا بغيرِه وهذا خلافُ المحسوس مِن وجود العالم فثبت وجودُ الواجب تعالى

⊙ قال القاضِى كمال الدين البياضِىُّ وهذان الوجهان فيهما غُنية عن إبطال الدَّور والتسلسل اهـ

قال وتقريرُهُ على طريقةِ الإمكانِ أنَّ المُمْكِنَاتِ موجودةٌ فلا بُدَّ لَهَا مِن مُوجِدٍ لاستحالةِ وجودِ الممكِنِ بنفسِهِ بلا موجِدٍ فإنْ كانَ واجبًا فذاكَ وإنْ كانَ مُمْكِنًا فلا بُدَّ له مِن مُوجِدٍ ويعودُ الكلامُ فيه فإنِ انتهى إلى الواجبِ فذاك وإلَّا دارَ أو تسلسلَ وكلاهما باطلٌ أمَّا الدَّورُ فَلِوجهَيْنِ الأولُ أنَّ العقلَ يجزمُ بأنَّ ما لم يوجَدْ لم يُؤثِّرْ فلو أثَّرَ الشَّىْءُ فِى المُؤَثِّرِ فيهِ لَلَزِمَ تَقَدُّمُهُ على المُؤثِّرِ المُتَقَدِّمِ عليه وهو محالٌ الوَجْهُ الثانِى أنَّ نسبةَ العِلَّةِ عند مَنْ زعمَ تأثيرَها إلى المعلولِ بالوجوبِ ونسبتُهُ إليها بالإمكانِ فلا يجتمعانِ فِى الشَّىْءِ بالنسبةِ إلى أمرٍ فضلًا عن نفسِهِ، وأمَّا التسلسلُ فلِوجهَيْنِ الأولُ أنَّ الممكناتِ لو تسلسلتْ على الوجهِ الذِى زعموه لا إلى نهايةٍ لكان المجموعُ ممكنًا لافتقارِهِ إلى أجزائِهِ فاحتاجَ على مقتضَى قولِهِم إلى سبَبٍ مغايرٍ ولا يجوز أنْ يكونَ نفسَهُ ولا جُزْءًا منه فتعيَّنَ أن يكونَ خارجًا عنه واجبًا إذِ الداخلُ لا يكونُ علةً لنفسِهِ ولا لِعِلَلِهِ فلا يكون علةً مستقلَّةً للمجموعِ والخارجُ لا يكونُ مُمْكِنًا فينقطع والوَجْهُ الثانِى أنَّ نسبةَ السلسلةِ وأجزائها إلى الترجيحِ كنسبتها إلى الترجُّحِ وهو ظاهرٌ فلا يصلح شَىْءٌ منهما لِلْعِلِّيَّةِ ويَنْتَفِى التسلسلُ ⊙ قال البياضِىُّ وهذا ينْفِى التسلسلَ فيما يضبِطُهُ الوجودُ مطلقًا مجتمعًا أو لا كما قال به المتكلمون اهـ

ولا يجوزُ عندَ الحنفيةِ أنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ العبدَ بحملِ جبلٍ ونحوِ ذٰلك مِمَّا يعجِزُ عنه بحيثُ إنه إذا لَمْ يفعلْ يُعاقَبُ لقولِهِ تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ

﴿ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1] وجوَّزَهُ جمهورُ الأشاعرةِ عقلًا ومَنَعُوهُ سَمْعًا أىْ قالوا بامتناعِ وقوعِهِ للآيةِ الآنفةِ وغيرِها من الأدلةِ واتَّفَقَ الفريقانِ على وقوعِ التكليفِ بما يدخلُ تحت قدرةِ العبدِ عادةً ولٰكنِ استحالَ وقوعُهُ لِسَبْقِ العلمِ الأزلِىِّ بعدمِ وقوعِهِ مِنْ نحوِ تكليفِ أبِى لَهَبٍ وأبِى جهلٍ وغيرِهِما مِن كفرةٍ بالإيمانِ مع العلمِ بعدمِ إيمانِهِ والإخبارِ به لأنَّ العلمَ لا يقتضِى جَبْرَ المُكَلَّفِ على الفعلِ بلا إرادةٍ ⊙

(وليسَ يقدرُ أحدٌ أنْ يعبدَ اللَّهَ حقَّ عبادتِهِ كما هو أهلُهُ) فإنَّ العبدَ يَعْجِزُ عن مداومةِ الذِّكرِ والشُّكْرِ كما أشار إليه قولُ اللَّهِ تعالى ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[2] وقولُهُ ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[3] وقولُهُ ﷺ لا أُحْصِى ثناءً عليكَ اهـ وقال الإمامُ أبو منصورٍ الماتريدِىُّ فِى التأويلاتِ فِى قولِهِ تعالى ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[4] أنَّ مِنَ المُفَسِّرينَ مَنْ ذَكَرَ أنَّ هٰذا الخطابَ فِى الكافرِ ومنهم مَنْ قال هو فِى كلِّ أحدٍ لا تَرَى إنسانًا قَضَى جميعَ ما عليه مِنَ الأمر حَتَّى لا يَغفُلَ عنه ولا يقصِّرَ فيه بل مِنَ اللَّهِ تعالى على كل أحد فى كل طرفة عين نعمةٌ لا يتهيأُ لأحد أن يقوم بِكُنْهِ شُكْرِهَا حتى لا يقع منه فِى ذلك جفاءٌ ولا تقصيرٌ اهـ ورَوَى الطبرىُّ وغيرُهُ عن مجاهدٍ مثلَهُ وهو مرادُ الإمامِ الشافعىِّ رَضِىَ اللَّهُ عنه بقولِهِ والحمد لله الذِى لا يُؤَدَّى شكر نعمةٍ من نعمه إلا بنعمةٍ منه تُوجِبُ على مُؤَدِّى شكرِ ماضِى نِعَمِهِ بأدائِهَا نعمةً حادثةً

---

(١) سورة البقرة/ الآية (٢٨٦).
(٢) سورة التغابن/ الآية (١٦).
(٣) سورة المزمل/ الآية (٢٠).
(٤) سورة عبس/ الآية (٢٣).

يجبُ عليه شُكْرُهُ بها اهـ ولذلك قال الإمامُ رَضِيَ اللَّه عنه (**ولكنه يَعبُدُهُ**) جلَّ وعزَّ اعتقادًا بالقلبِ ونطقًا باللسانِ وطاعةً بالجوارحِ (**كما أُمِرَ**) أىْ على وَفقِ ما أوحَى اللَّهُ إلى رُسُلِهِ معترفًا بقصورِ قدرتِهِ على الوجْهِ المتقدِّمِ ⊙

ثُمَّ فرَّعَ رَضِيَ اللَّهُ عنه على هذا التحقيقِ قولَهُ (**فَاسْتَوَى**) وفِى نسخةٍ [ويَسْتَوِى] (**المُؤْمِنونَ فِى أصلِ المعرفةِ واليقينِ والتوكلِ**) على اللَّهِ تعالى دونَ غيرِهِ وحدُّهُ كما قال أبو حامد الغزالِىُّ أنْ تُوَطِّنَ قلبَك على أنَّ قوامَ بُنْيَتِكَ وكفايتَكَ وسدَّ خَلَّتِكَ إنما هو من اللَّه لا بأحدٍ دون اللَّه ولا بحطامِ الدنيا بل سبحانه وتعالى إن شاء سبَّبَ له مخلوقًا وإن شاء كفَى بقدرته بدون سببٍ مِن الأسبابِ قال اللَّه تعالى ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[1] اهـ (و)اسْتَوَوْا أىِ المؤمنونَ كذلك فِى (**المحبةِ**) للَّهِ تبارك وتعالى ولرسولِهِ ﷺ (**والرِّضَى**) عنِ اللَّه عزَّ وجلَّ أىْ بالرِّضَا بقضائِهِ وتَرْكِ التَّسَخُّطِ والاعتراضِ عليه (**والخوفِ**) مِن اللَّهِ خوفَ الإجلالِ والتعظيمِ وخوفَ العقابِ عند العصيانِ وهو رعدةٌ تحدث فِى القلب عن ظنِّ مكروهٍ ينالُهُ فإنْ قيلَ ليس اضطرابُ القلبِ هذا بيدِ الإنسانِ قلنا لكنِ العبدُ له قدرةٌ على الاعتقادِ وله قدرةٌ على ما يُعينُه على تقويةِ ذلك من مقدِّماتِ الخوفِ وما يبعثُ عليه وهِىَ على ما ذكره العلماءُ أربع ذِكْرُ الذُّنوبِ التِى سبقتْ وكثرةُ الخصوم الذين مَضَوْا والعبدُ بين ذلك لم يتبينْ له الحالُ وذِكْرُ شدة عقوبة اللَّه التِى لا طاقة له بها

---

(١) سورة الطلاق/ الآية (٣).

وضعفِهِ عن احتمالِهَا وذِكْرُ قدرته تعالى على ما شاء متَى شاء وكيف شاء (والرَّجَاءِ) لرحمةِ اللَّهِ وهو ابتهاجُ القلب بمعرفةِ فضلِ اللَّهِ واسترجاؤه إلى سَعَةِ رحمتِهِ تعالى، والابتهاجُ فِي القلبِ وإن لم يكنْ بيدِ العبدِ لكن فِي مقدورِه اعتقادُ سَعَةِ فضلِ اللَّهِ ورحمتِهِ وأن يرجُوَ أن ينالَه ذلك وهو المرادُ وضدُّهُ اليأسُ وهو اعتقادُ فَوَاتِ رحمةِ الله وفضلِهِ ولو مع التوبةِ وهو كفرٌ و﴿لَا يَأْيَسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1] ⊙ قال شارحٌ وإنما رَتَّبَ هٰذه الأمورَ على ما سبقَ بقوله فاستوَى المُؤمنون إلى ءَاخِرِهِ لأنَّ معرفةَ اللَّهِ تعالى كما وصفَ نفسه فِي كتابه بجميع صفاته تستلزمُ ذٰلك إلا أنه اقتصر على ما ذُكِرَ لأنه العمدةُ العُظْمَى والباقِي كالفرع عليه اهـ (و)كذا يَسْتَوِي المُؤْمِنُونَ فِي (الإيمانِ) أيِ الإقرارِ والتصديقِ على ما تقدَّمَ بيانُهُ (و)لٰكنهم (يتفاوتون فيما دُون الإيمانِ) منَ الأعمالِ (فِي ذلك كلِّه) منَ اليقين والتوكُّلِ والمَحَبَّةِ والرِّضَى والخوفِ والرَّجَاءِ على حَسَبِ اختلافِ أحوالِهِم ⊙ قال الإمامُ الطحاويُّ والإيمانُ واحدٌ وأهلُهُ فِي أصلِهِ سواءٌ والتفاضلُ بينهم بالخشيةِ والتُّقَى ومخالفةِ الهَوَى وملازمةِ الأولى اهـ

قالوا وينبغِي على العبد أنْ يكون بينَ الخوفِ والرجاءِ يخافُ الخوفَ الذِى يحولُ بينه وبين محارمِ اللَّهِ ويرجو رِضَا اللَّهِ وفضلَهُ إذا عملَ بالطاعةِ ومَغْفِرَتَهُ وعفْوَهُ إذا وقعَ فِي الذَّنْبِ وأتبعَهُ بالتوبةِ لقولِهِ تعالى ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا

---

(١) سورة يوسف/ الآية (٨٧).

رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾[1] وقولِهِ تعالى ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[2] وقد رَوَى العالِمُ العارِفُ أبو القاسمِ القشيرِيُّ عن العالِمِ العارِفِ أبِى علِيٍّ الرُّوذبارِيِّ رحمهما اللَّهُ قال الخوفُ والرجاءُ كجناحَيِ الطائرِ إذا استويا استوَى الطيرُ وتمَّ طَيَرانُهُ وإذا نقصَ أحدُهما ظهر فيه النقصُ وإذا ذهَبَا صار الطائرُ فِى حدِّ الموتِ اهـ

(واللَّهُ تعالى متفضِّلٌ على عباده) المُطيعين بالثواب وعلى بعضٍ غيرِهِمْ بالعفوِ والإنعامِ وهو (عادلٌ) فِى عقابِ الكافرينَ ومَنْ شاءَ من عصاةِ المؤمنينَ مِن غيرِ وجوبٍ عليه تعالى ولا استحقاقٍ من العبد أىْ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ كلٌّ مِن الثواب والعقاب حقًّا لازمًا يقبُحُ تركُه كما زعمتِ المعتزلةُ، وأما الاستحقاق بمعنى ترتُّبِهما على الأفعالِ والتروكِ ومُلَاءَمَةِ إضافتِهِمَا إليها فِى مجارِى العقولِ والعاداتِ فَمِمَّا لا نزاع فيه ⊙

وقالتِ المعتزلةُ والعياذُ باللَّهِ مِنَ الضلالِ [يجبُ على اللَّه إثابةُ الطائعِ ومعاقبةُ العاصِى] واستدلُّوا على الوجوب بأنه لو لم يجبِ الثوابُ والعقابُ لَأَفْضَى ذلك إلى التَّوَانِى فِى الطاعاتِ والاجتراءِ على المَعَاصِى لأنَّ الطاعاتِ مشاقُّ ومخالَفَاتٌ للهَوَى لا تَمِيلُ إليها النفسُ إلا بعد القَطْعِ بالحصولِ على لَذَّاتٍ ومنافعَ تُرْبِى وتزيدُ عليها والمعاصِىَ شهواتٌ ومستلذَّاتٌ لا تَنْزَجِرُ عنها النفس إلا معَ القطع بآلامٍ ومضارَّ تَتَرَتَّبُ عليها ولأنه كَثُرَتِ الآياتُ والأحاديثُ

---

(١) سورة الزمر/ الآية (٩).

(٢) سورة السجدة/ الآية (١٦).

فِي تحقُّقِ الثوابِ والعقابِ يومَ الجزاءِ فلو لم يجِبْ وجاز العدم لزم الخُلْفُ والكذِبُ هكذا زعموا، ويُرَدُّ ما ذكروه أوَّلًا بأنَّ شمولَ الوعد والوعيد للكُلِّ وكثرةَ الأخبارِ بذلك كافيةٌ فِي الترغيب والترهيب ويُرَدُّ ما ذكروه ثانيًا بأنَّ غايَتَهُ الوقوعُ وهو لا يَستلزِمُ الوجوبَ ⊙ وما قالوه تكذيبٌ للكتابِ والسُّنَّةِ وتحكُّمٌ على اللهِ فِي إرادتِهِ ومشيئتِهِ وقد قال سبحانه ﴿إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾[1] وقال رسولُ اللهِ ﷺ فيما رواه مسلمٌ وأحمد وابن حبانَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يُنَجِّيهِ عَمَلُهُ فقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ولكن سَدِّدُوا اهـ

ومِنْ هنا قال الإمامُ رَضِيَ اللَّهُ عنه (**يُعْطِي**) مِن الثوابِ (**أضعافَ ما يَستوجبُهُ العبدُ**) أيْ أضعافَ ما يستحقُّهُ بِمَعْنَى ما يَترتَّبُ على طاعاتِهِ كما مَرَّ بيانُهُ (**تَفَضُّلًا منه**) كما قال اللَّهُ تعالى ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾[2] وقالَ رسولُ اللّهِ ﷺ فيما أخرجه مسلمٌ وغيرُهُ كلُّ عملِ ابن ءَادَم يُضاعَف الحسنةُ بعشرِ أمثالِهَا إلى سبعِمائَة ضعفٍ إلى ما شاءَ اللَّهُ اهـ (**وقد يُعاقِبُ**) العَبْدَ (**على الذَّنْبِ عدلًا منه**) كما قال ربُّنا عزَّ وجلَّ ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[3] (**وقد يَعْفُو**) عن الصَّغائر والكبائر الواقعةِ من أهلِ الإيمانِ بالتوبة وبدونها (**فضلًا منه**) ولنا فِي ذٰلكَ الأحاديثُ والآياتُ الناطقةُ

---

(١) سورة ءَال عمران/ الآية (٧٣).

(٢) سورة البقرة/ الآية (٢٦١).

(٣) سورة الأنعامِ/ الآية (١٦٠).

بالعفو والغفران كقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[1] وقوله ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[2] وقولِهِ سبحانَهُ ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾[3] وفي الأحاديثِ كثرةٌ كحديثِ أحمدَ وأبي داودَ وغيرِهما موقوفًا على عدَّةٍ من الصحابةِ ومرفوعًا إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم إنَّ اللَّهَ لو عذَّبَ أهلَ أرضِهِ وسَمٰواتِهِ لعذَّبَهُمْ وهو غيرُ ظالمٍ لَهُمْ ولو رحِمَهُمْ كانتْ رحمتُهُ خيرًا لَهُمْ مِن أعمالِهِم اهـ

ومعنَى العَفْوِ والغُفرانِ تركُ عقوبة المجرم والسَّترُ عليه بعدمِ المؤاخذة وأما حملُ النصوص على العفو عن الصغائر أو عن الكبائر بعد التوبة ونحوِ ذلك فهو عدولٌ عَنِ الظاهرِ بلا دليلٍ وتقييدٌ للإطلاقِ بلا قرينةٍ وتخصيصٌ للعامِّ بلا مخصِّصٍ ومَحْضُ تَحَكُّمٍ بالرَّأْيِ بل لا يصحُّ فِي مثلِ قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4] فإنَّ المغفرةَ بالتوبةِ تعُمُّ الشِّرْكَ وغيرهُ وقد مَرَّ تحقيقُ ذٰلكَ فَلْيُرْجَعْ إليه ⊙

(وشفاعةُ الأنبياءِ عليهم السلامُ) لِأُمَمِهِمْ **(حقٌّ)** ثابتٌ لقوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾[5] والأنبياءُ مِمَّنْ

---

(١) سورة الزمر/ الآية (٥٣).
(٢) سورة الرعد/ الآية (٦).
(٣) سورة الشُّورى/ الآية (٣٠).
(٤) سورة النساء/ الآيتان (٤٨ و١١٦).
(٥) سورة طه/ الآيتان (١٠٤ و١٠٩).

رضِيَ اللَّهُ قولهُمْ لقوله تعالى ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[1] والشفاعةُ مأخوذةٌ مِن الشَّفع كأنَّ المشفوعَ لَهُ كان فردًا فجعله الشفيعُ شفعًا بضمّ نفسِهِ إليه والمرادُ الشفاعةُ يومَ القيامةِ فِي العَرَصَاتِ وبعدَ دخولِ النار للمؤمنين المُذنبين مطلقًا ⊙ (وشفاعةُ النبيِّ ﷺ) هِيَ أكبر الشفاعات لقوله عليه الصلاة والسلام فِي حديثِ البخاريِّ فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ البَابِ فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الجَمْعِ كُلُّهُمْ اهـ وقولِهِ صلى الله عليه وسلم لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ فتعجَّلَ كلُّ نبيٍّ دَعْوَتَهُ وإنِّي اختبأتُ دَعْوَتِي شفاعةً لِأُمَّتِي يومَ القيامةِ فَهِيَ نائلةٌ إنْ شاءَ اللَّهُ مَن ماتَ مِن أُمَّتِي لا يُشْرِكُ باللَّهِ شيئًا اهـ أخرجه البخارِيّ ومسلم رحمهما الله تعالى وحديثِ ابنِ ماجَهْ وغيرِه عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفًا اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَوَاتِكَ وَرَحْمَتَكَ وَبَرَكَتَكَ عَلَى سَيِّدِ المُرْسَلِينَ وَإِمَامِ المُتَّقِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ إِمَامِ الخَيْرِ وَقَائِدِ الخَيْرِ وَرَسُولِ الرَّحْمَةِ اللَّهُمَّ ابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَغْبِطُهُ بِهِ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ اهـ ووقوعُها (للمُؤمنين المُذْنِبِينَ) لا بمجرَّدِ الصغائرِ التِي لم يُداوِمُوا عليها (و)إنَّمَا (لأهلِ الكبائر منهم المُستَوْجِبِين) أى المُستحِقِّين (للعِقَابِ) بدخولِ النارِ (حقٌّ) لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواهُ جمعٌ وصَحَّحَهُ الترمذيُّ وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ ووافقَهُ الذَّهَبِيُّ شَفَاعَتِي لأهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتِي اهـ وأمَّا المعتزلةُ فَلَمَّا قالوا بوُجُوبِ عقابِ العاصِي إنْ لَمْ يَتُبْ لم يكنْ للقول بالشفاعة لأهلِ الكبائرِ عندهم

---

(١) سورة المائدة/ الآية (١١٩).

معنًى فلا جَرَمَ قَصَرُوها على المُطِيعينَ والتَّابِعِينَ لرفعِ الدَّرجاتِ وزيادةِ المَثُوباتِ وأنكَرُوا الشفاعةَ لأهل الكبائر وتمسَّكُوا فِي ذلك بقوله تعالى ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾[1] وتغافَلُوا عن أنَّ الخطابَ لِبَنِي إسرائيلَ فهِيَ وإنْ كانَ لَفْظُها عامًّا فالمرادُ بها خاصٌّ فِي التأويلِ وهو مَن ماتَ على كُفْرِهِ غير تائب إلى الله عزَّ وجلَّ قال تعالى ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[2] فالآيةُ نزلت ردًّا على أهلِ الكتابِ لِمَا كانوا يَزْعُمُون أنَّ ءَاباءَهم أو غيرَهُمْ يَشفعُونَ لَهُمْ لا لِنَفْيِ الشفاعةِ على الإطلاقِ بدليلِ الأحاديثِ المتظاهرةِ الكثيرةِ على إثباتِها لأهلِ الكبائر كما قاله الإمامُ الطبريُّ والإمامُ الماتريدِيُّ والزجَّاجُ وابنُ أبِي حاتمٍ والبغويُّ وغيرُهُم من مفسِّرينَ ۝ وأمَّا الدُّعاءُ بقولنا اللهم اجعلْنا من أهلِ شفاعةِ محمدٍ فالمُرادُ به اجعلنا مِن أهلِ الشفاعةِ على تقدير المعاصِي كما فِي قولنا اجعلنا مِن أهلِ المغفرة وأهلِ التوبة ۝

(**وَوَزْنُ الأعمالِ**) أى وزنُ أجسامٍ خُلِقَتْ منها أو وزنُ الصحفِ التِي كُتِبَتْ فيها أو وزنُ فاعليها (**بالمِيزانِ يومَ القيامةِ حقٌّ**) وقد تقدَّمَ بيانُ ذٰلك ۝

(**والقِصَاصُ فيما بين الخصوم**) منَ الإنس والجنِّ (**بالحسناتِ يومَ القيامة حقٌّ**) بأنْ يُؤخَذَ مِن حسناتِ الظالمِ فتُعطَى للمظلومِ

---

(١) سورة البقرة/ الآية (٤٨).

(٢) سورة البقرة/ الآيتان (٤٧ و٤٨).

(وإنْ لم تكن لهم) أيْ للظَّلَمة (الحسناتُ) لعدم وجود طاعاتٍ لهم (فطُرِحَ السيئاتِ) أيْ من سيئاتِ المظلومين (عليهم حقٌّ جائزٌ) لقوله عليه السلام فيما رواه مسلمٌ وغيرُه لتؤدُّنَّ[1] الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى تقتصَّ الشاةُ الجماءُ من الشاةِ القرناءِ لم تنطَحْها اهـ وعن أبي هريرة رضِيَ الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت عنده مظلمة لأخيه مِنْ عِرضه أو شيءٍ منه فَلْيَحْلِلْهُ منه اليومَ قبل أن لا يكون دينارٌ ولا درهمٌ إنْ كان له عملٌ صالحٌ أخذ منه بقدر مَظْلمتِه وإن لم يكن حسناتٌ أُخِذَ من سيئاتِ صاحبه فَحُمِلَ عليه اهـ أخرجه الترمذِيُّ وغيرُه وعن أبي هريرة رضِيَ الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ أتَدْرُون ما المُفْلس قالوا المُفْلس فينا مَن لا درهم له ولا متاع قال إنَّ المُفلس مَن يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتَم هذا وقذَف هذا وأكَل مالَ هذا وسفَك دمَ هذا وضرَب هذا فيُعطَى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإنْ فَنِيَتْ حسناتُهُ قبل أنْ يقضِيَ ما عليه أُخِذَ مِن خطاياهم فَطُرِحَتْ عليه ثم يُطرح فِي النار اهـ أخرجه مسلمٌ والترمذِيُّ ۞ فإن قلتَ كيف هذا وقد قال تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[2] قلتُ هذا فِي الحقيقة وِزْرُهُ مِن سببٍ وضربٍ وشتمٍ وقتلٍ

---

(١) قوله (لتؤدُنَّ) بفتح الدال المشددة مبنيٌّ للمجهول وهو الصحيحُ كما قال الطيبِيُّ فِي شرح المشكاةِ والملا عليٌّ فِي المرقاة وابنُ علان فِي دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين وغيرُهم وقال بعضُ كاهنِ الملك هو بضمِّ الدال. الفقير.

(٢) سورة فاطر/ الآية (١٨) وسورة الأنعام/ الآية (١٦٤) وسورة الإسراء/ الآية (١٥) وسورة الزمر/ الآية (٧).

يُعاقَبُ عليه بما تقدَّمَ وهو كقوله تعالى ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[1] ۝

(وحوضُ النبيِّ) ﷺ (حقٌّ) ثابتٌ وإنْ رغمتْ أنوفُ المبتدعة المُنْكِرِينَ وعن أبِي هريرة رضِيَ الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال يَرِدُ علَيَّ يوم القيامة رَهطٌ من أصحابِي أو قال من أمّتِي فيُحَلَّؤُونَ[2] عن الحوض فأقول يا ربِّ أصحابِي فيقول إنه لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدُّوا على أدبارهم القَهْقَرَى اهـ وفِي رواية فيُجْلَون[3] اهـ أخرجه البخارِيُّ ومسلمٌ، وظاهرُ هذا الحديثِ يَقتضِي أنْ يكونَ الحوضُ قبلَ الصِّراطِ لأنه يُطْرَدُ عنه أقوامٌ فإنْ كانوا كفارًا فالكفارُ لا تجوزُ على الصِّراط وإن كانوا عُصاةً فالمجاوز مِن الصِّراط لا يكونُ إلا ناجيًا ومثلُهُ لا يُحْجَبُ عن الحوضِ وإليهِ ذهبَ أبو حامدٍ الغزالِيُّ فِي كتاب كشف علم الآخرة اهـ وفِي غيرِه منَ الحديثِ ما يُفهَمُ منه أنَّ الحوضَ بعد الصراط فقِيل فِي التوفيق بينها إنَّ الحوض متعدِّدٌ وقيل مُمْتَدٌّ منَ الجنة إلى الموقف وقيل المرادُ فِي الحديثِ الأولِ أنهم يُوَجَّهونَ ناحيةَ الحوضِ لا أنهم يبلغونه فلا ينفِي أنه حوضٌ واحدٌ بعد الصراطِ كما هو الأشبهُ وإليه مال شيخُنا رحمه الله وقال لأنه ينصَبُّ فيه من ماء الجنة اهـ

(والجَنَّةُ والنَّارُ مخلوقتانِ الآنَ) وفِي نسخةٍ [اليوم] وفيه ردٌّ على

---

(١) سورة النحل/ الآية (٢٥).

(٢) قوله (فيُحَلَّؤُونَ) أىْ يُمنعون ويُطردون كما فى عمدة القارئ للعَيْنِيّ. الفقير.

(٣) قوله (فيُجْلَون) أىْ يُصْرَفُونَ كما فِي عمدة القارئِ للعَيْنِيّ. الفقير.

المعتزلة القائلينَ بأنَّ خَلْقَهُمَا قبل يوم الجزاء عبثٌ لا يليق بالحكيم ولأنهما لو كانتا موجودتين لَهَلَكَتَا لقوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1] واللَّازم باطلٌ للإجماع على دوامهما وللنُّصوص على دوام أُكُلِ الجنة ۞ والجواب أنَّ خلقهما قبل يوم القيامة ليس بعبثٍ ويَكْفِي فِي ذلك ما يجده العاصِي فِي قلبه حين يعلم أن مكان عقوبته موجود مُهَيَّأٌ وما يجده الطائع إذا علم أن مكان إثابته موجودٌ مهيَّأٌ وفوق هذا فإنَّ فِي الجنة الحورَ والوِلدانَ وفيها أرواحُ الشهداء وأرواحُ الصالحين ۞ ولنا قصّةُ ءَادَمَ وحواءَ عليهما السلام وإسكانِهما الجنة وإخراجِهما وحملُهَا على بستانٍ من بساتين الدُّنيا يجرِي مجرَى التلاعب بالدِّين والمراغمة لِمَا انعقد عليه إجماع المسلمين ۞ ثم لا قائلَ بخلق الجنة دون النار فثبُوتُهَا ثبوتُهَا والآياتُ الصَّريحةُ فِي ذلك كثيرةٌ مثلُ قوله تعالى ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[2] وقوله ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾[3] وقوله ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[4] وفِي حق النار ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[5] وحَمْلُهَا على التعبيرِ عن المستقبل بلفظ المبالغة فِي تحقُّقِهِ خلافُ الظاهِرِ فلا يُعْدَلُ إليه بدونِ قرينةٍ كما هو مقرَّرٌ فِي محلِّه ۞ وقوله تعالى ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[6] فَلَفْظُ نجعل فيها يحتمل الحال والاستمرار

---

(١) سورة القصص/ الآية (٨٨).

(٢) سورة ءال عمران/ الآية (١٣٣).

(٣) سورة الحديد/ الآية (٢١).

(٤) سورة الشعراء/ الآية (٩٠) وسورة ق/ الآية (٣١).

(٥) سورة البقرة/ الآية (٢٤) وسورة ءَالِ عِمران/ الآية (١٣١).

(٦) سورة القصص/ الآية (٨٣).

على أنَّ الجَعْلَ هٰهنا ليس بمعنى الخَلْقِ بل معناهُ نُعطيها الذين لا يريدون فِي الأرض عُلوًّا ولا فسادًا بعد أنْ هِيَ كائنةٌ موجودةٌ كما إذا قلتَ نجعلُ دَارِى للفقهاءِ والدارُ موجودةٌ (لا يفنيانِ أبدًا) أىْ لا يطرأ عليهما وعلى أهلهما وما فيهما عدمٌ أصلًا لقولِهِ تبارك وتعالى فِي حقِّ أهلِ الإيمانِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1] وقولِهِ تعالى فِي حقِّ أهلِ الكفرِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[2] وذهبَ الجهميَّةُ أصحابُ جهمِ بنِ صَفوان إلى أنه إذا دخل أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ واستمتعوا بقدرِ أعمالهم أفنَى الله الجنة والنار لقوله تعالى ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾[3] فإنه تعالى كانَ وما كان معه أحدٌ فِي الأزل ولذا وجب أن يبقَى فِي الآخرة ولا يكون معه أحدٌ اهـ ولا يَخْفَى بطلانُهُ على كلِّ سببٍ والآياتُ الدالَّةُ على الخلود تأبَى ذلك وأوَّلِيَّةُ اللَّهِ تعالى وءَاخِرِيَّتُهُ ذاتيَّتانِ ليستا بمرور زمانٍ على خلافِ بقاءِ الجنةِ والنارِ فإنهما باقيتانِ بغيرِهما أىْ بإبقاءِ اللَّهِ لَهُمَا وبقاؤُهما بمرورِ زمانٍ بعد زمانٍ عليهما لا إلى ءَاخِرٍ فليس المعنَى فِي حقِّ الجنة والنار كالمعنَى فِي حقِّ الله تعالى فلم يبقَ لِجَهْمٍ مُتَمَسَّكٌ ۝ وأما قولُهُ تعالى ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[4] فإنه خرج على وَفق المتعارف وليس المرادُ تقييدَ الخلودِ بدوامِ السَّمٰواتِ قال الإمامُ الطبرىُّ ويعنِى بقوله ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أبدًا وذلك

---

(١) سورة هود/ الآية (٢٣) وءَايات أخرَى كثيرة.

(٢) سورة يونس/ الآية (٢٧) وءَايات أخرَى كثيرة.

(٣) سورة الحديد/ الآية (٣).

(٤) سورة هود/ الآية (١٠٧ و١٠٨).

أنَّ العرب إذا أرادت أن تصف الشيْءَ بالدوام أبدًا قالتْ هذا دائمٌ دوامَ السَّمٰوات والأرض بمعنَى أنه دائم أبدًا اهـ قال وكان ابنُ زيدٍ يقولُ فِي ذلك بنحوِ ما قلنا فيه اهـ وقال الإمامُ الماتريدِيُّ [عن الحسن قال تبدل سماءً غير هذه السماء وأرضًا غير هذه الأرض فما دامت تلك السماء وتلك الأرض أىْ يشيرُ إلى قولِهِ تعالى ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾[1] وقَالَ بَعْضُهُمْ يدوم لهم العذاب أبدًا ما دامتِ السماواتُ والأرضُ لأهلِ الدنيا ما كانوا فيها لأنهما إنما تفنيانِ بعد فناءِ أهلِها وإحياءِ الأهل والبعثِ فأخبر أنَّ العذابَ يدومُ لهم كما يدومُ لأهلِ الدنيا السماءُ والأرضُ أىْ أبدًا] اهـ وقَالَ بَعْضُهُمْ أىْ ما دامتْ سماءُ الجنة وأرضُ الجنة وسماءُ النار وأرضُ النار] اهـ وقال الرازىُّ إنَّ المعهودَ من الآية أنه متى كانت السمواتُ والأرضُ دائمَتَينِ كان كونُهم فِي النار باقيًا فهذا يقتضِى أنه كلَّما حصلَ الشرطُ حصل المشروطُ ولا يقتضِى أنه إذا عُدِم الشرطُ عُدم المشروطُ ألا ترَى أنَّا نقولُ إن كان هذا إنسانًا فهو حيوانٌ إنْ قلنا لكنه إنسانٌ فإنه يَنتجُ أنه حيوانٌ أمَّا إذا قلنا لكنه ليس بإنسانٍ لم ينتجْ أنه ليس بحيوانٍ فكذا هٰهنا إذا قلنا متى دامتِ السمواتُ دام عقابُهم فإذا قلنا لٰكن السمواتُ دَائِمَةٌ لزِمَ أنْ يكونَ عقابُهُم حاصلًا أمَّا إذا قُلنا لكنه ما بقيَتِ السمواتُ لمْ يلزمْ عدمُ دوامِ عقابِهم اهـ قال فإنْ قالوا فإذا كان العقاب حاصلًا سواء بقيتِ السمٰواتُ أو لم تبقَ لم يبقَ لهذا التشبيه فائدةٌ قلنا بل فيه أعظمُ الفوائد وهو أنه يدُلُّ

---

(١) سورة إبرٰهيم/ الآية (٤٨).

على نفاذِ ذلك العذابِ دهرًا وزمانًا لا يُحيطُ العقلُ بطولِه وامتدادِه فأمَّا هل يحصُلُ له ءَاخِرٌ أم لا فذلك يُستفادُ من دلائلَ أُخَرَ اهـ

(ولا يموتُ الحُورُ العِينُ أبدًا) فَعَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وجهَهُ أنه قال قال رسولُ اللَّه ﷺ إنَّ فِي الجنة لَمُجْتَمَعًا للحُور العِين يرفعْنَ بأصواتٍ لم يسمع الخلائق بمثلها يَقُلْنَ نحنُ الخالداتُ فلا نَبِيدُ وفِي روايةٍ لا نموتُ ونحن الناعماتُ فلا نيأس ونحن الراضياتُ فلا نسخطُ طُوبى لِمَنْ كان لنا وكُنَّا له اهـ أخرجه الترمذِيُّ فإن قيل أليس قال اللَّه تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[1] قلتُ الآيةُ من العامِّ المخصوصِ فالحور والولدان وحَمَلَةُ العرش مُسْتَثْنَوْنَ فَإِنْ قلتَ إنهنَّ إنما يُخْلَقْنَ بعدَ يومِ الحسابِ ولا موتَ بعدَهُ قلتُ يدفعُهُ ما وردَ فِي مسندِ الإمامِ أحمدَ لا تُؤْذِى امرأةٌ زوجَهَا فِي الدنيا إلا قالتْ زوجتُهُ مِنَ الحُور العِين لا تؤذيه قاتلك اللَّه تعالى فإنما هو دخيلٌ عندَكِ يُوشِكُ أن يفارقَكِ إلينا اهـ

(ولا يَفْنَى عقابُ اللَّهِ) رَدٌّ من الإمامِ على مَنْ زَعَمَ فناءَ عقابِهِ مُسْتَدِلِّينَ بقولِهِ تعالى ﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴾[2] فإنَّ الحُقب ثمانون سنةً والجوابُ أنْ يُقال ليس فِي هذه الآيةِ ما يَقتضِي تَنَاهِيَ تلك الأحقابِ إذ لا مانعَ مِنْ كَوْنِهَا أحقابًا مترادفةً كلما مَضَى حُقْبٌ تبعه حقبٌ ءَاخَرُ ثم هذا الاحتجاج من قَبِيلِ المفهوم فلا يُعارِضُ صريحَ

---

(١) سورة ءَالِ عمران/ الآية (١٨٥) وسورة الأنبياء/ الآية (٣٥) وسورة العنكبوت/ الآية (٥٧).

(٢) سورة النبإ/ الآية (٢٣).

المنطوقِ الدالِّ على خلود الكفار ولو جُعِلَ قولُهُ ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴾[1] حالًا منَ المستكِنِ فِي لابِثِينَ أو وَصَفَ أحقابًا بلا يَذوقونَ احتملَ أن يلبثوا فيها أحقابًا غير ذائقينَ إلا حميمًا وغسَّاقًا ثم يبدلون جنسًا ءَاخَرَ مِن العذاب ۝

وأمَّا مَا رواهُ البزارُ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ يَأْتِي عَلَى جَهَنَّمَ زَمَانٌ تَخْفِقُ أبوابُها ليس بِها أحَدٌ اهـ فإنَّه مفسَّرٌ روايةً بالمُوَحِّدِينَ اهـ وقال المُناوِيُّ فِي فيضِ القديرِ وقد زَلَّتْ قَدَمُ ابنِ القَيِّمِ فذهب إلى فناءِ النار تَمَسُّكًا بمثل خبر البزار عن ابنِ عَمْرٍو موقوفًا يأتِي على النار زمانٌ تخفق أبوابُها ليس فيها أحدٌ وهذا خللٌ بَيِّنٌ فإنَّ المرادَ مِن المُوَحِّدين اهـ قلتُ أيْ كما هو مفسَّرٌ فِي روايةِ البزار نفسِها وهذا على فرضِ ثبوتِ الخبرِ وإلَّا فإنَّ فِي سندِهِ أبا بَلْج بفتح أوّله وسكون اللام بعدها جيمٌ هو يحيى بن سُليم بن بَلْج وثَّقَهُ بعضٌ كابن حبّان وقال [يُخطِئُ] ولٰكنْ قال البخاريُّ [فيه نظرٌ] وضعَّفَه ابنُ مَعين وقال أحمدُ [رَوَى حديثًا منكرًا] وقال الفسَوِيُّ فِي تاريخه [حدّثنا بُندار عن أبِي داود عن شعبة عن أبِي بَلْج عن عَمرو بن ميمون عن عبد الله بن عَمْرٍو قالَ لَيَأْتِيَنَّ على جهنَّمَ زمانٌ تخفِقُ أبوابُها ليس فيها أحدٌ قال ثابتٌ البُنَانِيُّ سألتُ الحسنَ عن هذا فأنكرَهُ] ورَوَى مثلَ هذا أبو داود عن ثابت، وروَى الطبرانِيُّ فِي الكبير نحوَ هذا الحديثِ من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبِي أمامة وجعفرٌ هذا كذابٌ وضَّاعٌ كما ذكر فِي ميزان الاعتدالِ اهـ فبعد هذا هل يجوزُ أن

---

(١) سورة النبإ/ الآية (٢٤).

يُقطعَ بثبوتِ مثلِ هذا الأمرِ بأسانيدَ كهذِه وفِى العقائدِ على خلافِ الكتابِ والسنةِ الثابتةِ والإجماعِ المعلومِ من الدين بالضرورة اهـ وفِى رسالةِ الإمامِ المجتهدِ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبكِيِّ الاعتبارِ ببقاءِ الجنةِ والنارِ التِى صَنَّفَهَا فِى الرَّدِّ على أحمدَ بنِ تيميةَ لدعواه فناء النار ما يَكفِى ويَشفِى اهـ

(و)كذا لا يَفْنَى (**ثوابُهُ**) الذِى يُعْطَى للمؤمنين (**سَرْمَدًا**) أى دائمًا والسَّرمدُ الدَّوام وهو قيدٌ للنفْيِ لا للمَنْفِيِّ والمَعْنَى لا يَفْنَى دائمًا عقابُ اللَّهِ ولا ثوابُهُ فهو فِى مَعْنَى لا يَفْنَى أصلًا ⊙

(**واللَّه تعالى يَهْدِى مَن يَشاءُ**) أىْ يوفِّقُه إلى ما يرضاه منَ الإيمانِ والطاعةِ (**فضلًا منه**) من غير إيجابٍ عليه ردٌّ على المعتزلة الزاعمينَ أنَّ الأصلحَ للعبد واجبٌ على اللَّه إما فِى الدِّينِ والدُّنيا كما ذهب إليه بعضُهم وإما فِى الدِّين فقط كما ذهب ءَاخَرون منهم قالوا [نحن نقطع بأن الحكيم إذا أمر أحدًا بطاعته وقدَرَ على أن يُعْطِىَ للمأمور ما يَصِلُ به إلى الطاعة مِن غير تضرُّرٍ بذلك ثم لم يفعلْ كان مذمومًا عند العقلاء معدودًا فِى زمرةِ البخلاء] قلنا ذٰلك إنما هو فِى حكيمٍ يحتاج إلى طاعةِ الغير واللَّهُ تعالى غنِىٌّ عن العالمين كيف ولو كان الأصلحُ أىِ الأرفعُ واجبًا لَمَا خلقَ الفقيرَ الكافرَ المُعَذَّبَ فِى الدُّنيا والآخرة اهـ (**ويُضِلُّ من يشاءُ**) بخلقِ الكفرِ والمعصيةِ فيه (**عدلًا منه**) لا ظلمًا كما قال عزَّ وجلَّ ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى

ٱلسَّمَآءِ ﴾[1] ۝

ولَمَّا كانتِ الهِداية تُستعمل بمعنى الدّلالة على الخير وهِيَ لا تختصُّ بمن شاء اللَّه هدايتَه أراد أن يبيّنَ المعنَى المرادَ بتفسير ما يقابلها ليُعلم منه حالُهَا فقال رَضِيَ اللَّه عنه (**وإضلالُهُ خِذْلانُهُ وتفسيرُ الخِذلان أن لا يُوَفِّقَ العبدَ على ما يرضاهُ عنه**) أيْ على ما يحبُّهُ ويكونُ سببًا لنيلِ رضاه سبحانه وتعالى وهذا قريبٌ ممَّا قاله الأشاعرة والظاهر أنَّ هذا تفسيرٌ باللازِمِ وإلا فالخِذلان فِي المشهور خلقُ قدرة المعصية كما أن التوفيق خلق قدرة الطاعة كذا ذكره إمام الحرمين فبينهما تقابل التضادِّ ۝ ولَـمَّا احتمل أن يُقال إنَّ الخذلان حينئذٍ ظلمٌ للعباد دفع ذلك بقوله (**وهو عدلٌ منه**) إذْ لا يجبُ عليه شيءٌ لِغيرِهِ وقد وضعَ كُلَّ شَيْءٍ فِي موضِعِهِ ۝

(**وكذا عقوبةُ المخذول على المعصية**) عدلٌ منه سبحانَهُ وذلك لأنَّ خذلان اللَّهِ إياه تابعٌ لعِلْمِه عزَّ وجلَّ بعدمِ استعدادِه لمباشرةِ أسبابِ التوفيقِ ۝ على أنه لا ظُلْمَ فِي تصرف المالك الحقيقِيِّ فِي ملكه على ما مَرَّ ۝ (**ولا يجوز أنْ نقولَ**) نحنُ (**يَسلبُ الشيطانُ الإيمانَ من العبدِ المؤمنِ قهرًا وجَبْرًا**) مِن غير أن يتركَ هو باختيارِهِ بمباشرةِ أسبابِ الكفرِ (**ولكن**) نقولُ (**العبدُ يَدَعُ الإيمانَ**) أيْ يتركُهُ باختيارِهِ واقتدارِهِ بسببِ إغواءِ الشيطانِ أو هوَى نفسِهِ فإذا تركَهُ العبدُ (**فحينئذٍ يَسْلبُهُ منه الشيطانُ**) أيْ يجعلُهُ تابعًا له فِي الخِذلانِ

---

(١) سورة الأنعام/ الآية (١٢٥).

وهذا معنَى قولِهِ تعالى ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[1] ومعنَى قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فيما رواه مسلمٌ وابنُ حبانَ وغيرُهُما قالَ اللَّهُ تعالى إِنِّى خَلَقْتُ عِبَادِى حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِى مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا اهـ

(وسؤالُ مُنكَرٍ ونَكِيرٍ) وهما مَلَكَانِ يسألانِ العبدَ (**حقٌّ كائنٌ**) أىْ واقعٌ (**فِى القبر**) أىْ إنهما يَدْخُلَانِ القبرَ فيسألانِ العبدَ عَن رَبِّه وعَن دِينِه وعن نبيِّه وحديثُهما معروفٌ فِى الصَّحيحَيْنِ وغيرِهما مِن دواوينِ الحديثِ ۝ واستُثْنِىَ مِن عمومِ سؤالِ القبرِ الأطفالُ إذْ إنَّ القلمَ مرفوعٌ عنهم وكذٰلكَ الشهداءُ لِحديثِ النسائِىِّ عَنْ رجلٍ من أصحابِ النَّبِىِّ ﷺ أنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَالُ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِى قُبُورِهِمْ إِلَّا الشَّهِيدَ قَالَ كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً اهـ وإذا كانَ الشهيدُ لا يُسْألُ فالنَّبِىُّ بالأولَى وكيفَ يُجَوِّزُ أحدٌ أن يُقالَ لسيدِنا محمدٍ ﷺ ماذا كنتَ تقولُ فِى دعواكَ النبوةَ وهلْ كنتَ تُصَدِّقُ ذٰلكَ ۝ وأنكرَ الجُبَّائِيَّانِ والبَلْخِىُّ مِن المعتزلةِ قديمًا سؤالَ القبر وجوابُهُ أنَّ ذلك مأخوذٌ من إجماعِ السلَفِ وأخبارٍ مرويَّةٍ عنِ النبِىِّ عليه السلام فلا وَجْهَ للإنكارِ ۝

(**وإعادةُ الرُّوحِ**) أىْ ردُّها (**إلى بَدَنِ العبدِ فِى قبره**) وفِى نسخةٍ [إلى جسدِ العبدِ] بأن يخلق اللَّه تَعَلُّقَ رُوحِه الذِى فارقَه بِجُزْئِهِ الأصلِىِّ الباقِى مِن أول عمره إلى ءَاخِرِهِ المُستمرِّ على حالتَىِ النُّمُوِّ

---

(١) سورة الحجر/ الآية (٤٢).

والذُّبُول الذِى تتعلقُ به الروحُ أولًا فَيَحْيَا بحياتِه سائرُ أجزاء البدَنِ قدرَ ما يُدرك اللذةَ والحزنَ فتعودُ إلى جميع أجزاء البدنِ أو بعضِها فهو (حقٌّ) ضرورةَ أنَّ عذابَ القبر لا يُمكن إلا بالحياةِ وقد جعل اللَّهُ حياةَ البشرِ باجتماعِ الرُّوحِ والجسدِ ۞ والرُّوحُ عند جمهور المُتكلمين جسمٌ لطيفٌ مشابِكٌ للجِسْمِ المَحْسُوسِ أَجْرَى اللَّهُ تعالى عادتَهُ باستمرارِ حياةِ الجسدِ ما دام مشابكًا له فإذا فارقَهُ يعقبُ الموتُ الحياةَ ۞

وأنكرَ قومٌ عذابَ القبرِ مُتَمَسِّكِينَ بظواهرِ نصوصٍ منها قوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] قالوا ولو أُحْيُوا لذاقُوا مَوْتَتَيْنِ، والجوابُ أنَّ ذلك وصفٌ لأهلِ الجنة والضميرُ فِى فيها للجَنَّةِ أىْ لا يذوقُ أهل الجنة فِى الجنة الموتَ ولا ينقطع نعيمُهم ۞ فإن قيل قال تعالى ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾[2] وقال تعالى ﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴿١١﴾ ﴾[3] ولو كان فِى القبر إحياءٌ لكان الإحياءُ ثلاثةً فِى الدُّنيا وفِى القبر وفِى الحشر قُلنا إثباتُ الإخراجِ من العدم إلى الوجود والبعثِ يوم الحشر ليس فيه تعرُّضٌ للحياةِ فِى البرزخ فلا ينفِيها أىْ أنَّ الآيةَ تعرَّضَتْ لإثباتِ إحياءَيْنِ ولم تُثبِتْ ولم تنفِ زيادةً عليهما وإنما يُعلَمُ ذٰلك مِن أدلةٍ أخرَى ۞ ولنا قولُ اللَّهِ تعالى ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ أىْ قبلَ قيامِ الساعةِ بدليلِ قوله عزَّ وجلَّ عقِبَ

---

(١) سورة الدخان/ الآية (٥٦).

(٢) سورة البقرة/ الآية (٢٨).

(٣) سورة غافر/ الآية (١١).

ذلك ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[1] فهو فِي القبرِ كما نصَّ عليه أيضًا حديثُ الكلاباذِيِّ عن أبِي سعيد الخُدْرِيِّ مرفوعًا اهـ ولنا أيضًا قولُهُ تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ أيْ قبلَ الآخرةِ بدليلِ قولِهِ تعالى ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[2] فهو فِي القبرِ لا فِي الدُّنيا لأنَّ من أعرض عن ذكر الله تعالى قد يكون فِي الدُّنيا فِي أنعم عيش وقد نصَّ عليه أيضًا حديثُ ابنِ أبِي شيبةَ وابنِ حبانَ والحاكمِ وغيرِهِمْ عن أبِي هريرةَ مرفوعًا وحديثُ عبدِ الرزاقِ وغيرِهِ عن أبِي سعيدٍ الخُدْرِيِّ موقوفًا والبيهقِيِّ عن ابن مسعودٍ موقوفًا اهـ قلتُ وأحاديثُ عذابِ القبرِ كثيرةٌ متعاضِدَةٌ حتَّى قال الحافظُ السيوطِيُّ وغيرُهُ إنها متواترةٌ والله أعلم ⊙

وأما تَمَسُّكاتُ الخصومِ بما يزعُمونه دلالاتٍ عقليةً فَهِيَ مجرَّدُ استبعاداتٍ لا تَنْفِي الإمكانَ كسائرِ خوارقِ العاداتِ وإذ قد أخبرَ الصادقُ بها لزمَ التصديقُ ⊙

(**وضغطةُ القبر**) يقال ضَغَطَهُ زَحَمَهُ إلى حائطٍ ونحوِه (**وعذابُهُ**) أيْ وعذابُ القبرِ (**حقٌّ**) جائزٌ عقلًا لأنه أمرٌ ممكنٌ فِي ذاتِه وهو (**كائنٌ**) واقعٌ فِي نفس الأمر (**للكفارِ**) كلِّهم (**ولبعضِ**) العُصاة من (**المسلمين**) لدلائلَ سمعيَّةٍ صحيحةٍ منها ما رواه الشيخان وأحمد وغيرهم عن رسول الله ﷺ قال إذا قُبِر الميِّتُ أتاه مَلَكان أسودان

---

(١) سورة غافر/ الآية (٤٦).

(٢) سورة طه/ الآية (١٢٤).

أزرقان يُقال لأحدِهما المنكَرُ وللآخَرِ النَّكير فيقولانِ ما كنتَ تقولُ فِي هذا الرجل فيقولُ هو عبدُ اللَّهِ ورسولُه أشهدُ أنْ لا إله إلا الله وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه فيقولان قد كنا نعلم أنَّك تقولُ هذا ثم يُفْسَحُ له فِي القبر سبعون فِي سبعين ثم يُنَوَّرُ له فيه ثم يُقال له نَمْ كنَوْمةِ العروسِ وإنْ كانَ منافقًا يقول فِي جوابِهما سمعْتُ الناسَ يقُولونَ قَوْلًا فقلتُ مثلَه لا أدرِى فيقولانِ قد كُنَّا نعلمُ أنَّكَ تقولُ ذلكَ فيُقال للأرضِ الْتَئِمِى عليه فتَلْتَئِمُ عليه فتختلفُ أضلاعُه فلا يزالُ معذَّبًا فيها حتَّى يبعَثَه اللَّهُ مِن مَضْجَعِه اهـ ومنها زيادةً على ما تقدَّمَ قولُهُ تعالى فِي قوم نوح ﴿أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾[1] والفاء للتعقيبِ ⊙ ولا يلزم من عذابِ القبرِ أنْ يتحركَ المُعَذَّبُ ويَضطربَ أو يُرَى أثرُ العذابِ عليه ومن تأمّل فِي عجائبِ مِلكه ومَلَكوتِه تعالى وفِى غرائبِ ءَاثارِ قُدرتِه وجَبَروتِه لم يَستبعد أمثالَه فضلًا عنِ الاستحالة فهٰذا النائمُ يَخْرُجُ روحُهُ مِن جسدِهِ من غير انفصالِهِ بالكُلِّيَّةِ عنه بل يَبْقَى له اتِّصالٌ بِهِ فَيَتَنَعَّمُ فِي المَنَامِ ويتألَّمُ ولا يظهرُ ذٰلك لِمَنْ ينظرُ إليه ⊙

(**وكلُّ شَىْءٍ ذكرَهُ العلماءُ**) الواقفونَ على أوضاعِ اللُّغَتَيْنِ العربيةِ والفارسيةِ (**بالفارسيَّةِ**) ومثلُها غيرُها مِنَ اللُّغاتِ الأعجميةِ مِمَّا هو (**مِن صفاتِ اللَّهِ عَزَّ اسمُهُ فجائزٌ القَوْلُ بِهِ**) إذا كان مُرادِفًا له وعرفَ وجهَ إطلاقِهِم ولم يُشَبِّهْ أىْ على وَجْهِ الوَصْفِ لا التَّسْمِيَةِ فإنَّهُ قد تقرَّرَ فِي كُتُبِ العقائدِ السُّنِّيَّةِ أنَّ أسماءَ اللَّهِ تعالى توقيفيَّةٌ تتوقَّفُ

---

(١) سورة نوح/ الآية (٢٥).

على إذنِ الشرعِ منَ الكتابِ والسُّنة المتواترة أو المشهورة أو الإجماعِ قال رحمه الله فِي ما رواه القاضِي أبو العلاء الصاعدِيُّ مِن روايةِ أبِي يوسفَ عنه [ولا ينبَغِي] أىْ لا يجوزُ [لأحدٍ أن ينطق فِي الله] أىْ فِي شأنِهِ [بشَىْءٍ] أىْ مِنَ الأسماء والصفاتِ [مِنْ ذاتِهِ ولٰكنْ يصفُهُ] أىْ ينطِقُ فِي إثباتِ الأسماءِ والصفاتِ له [بما وصفَ نفسَهُ] أىْ منقولًا فِي كتابٍ أو سُنَّةٍ أو بإجماعٍ قطعِيٍّ [ولا يقولُ فيه برأيِهِ شَيئًا تبارك الله ربُّ العالَمِينَ] اهـ وتحقيقُ ما قالَهُ الإمامُ المُعَظَّمُ يتوقَّفُ على الفرق بين الاسمِ والوصفِ فإنَّ الاسمَ هو اللفظُ الموضوعُ للدّلالة على المُسَمَّى فزيدٌ مثلًا اسمٌ لِذاتِهِ وهو فِي نَفْسِهِ طويلٌ وأبيضُ وغيرُ ذلك فَمَنْ قالَ له يا زَيْدُ فقد دعاه باسمه ولو قال يا طويلُ فقد عَدَلَ عن اسمه ودعاه أىْ سَمَّاهُ بما هو وَصْفٌ والتسميةُ تَسْتَدْعِي ولايةً فاللَّهُ تعالى أخبرَ عن أسماءٍ لذاتِهِ وأخبرَ رسولُه ﷺ عن أسامِيَ لذاته مِنْ نَحْوِ أحمدَ ومحمدٍ والمَاحِي والعاقبِ ونبِيّ الرحمة ونبِيّ التوبة ونبِيّ الملاحِم فكما أنه لا ولايةَ لنا لنزيدَ فِي أسمائهِ ﷺ بل يُمنَعُ ذلك فِي حقِّهِ فما ظنُّكَ بالله تعالى، وأمَّا فِي مَعْرِضِ الإخبار عن وَصْفِهِ ﷺ فيجوز أنْ تقولَ إنَّهُ أبيضُ مُشْرَبٌ ربعةٌ أَمْيَلُ إلى الطُّولِ إلى غيرِ ذلك ويجوزُ لك قولُهُ بالعربيةِ أو غيرِها وذٰلكَ لأنَّ الوصفَ خبرٌ والخَبَرُ إما صِدْقٌ وإمّا كَذِبٌ والشَّرعُ دلَّ على إباحةِ الصِّدقِ وحُرْمَةِ الكَذِبِ فكما جازَ أن يُقال بالعربيةِ وبغيرِها زيدٌ موجودٌ وسيدُنا محمدٌ ﷺ عالِمٌ جازَ أنْ يُقالَ اللَّهُ موجودٌ وقديمٌ[1] ونحوُ ذٰلك مِمَّا يَليقُ باللَّه تعالى بالعربية

---

(١) قوله (وقديمٌ) يجوز إطلاقُ القديم على اللّهِ للإجماعِ على ذلك كما نقلَهُ خاتمةُ اللغويينَ الحافظُ الزبيدىُّ فِي شرحِ الإحياءِ تبعًا لأكابرَ قبلَه فتنبَّهْ. الفقير.

وبغيرِها بشرطِ أنْ لا يُوهِمَ نقصًا فالخُلاصة أنَّ الوصفَ غيرُ تسميةِ الذاتِ وتسميةِ الصِّفَةِ وما أباحَهُ الإمامُ هو الوصفُ ⊙ ويَترَتَّبُ على ما تقدَّمَ أنَّ جوازَ ما ذُكِرَ إنما يَكونُ فِي صفاتٍ لا اشتباهَ فيها وأما فِي المُتَشَابهاتِ مثلِ اليدِ والوجهِ والعينِ إلى غيرِ ذلك فيُتْبَعُ اللَّفْظُ الذِى وَرَدَ به النصُّ منَ الكتاب والسُّنَّةِ ولا يُبْدَلُ بلفظٍ ءَاخَرَ لا بالعربيَّة ولا بغيرِها فلا يُبْدل لفظُ العَيْنِ بالباصرةِ مثلًا ولا يُقالُ بالفارسية أيضًا ولِهٰذا ما قالَ الإمامُ جمال الدين المحبُوبِيُّ فِي كتاب الفروق يقال ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ولا يقال دست خُدَاى برهمه دست هاست ⊙ نعم إنَّ مَنْ أَوَّلَ المُتَشَابِهَ التأويلَ التفصيليَّ الصحيحَ المُتَعَيِّنَ فلهُ جوازُ القول به لأنَّ المرادَ مُتَعَيِّنٌ وأمَّا مَن ءَاثَرَ اجتنابَ ذٰلك كالإمام أبِى حنيفة رضِيَ اللَّه عنه فلا يَظهرُ القولُ بالجوازِ له طالَمَا هو لَمْ يَقْطَعْ بدليلٍ معتَبَرٍ أنه المُرادُ ⊙ وللإشارةِ إلى عدمِ جوازِ الترجمةِ فِي الوصفِ بالمتشابهاتِ قال الإمامُ رحمه اللَّه (**سِوَى اليَدِ بالفارسيَّةِ**) أىْ فإنه لا يجوز تعبيرُها بالفارسيةِ كما فِي نُسْخةٍ بأن يُقال دست خداى (**ويجوز أن يقولَ**) فِي قولنا لِوَجْهِ اللَّهِ (**بَرُوْى خُدَاى بلا تشبيهٍ ولا كيفيةٍ**) بأن لا يكون مُرادُهُ العضوَ المعروفَ للدَّليل القاطع على عدمِ الجارحة وقد مرَّ تفصيلُهُ ⊙

ولَمَّا فرغ من بيانِ أحوالِ ما قد يُوهِمُ التجسيم من الصِّفات شرع فِي بيان أمورٍ تتعلق بالصِّفات مِمَّا قد يُوهِمُ التجسيمَ فقال (**وليس قُرْبُ اللَّهِ**) أىْ قربُ العبدِ منَ اللَّهِ كما سيُبيِّنُه الإمامُ (**وبُعدُهُ**) أىْ بُعْدُ العبدِ منه تعالى (**من طريقِ طُولِ المسافة**) ناظرٌ إلى البعد

(ولا من طريق قصرها) ناظرٌ إلى القرب فكأنَّه لفٌّ ونشرٌ[1] على غير الترتيب (إلا على معنَى الكرامَةِ) للعبدِ فِي القُرْبِ (والهَوَان) للعبدِ فِي البعد وهو نشرٌ مرتبٌ وحين كان القربُ فِي حقِّ الخَلقِ إضافةً بين الطرفين فِي الأجسامِ بحيثُ إنَّ قُرْبَ هذا من ذاك يَستلزم قرب ذاك من هذا قال رَضِيَ اللَّهُ عنه (ولكنَّ العبدَ المُطِيعَ قريبٌ منه تعالى بلا كيفٍ) ردًّا لذلك الوهمِ وكذلك العَاصِي بعيدٌ عنه بلا كيفٍ (و)مع أخْذِ ذلك فِي الاعتبارِ فإنَّ (القُربَ والإقبالَ) بالمعنَى المتقدِّمِ (يقعُ) أىْ يُطلَقُ كلٌّ منهما (على المُنَاجِي) أىِ المُتَضَرِّعِ إلى اللَّهِ اللَّاجِئِ إليه كما فِي قولِهِ تعالى ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾[2] كما يَرِدُ القربُ والإقبالُ مُضافَيْنِ إليهِ سبحانَهُ ومثالُه قولُه تعالى ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[3] وحديثُ ابنِ ماجَهْ أقبلَ اللّهُ عليه اهـ وهما محمولانِ على ما يليقُ به عزَّ وجلَّ لا على معانِى المخلوقينَ (وكذلك جوارُهُ) تعالى (فِي الجنة) فإنه بِمَعْنَى الكرامة وكونِ العبدِ فِي مقامِ القُرْبِ لا بمعنَى قربِ المسافةِ والمكانِ، وكذلك (الوقوفُ بين يديه بلا كيفٍ) أىْ لا بحيثُ يُنْسَبُ إلى اللَّهِ تعالى الجهةُ والمقابلةُ والمواجهةُ

---

(١) قوله (لفٌّ ونشٌر) ذكر أهلُ البلاغةِ أنَّ اللفَّ والنشرَ هو ذكر متعدِّد على التفصيل أو الإجمال ثم إتباعُ ذلك بذكرِ ما لكلّ واحدٍ منهما مِن غير تعيينٍ ثقةً بأن السامع يردّه إليه. قالوا فمثالُ ذِكرِه على التفصيلِ قولُه تعالى ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ومثالُ ذِكْرِه على الإجمالِ قولُه تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ أى قالتِ اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا وقالتِ النصارَى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارَى فلفَّ لعدم الالتباسِ للعلم بتضليل كلِّ فريق صاحبَه. الفقير.

(٢) سورة العلق/ الآية (١٩).

(٣) سورة ق/ الآية (١٦).

والمسافةُ كما يقعُ فِي المُثُولِ أمامِ ملوكِ الدُّنيا ووقوف الرعايا بين أيديهم ⊙

(**والقرءانُ مُنزلٌ على رسول الله**) ﷺ (**وهو**) أى العبارةُ عنه (**فِي المصاحف مكتوبٌ**) ولا يخفَى عليك أنَّ هذا القولَ تَوْطِئَةٌ لقولِه (**وءَاياتُ القرءان فِي معنَى الكلامِ**) أىْ مِنْ حيثُ كونُها كلامَ الله تعالى (**كُلُّها**) تأكيدٌ لقوله ءَايَاتُ القرءان (**مستويةٌ فِي**) أصلِ (**الفضلِ**) وفِي نسخةٍ [فِي الفضيلةِ والعَظَمةِ] (**إلا أنَّ لِبَعْضِهَا فضيلةَ الذِّكْرِ**) واللفظِ (و)أيضًا (**فضيلةَ المَذْكُورِ**) المَدلولِ عليه بالذِّكْرِ (**مثلُ ءَايَةِ الكُرْسِيِّ**) لأنَّ المذكورَ فيها جلالُ الله تعالى وعظمتُه وصفاتُه فاجتمعتْ فيها الفضيلتانِ فضيلةُ الذكر وفضيلةُ المذكور و(**لبعضِها فضيلة الذِّكر فحسبُ مثلُ قصةِ الكفارِ وليس للمذكور فيها فضلٌ**) وما يقعُ فِي أثناء قصة الكفار مِن صفاتِ الحقِّ تعالى فليس معدودًا منَ القصَّةِ مثلُ قولِ موسى عليه السلام فِي جوابِ فِرْعَوْنَ ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1] وأمثالُ ذلك كثيرة ⊙

ولَمَّا بيَّن الحكمَ فِي صفة الكلام أراد أن يُبيِّنَ الأمر فِي سائر الصِّفات فقال (**وكذلك الأسماءُ والصِّفاتُ كلُّها**) ذاتيةً أو فعليةً (**مستويةٌ فِي**) أصل (**العِظَمِ والفضلِ لا تفاوتَ بينها**) مِن حيثُ إطلاقُها على ذاتِهِ تبارك وتعالى وصفاتِهِ بأن يكونَ مثلًا لبعضِها فضيلةُ الذِّكرِ فحسبُ ولبعضها فضيلةُ الذِّكر والمذكور معًا وهذا

---

(١) سورة طه/ الآية (٥٠).

لا يُنافِي التفاضلَ مِن حيثيَّةٍ أُخرَى مثلَ ما ثبتَ فِي فضلِ اسمِ اللَّهِ الأعظمِ ⊙

(ووالدا رسولِ اللَّهِ) ﷺ (ما مَاتَا على الكفرِ) قلتُ هو هٰكذا فِي الأصولِ المعتمدةِ كما حقَّقَهُ عدَّةٌ وهو الذِى فِي النسخِ القديمةِ على خلافِ النسخةِ التِى شرحَها الملَّا علىٌّ القارئُ والتِى فيها نسبةُ الموتِ على الكفرِ لوالِدَىْ نبِيِّ اللَّه عليه الصلاة والسلامُ وقد مَشَى الشارحُ على ذٰلكَ وهو منه جُرأةٌ بلا دليلٍ وقال الشيخ محمد زاهد الكوثرىُّ رحمه اللَّه تعالى إنَّه رأى فِي رسالةِ الحافظِ محمد مرتضَى الزبيدىِّ المسماة الانتصار لِوالِدَىِ النبِيِّ المختار أنَّ بعضَ النُّسَّاخِ لَمَّا رأى تكرُّرَ ما فِي ما ماتا ظنَّ أنَّ إحداهما زائدةٌ فحذفَها وذاعَتْ نسختُه الخاطئةُ ومِنَ الدليل على ذٰلك سياقُ الخبر فِي رسالة الإمامِ لأنَّ أبا طالبٍ والأبوينِ لو كانوا جميعًا على حالةٍ واحدةٍ لجمع الثلاثة فِي الحكم بجملةٍ واحدةٍ لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم فِي الحكم، قال الكوثرِىُّ وهذا رأىٌ وجيهٌ منَ الحافظِ الزبيدىِّ إلَّا أنه لم يكن رأَى النسخةَ التِى فيها ما ماتا وإنما حَكَى ذٰلك عمَّنْ رَءَاها وإنِّى بحمدِ اللَّهِ رأيتُ لفظَ ما ماتا فِي نسختينِ بدارِ الكتب المصريةِ قديمتينِ كما رأَى بعضُ أصدقائِى لفظَىْ ما ماتا وماتا على الفطرة فِي نسختين قديمتينِ بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورةِ اهـ قال ولفظ الفطرة فِي عبارةِ ماتا على الفطرةِ سهل التحريف إلى الكفر فِي الخطِّ الكوفِيِّ اهـ قلتُ وقد رأيتُ وأنا الفقيرُ لفظَ على الفطرة فِي نسخةٍ منقولةٍ من نسخةِ عارف حكمتْ ورأيتُ لفظَ ما ماتا فِي صورةٍ للنسخة الأخرَى فِي مكتبةِ عارف حكمتْ. هذا وفوق ما تقدَّمَ لا يخفَى أنَّ

وَالِدَىْ رسول الله ﷺ كانا مِن أهلِ الفترةِ فهما على كلِّ حالٍ ناجيانِ مِن العذابِ على القولِ المشتهرِ اهـ فإنْ قُلْتَ هذا مخالفٌ للحديث الصحيح إنَّ أبِى وأباك فِى النار اهـ قلنا قد أوضح الحافظ السيوطىُّ رحمه الله هذه المسئلةَ فأجادَ وخلاصةُ كلامِهِ أنَّ الحديثَ مِن أفرادِ مسلمٍ وفِى سندِهِ حمَّادُ بنُ سلمةَ متكلَّمٌ فيه له أوهامٌ ومناكيرُ وكان لا يحفظ فدسَّ ربيبُهُ فِى كتبِهِ حتَّى إنَّ بعضَ ما رواه عُدَّ فِى الموضوعات وللحديثِ طريقٌ ءَاخَرُ أثبتُ مِن روايةِ عبدِ الرزاقِ عن معمَرٍ عنِ الزهرِىِّ مرسلًا أنَّ أعرابِيًّا سألَ رسولَ اللَّهِ عليه الصلاةُ والسلامُ أين أبِى فقال فِى النار فوجدَ فِى نفسِهِ وقال وأبوك يا رسولَ اللَّهِ فقال حَيْثُمَا مررْتَ بقبرِ كافرٍ فبشِّرْهُ بالنَّار اهـ فراعَى رسولُ اللَّهِ ﷺ حالَ السائلِ وأجابه بلفظٍ محتملٍ تألُّفًا له وتبعيدًا منَ النُّفور منَ الإسلام وأخرجه الطبرانِىُّ بسندٍ متصلٍ رجالُهُ رجالُ الصحيحِ كما قال الحافظُ نور الدين الهيثمىُّ وأخرجه البزارُ والضياءُ فِى المختارة وغيرُهُم مِن طريقِ الزهرِىِّ عن عامر بن سعد عن سعد بن أبِى وقاص وفيه فأسلمَ الأعرابِىُّ بعدُ فقالَ لقد كلَّفَنِى رسولُ اللَّهِ ﷺ تعبًا ما مررتُ بقبرِ كافرٍ إلا بشَّرْتُهُ بالنار اهـ وأخرجَهُ أيضًا ابنُ ماجَهْ بسندٍ صحيحٍ كما قال الحافظُ البوصيرِىُّ فِى مصباح الزجاجة مِن طريق الزُّهرِىِّ عن سالمٍ عن أبيه عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ بمثل لفظ رواية معمَرٍ قال السيوطِىُّ فعُلِمَ أنَّ لفظَ روايةِ حمَّادٍ مخالفةٌ للروايةِ المعتمدةِ سببُها تصرُّفُ الراوِى فِى اللفظِ بناءً على وهَمٍ نتيجة لسُوءِ فهمٍ ۝ وأمَّا حديثُ أنَّ اللَّهَ تعالى أحْيَا والديْهِ عليه الصلاة والسلام فآمَنَا به فضعيفٌ اهـ واللَّهُ أعلمُ ۝

(وأبو طالبٍ عمُّهُ ﷺ) ووالدُ سيدِنا عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنه (مات كافرًا) مِن غير أنْ يُؤمِنَ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له عندما حضرَتْهُ الوفاةُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدْ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ لَوْلَا أَنْ تُعَيِّرَنِي قُرَيْشٌ لَأَقْرَرْتُ عَيْنَكَ بِهَا قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾[1] اهـ رواه أحمدُ ورَوَى بمعناه الشيخانِ وغيرُهُما ⊙

(وقاسمٌ) وهو أولُ أولادِهِ ﷺ عاش حتى مَشَى وبِهِ كان يُكْنَى ﷺ وماتَ قبل البعثة (وطاهرٌ) وهو عبدُ اللَّهِ ويقال له الطيِّبُ أيضًا وُلِدَ بعد البعثة وتُوُفِّيَ صغيرًا أيضًا وكلاهُما منَ السيدةِ خديجةَ رَضِيَ اللَّه عنها (وإبرٰهيمُ) وهو ابنُهُ مِن جاريتِهِ ﷺ مَارِيَةَ القِبْطيةِ ماتَ صغيرًا كذٰلك والثلاثةُ (كانوا) كلَّ (بَنِي رسولِ اللَّهِ ﷺ) أيْ أبنائِهِ الذكورِ (و)أمَّا بناتُهُ ﷺ فمنهنَّ السيدةُ (فاطمةُ) أفضلُ نساء العالَمِينَ بعد مريمَ عليها السلامُ وَلَدَتْهَا السيدةُ خديجةُ رَضِيَ اللَّهُ عنهما قبل النُّبُوَّةِ بخمسِ سِنِينَ وتزوَّجها عليٌّ رضِيَ اللَّه عنه وولدتْ له حسنًا وحسينًا ومحسنًا وزينبَ وأُمَّ كُلثومٍ وكانتْ أحبَّ أهلِهِ ﷺ إليه (و)منهنَّ (زينبُ) بنتُ خديجةَ وَلَدَتْهَا قبل البعثةِ سنةَ ثلاثين من الفيل كانتْ تحتَ أبِي العاص بنِ الربيع ابنِ خالتِهَا وأسلمَ بعد الهجرةِ فلم تفارقْهُ وولدتْ منه أُمامةَ تزوَّجها عليٌّ رَضِيَ اللَّه عنه بعد وفاة فاطمةَ (و)منهنَّ (رُقَيَّة) ولدتْها خديجة أيضًا قبلَ البعثة سنة ثلاثٍ وثلاثين مِن عام الفيل وكانت تحت عُتبة بنِ أبِي لَهَب

---

(١) سورة القصص/ الآية (٥٦).

(وأمُّ **كلثوم**) أيضًا من خديجة وقد ولدَتْهَا قبلَ فاطمةَ وكانت تحت عُتَيْبةَ بالتصغيرِ ابنِ أبِي لَهَبٍ فلمَّا نزلَتْ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[1] أمرَهُما أبو لَهَبٍ بفراقِهما ولم يكونا دخلَا بهما ثم تَزَوَّجَ عثمانُ رُقَيَّةَ أولًا ثم لَمَّا ماتَتْ تزوجَ أمَّ كُلثُومٍ فهؤلاءِ (**كُنَّ جميعًا بناتِ رسول الله ﷺ ورَضِيَ عنهنَّ**) لأبٍ وأمٍّ على ما بَيَّنَّا ۝

(**وإذا أشكلَ على الإنسانِ**) المُسْلِمِ (**شَيْءٌ مِن دقائق علمِ التوحيد فإنه ينبغِي له أن يعتقدَ فِي الحال**) على الإجمالِ (**ما هو الصوابُ عندَ اللَّهِ تعالى**) بأن يقول مثلًا إنَّ ما أراد اللَّهُ منه فهو حقٌّ فهذا القدرُ يكفِي (**إلى أن يجدَ عالمًا**) بهذه الدقائقِ (**فيسألَه**) وذٰلكَ كما لو قُرِئَ أمامَهُ قولُ اللَّهِ تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[2] فلمْ يعلمِ المرادَ منها فعليه أن يعتقدَ أنَّ لهَا معنًى يليقُ باللَّهِ إلى أن يجدَ عالِمًا يسألُهُ ۝ وفِي هٰذا إشارةٌ إلى أنَّ تحصيلَ دقائق علم التوحيد فرضٌ على سبيلِ الكِفايةِ بحيث لو حصَّلَها بعضُ علماءِ المِصْرِ لسقطَ عن باقِي أهلِهِ (**ولا يسعُهُ تأخيرُ الطَّلَبِ**) إذا أمكنَ له مراجعةُ العالِمِ المَوصوفِ على ما ذكرنا وخَشِيَ أنْ يورِثَهُ التأخيرُ تردُّدًا فِي أُصولِ التوحيدِ (**ولا يُعْذَرُ بالتوقُّفِ**) فِي اعتقادِ اللائقِ باللَّهِ تعالَى فِي ذلك كأنْ يقولَ فِي معنَى الآيةِ الآنفةِ أتوقَّفُ ولا أقولُ إنها تعنِي إحاطةَ اللَّهِ حسِّيًّا بالعالَمِ ولا أَنْفِي ذٰلك وبالأَولَى إذا جزمَ باعتقادٍ يُناقض التوحيدَ (**ويكفُرُ**) عندئذٍ كما يكفرُ (إنْ وقفَ) لِمَا مرَّ مِن

---

(١) سورة المسد/ الآية (١).

(٢) سورة البقرة/ الآية (١١٥).

أنَّ التوقُّفَ فِي موضعِ الإيقانِ كفرٌ باللَّه العظيم ⊙

وأمَّا الكلامُ فِي حكمِ المبتدعِ فقد لخَّصَه بعضُ الحنفية فقال إنَّ الكلامَ فِي البدعةِ على خمسةِ أوجُهٍ الكلامُ فِي اللَّهِ والكلامُ فِي كلامِ اللَّهِ والكلامُ فِي قدَرِ اللَّه والكلامُ فِي أفعالِ عَبِيدِ اللَّه والكلامُ فِي أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فمَن تكلَّم فِي اللَّه أو فِي كلام اللَّه أو فِي قدرِ اللَّهِ بغيرِ حقٍّ أىْ بأنْ وصفَ اللَّهَ بما لا يليقُ أو شبَّهَهُ بخلقِهِ أو نَفَى اتصافَهُ بصفةٍ مِن الصفاتِ الثمانيةِ أو زعمَ أنَّ صفاتِهِ غيرُ قائمةٍ بذاتِهِ أو نفَى كلامَه أو شبَّهَهُ بكلام غيرِهِ أو زعم أنَّ العبادَ يفعلون بغير تقدير اللَّه أو أنهم يخلقون أعمالَهُم وليس اللَّهُ هو خالقَها فهو كافرٌ بلا خلافٍ قال ومَن تكلَّمَ فِي أفعالِ عبيدِ اللَّهِ أو فِي أصحابِ رسولِ اللَّهِ إنْ كان ذٰلك مخالفًا للنصِّ الصريحِ والخبرِ المُتَّفَقِ عليه والإجماعِ أىْ ما كان مِن ذٰلك قطعيًّا معلومًا بالضرورةِ بين المسلمينَ كفرضيةِ الصلواتِ الخمس وصيام رمضانَ والزكاةِ والحجِّ وحرمةِ الزِّنَى والرِّبا ووأدِ البناتِ والسرقةِ والغصبِ وصحبةِ سيدنا أبِى بكرٍ رَضِىَ اللَّه عنه ونحوِ ذٰلك فإنه يوجِبُ الكفرَ بلا خلافٍ قال وإنْ كان ذٰلك مخالفًا للقياسِ أو خبرِ الواحدِ أىْ حيثُ لا يَسُوغُ خلافُه أو كان تأويلًا يوجِبُ شُبهةَ التأويلِ التِى تدفعُ عنه تكذيبَ الشَّرعِ أوِ الجهلَ باللَّهِ أو برسولِه أىْ لا كتأويلِ المُعَانِدِ فِي الضَّروريات أو كالتأويلِ فِي أصلِ معنَى الشهادتينِ فإنه لا يوجِبُ الكفرَ لٰكنه بدعةٌ سيئةٌ لِخُروجِهِ عن اعتقادِ مذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ويجبُ على مَن حصل منه التوبةُ إلى اللَّه تعالى، وفِي الحديثِ الصحيحِ المَرْوِىِّ مِن طُرُقٍ مُختلِفَةٍ ستفترقُ أمَّتِى إلى ثلاثٍ وسبعين فرقةً كلُّها فِي النارِ إلَّا واحدةً قالوا ومَن هِىَ يا

رسول الله قال ما أنا عليه وأصحابِى اهـ وفِى روايةٍ الجماعة اهـ وفِى روايةٍ السوادُ الأعظمُ اهـ رواه أحمد وأبو داود والترمذِىُّ وقال حسن صحيحٌ والدارمِىُّ وابنُ ماجَهْ والحاكمُ وصحَّحَهُ ووافقه الذهبِىُّ وقالا هٰذه أسانيدُ تقومُ بها الحجةُ اهـ ورواهُ الضياءُ فِى المختارةِ وصحَّحَهُ، وصحَّحه كذلك ابنُ حِبان وقال عقبَ إيرادِ رواياتِهِ قال محمدُ بنُ الحسينِ رحمه الله رحم الله عبدًا حذِرَ هذه الفرقَ وجانبَ البِدَعَ ولم يبتدِعْ ولزمَ الأثرَ فطلبَ الطريقَ المستقيمَ واستعانَ بمولاه الكريمِ اهـ وقال عن محمدٍ يعنِى ابنَ سِيرينَ قال كانوا يقولون إذا كان الرجلُ على الأثَرِ فهو على الطريق اهـ

قال الإمامُ المعظَّمُ رَضِىَ اللَّهُ عنه (**وخَبَرُ المِعراج حقٌّ**) ثابتٌ صحيحٌ مشهورٌ وكان فِى اليقظة بروحه وبجسده صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ فَأُسْرِىَ به قبلَ الهجرةِ من مكةَ إلى بيت المقدس ثم عُرِّجَ به إلى السمٰواتِ حتَّى انتهى إلى سِدْرة المنتهى ولذلك تعجَّب قريشٌ واستحالوه ولا استحالةَ فيه فإنَّ الله قادرٌ على كلِّ شَىْءٍ (**ومن ردَّهُ فهو مبتدِعٌ ضالٌّ**) أىْ إنْ أنكرَ عروجَه من بيتِ المقدس إلى السماءِ وأما إن أنكرَ الإسراءَ منَ المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فإنه كافرٌ لكونِه قطعِىَّ الثبوتِ وقطعِىَّ الدلالةِ بالكتابِ معلومًا منَ الدينِ بالضرورة ۝

ولَمَّا كان بَدْءُ مقصودِ الكتابِ بِذِكْرِ ما يكونُ به بداية العالَمِ أراد أن يكون خَتْمُهُ بِذِكْرِ ما به يكونُ خاتمتُهُ فقال (**وخروجُ الدَّجَّال**) من الدَّجْل وهو الخَلْط والتَّغْطية ومنه دِجْلة لنهرِ بغداد فإنه غطَّى الأرض بمائِه أو لأنَّه كذَّاب فيكون أيضًا من الدَّجْل بمعنَى الخلْط

فإنَّ الكذاب يخلِطُ كلامَه وهو رجلٌ من بنِى ءَادَمَ أعورُ خلقه اللَّه تعالى ابتلاءً للناس وهو المذكور فِى قصَّةِ تميم الدارِىِّ فِى حديثِ فاطمةَ بنت قيس يُؤْذَنُ له فِى الخروج فِى ءَاخِرِ الزمانِ بعد فتحِ القسطنطينيَّةِ فَيَظْهَر أولًا فِى صورة مَلِكٍ من الملوك الجبابرة ثم يدَّعِى الألوهيةَ فيتبعُه على ذلك مَنْ شاء اللَّهُ ضلالَهُ من بنِى ءَادمَ ⊙ ومُدَّةُ مُقامِه فِى الدنيا أربعونَ يومًا يومٌ كسنة ويومٌ كشهر ويومٌ كجُمُعة وسائرُ أيامه كأيامِ الناس وقد كثُرَتِ الأحاديث فِيه وتعدادُ ذلك قد يُؤَدِّى عند بعضٍ إلى الإملال وإنكارُه بعد ذلك مكابرةٌ ⊙ (و)خروجُ (يأجوجَ ومأجوجَ) قبيلتانِ مِن بَنِى ءَادَمَ وهم يَخرجون فِى أيامِ عيسى ابنِ مريم بعدَ قتلِهِ الدجَّالَ فَيُهْلِكُهُمُ اللَّهُ تعالى فِى ليلةٍ واحدةٍ ببركةِ دعائِهِ عليه الصلاةُ والسلام قال اللَّه تعالى﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾[1] الآيةَ، وفِى مسند أحمدَ عن أبِى هريرة رضِىَ اللَّه عنه عن رسول اللَّه ﷺ أن يأجوج ومأجوج لَيَحْفرونَ السَّدَّ كلَّ يوم حتى إذا كادُوا يرَوْن شعاع الشمس أىْ من ورائِه قال الذِى عليهِمُ ارجِعوا فسَتَحْفِرونَه غدًا فيعودون إليه فيجِدُونَه كأشدِّ ما كان حتى إذا بلغوا مُدَّتَهُمْ وأراد اللَّه أن يبعثَهم على الناس حفرُوا حتَّى إذا كادُوا يرَوْن شعاع الشمس قال الذِى عليهم اغدُوا فستحفِرون إن شاء اللَّه ويستثنِى أىْ يقولُ إن شاء اللَّه فيعودونَ إليه فيجدونه على هيئتِه حين تركوه ويخرجون على الناس اهـ وزاد فِى بعض الروايات يخرجون مقدِّمَتُهم

---

(١) سورة الأنبياء/ الآيتان (٩٦ و٩٧).

بالشام وساقتُهم بخُراسانَ فيشربون المياهَ وتتحصَّنُ الناس منهُم فِي حصونهم ولا يقدرون على إتيان مكةَ والمدينةِ وبيتِ المقدس اهـ

ولَمَّا فرغ منَ الآياتِ الأرضيَّةِ شرع فِي الآيات السماويَّةِ فقال (**وطلوعُ الشمس مِن مَغربِهَا**) فَعَن أبِي هريرة رضِيَ الله تعالى عنه قال عليه الصلاة والسلام لا تقوم الساعةُ حتى تطلعَ الشمسُ مِن مَغربِها فإذا رَءَاها الناس ءَامَنَ مَن عليها فذلك حين لا ينفعُ نفسًا إيمانُها لم تكن ءَامَنَتْ من قَبْلُ اهـ أخرجه البخارِيُّ فِي تفسير قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[1] وأخرجه أيضًا غيرُه والأحاديثُ فِي ذلك كثيرة ۞ وفِي تذكرة القرطبِيّ أنَّ الحكمةَ فِي ذلك أنَّ إبراهيمَ عليه السّلام قال لنُمروذَ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[2] والمنجِّمون يُنكرون ذلك ويقولون إنه غير مُمْكِنٍ فيُطلعها اللَّهُ يومًا منَ المَغرب ليرَى المنكرون قدرتَه فِي أنَّ الشمس فِي مُلْكِه إن شاء أطلعَها منَ المشرق وإن شاء أطلعَها منَ المغرب ۞

(**ونزولُ عيسى عليه السلام مِنَ السماء**) عند المَنارةِ البيضاءِ شرقِيَّ دمشقَ وقد استُفيد ذلك من قوله تعالى ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[3] قال ابنُ جَرِيرٍ فِي تفسيرِه عنِ ابن عباس قبلَ موتِ عيسى ابن مريم وهو عند نزولِ عيسى

---

(١) سورة الأنعام/ الآية (١٥٨).

(٢) سورة البقرة/ (٢٥٨).

(٣) سورة النساء/ الآية (١٥٩).

ابن مريم اهـ وعن أبِى هريرة أنه قال قال النبِىُّ ﷺ والذِى نفسِى بيده ليوشِكَنَّ أن ينزلَ فيكمُ ابنُ مريمَ حكمًا عدلًا فيكسرَ الصَّليبَ ويقتلَ الخنزيرَ ويضعَ الجِزيةَ ويفيض المالُ حتَّى لا يقبلَه أحدٌ حتَّى تكون السَّجدةُ خيرًا منَ الدنيا وما فيها ثم قال أبو هريرة اقْرَءُوا إن شئتم ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ اهـ أخرجه البخارِىُّ ومسلمٌ ۞ فإن قلتَ ثبتَ فِى النصّ القطعِىّ أنَّ نبيَّنا عليه الصلاة والسلام خاتمُ النبيّين قال الله تعالى ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[1] فكيف جاز نزولُه بعد نبيّنا عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسّلامِ قلتُ المراد مِن قوله تعالى ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ أنه ءَاخِرُ من نُبِّئَ من بنِى ءَادَمَ وعيسى قد نُبِّئَ قبله عليه السلام والله أعلم اهـ

(**وسائرُ علامات يوم القيامة**) من الدُّخان ودابَّةِ الأرض والنارِ التِى تخرج من قعْرِ عدَنَ والخسفِ فِى المشرق والخسفِ فِى المغرب والخسفِ فِى جزيرة العرب (**على ما وردَتْ به الأخبارُ الصحيحةُ**) المثبَتَةُ فِى الكتب الصحاح (**حقٌّ كائنٌ**) لا يُنكره إلا مبتدعٌ رجيمٌ (**والله يهدِى من يشاء إلى صراطٍ مستقيمٍ**) فلا يَضِلُّ سالكُهُ وإنما ختم كتابه بهذا اقتداءً بالنبِىّ عليه الصّلاة والسَّلام فإنه ﷺ ختم كتابَه الذِى أرسله إلى هرقل بمثلِهِ حيث قالَ فِى ءاخره والسّلام على مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى اهـ وفيه رمزٌ إلى أنَّ المُهْتَدِىَ مَن يستمسك بكتابه هذا ۞

---

(١) سورة الأحزاب/ الآية (٤٠).



عصمنا اللَّه سبحانه من الزَّيغ والرَّدَى وجعلنا من المتمسكين بحبل الهداية والتُّقَى بحرمةِ سيدنا محمد وءَالِهِ وأصحابِهِ الذين هم نجُوم الهُدى والحمد للَّه وحده سبحانه وصلى اللَّه وسلم على النبيِّ الأُمِّيِّ وعلى ءَالِهِ وصحبه ۞

تمَّتْ مسوَّدةُ الكتابِ بعونِ اللَّهِ المَلِكِ الوَهَّابِ على يدِ الفقير الشاميِّ ابنِ القاضِي أبِي سامِي سمير بنِ سامِي غفرَ اللَّهُ له ذنبَهُ وسترَ عَيْبَهُ وأحسَنَ خِتامَهُ بجاهِ النَّبِيِّ الكريمِ عليه الصلاةُ والسلامُ وأتباعِهِ العلماءِ العاملينَ الأعلامِ كصاحبِ المتنِ الإمامِ الهُمامِ فِي بلادِ شِنْقِيط فِي سنةِ ثمان وثلاثين وأربعمائة وألف ثم تَمَّ تَبْيِيضُهُ فِي طرابلسَ الشامِ فِي أولِ رمضانَ من السنةِ نفسِها ثم أعدتُ النظرَ فيه فِي بلدةِ جَدرا من أعمالِ صَيداء وفرغتُ من ذلك فِي الثامن والعشرين من شعبانَ من سنةِ ثلاثٍ وأربعين وأربعِمائَةٍ وألفٍ ۞

وللَّهِ الفضلُ والمِنَّةُ وهو أعلمُ ۞

المُلَخَّصُ النَّقِيُّ

لِشُرُوحِ الفِقْهِ الأكبرِ

مِن كَلامِ المَاتُرِيدِيَّةِ
وأهلِ المَذهبِ الحنفِيِّ

ISBN 978-9953-20-914-2
9789953209982

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بيروت - لبنان - تلفون: ٠١/٣٠٤٣١١
www.dmcpublisher.com